الشبكة العربية

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

العدد التاسع يوليو 2021 م



دكتور علي بن صميخ المري رئيساً للشبكة العربية بدورتها السابعة عشرة



الشبكة العربية .. نداء عاجل للمجتمع الدولي لوضع حد للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين



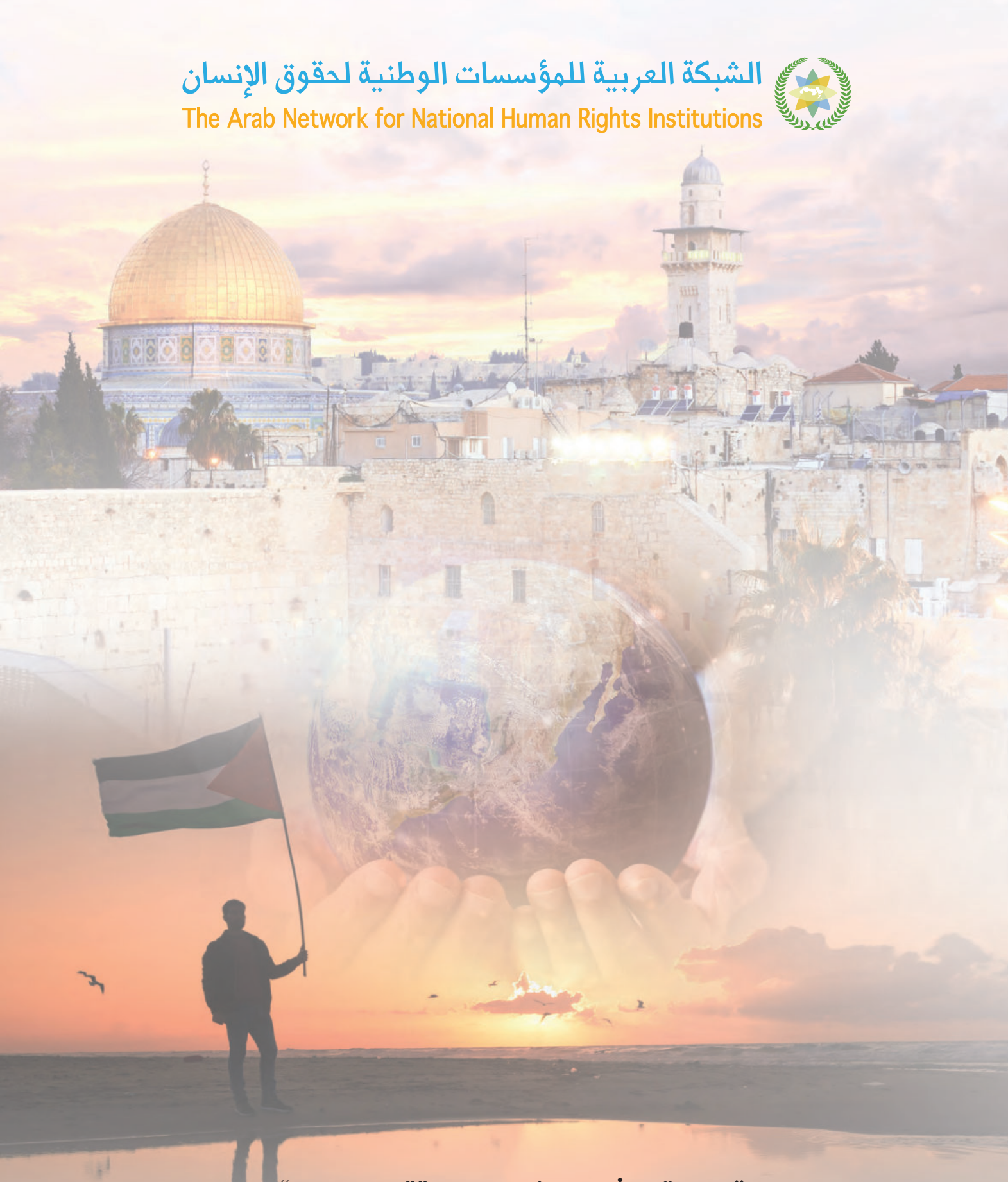
نظمته الشبكة العربية بالقاهرة.. مؤتمراً دولياً حول تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً



الشبكة وجامعة الدول العربية تحتفلان باليوم العربي لحقوق الإنسان

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



"من حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره"

وفقاً لأحكام ميثاق وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

القدس
مفتاح الحرب والسلم

أستذكر مبادئ حقوق الإنسان ومواثيقه ومعاهداته وإعلانه وما حملته من مبادئ سامية وآليات لحماية حقوق الإنسان، وأرى أن هذا الجمال والتكامل قد أتى من صميم المعاناة والألم الذي سببه الإنسان لأخيه الإنسان على مر الزمان، خلال نزاعاتهم وحروبهم التي حصلت بسبب الطمع والجشع والاستقواء والعنصرية ونظرية التفوق العرقي، وغير ذلك مما يُحتَقَر من الأفعال والمعتقدات.

ولا أستطيع إلا أن أعتقد أن هذا التراث الفكري والثقافي الذي أنتج هذه المبادئ الإنسانية العظيمة وصاغها بالصورة التي نعرفها الآن، والتي تشكل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان؛ قد كانت نتيجة معاناة وجهود أشخاص ومجموعات بشرية مؤمنة بالإنسانية وهمها وشغلها الشاغل إنقاذ الأجيال القادمة وصناعة غد أفضل. لهؤلاء يرفع الأذان وتدق الأجراس وترفع القبعات وتشعل الشموع ويحرق البخور...

هذه المبادئ الإنسانية العظيمة قد تبناها ساسة الدول العظمى، دول العالم الأول؟! الساسة والقادة وأصحاب رؤوس الأموال الذين انتصروا بالحرب العالمية الثانية، هؤلاء من أسسوا منظمة الأمم المتحدة، هم ومن خلفهم في السلطة والمال على مر السنين حتى هذه السنة، قد قننوا هذه المبادئ في دساتيرهم وقوانينهم، ولكنها لم تتجلى في سياساتهم إلا كما يحلوا لهم، ووفق مصالحهم وأهوائهم "يكيلون بمكيالين"، ففعلك هو ممارسة للعنصرية أما فعله أو فعل حلفاؤه هو دفاع عن النفس والوجود. وهو له الحق في تقرير مصيره لوعيه وتقدمه المتشرب لحقوق الإنسان!! أما الآخر فليس له حق تقرير مصيره، فالرأسمالية والاستعمار والوصاية والانتداب والاحتلال والاستيطان هو من يقرره، لأنه أدرى بمصلحة الشعوب؟!!! وإن اعترضت هذه الشعوب أو قاومت أو دافعت عن كرامتها... وضعت قياداتها بقائمة الأشقياء، وكيف لا، وهم من بيدهم القلم. أي طغيان ورياء وقبح هذا... ليعلموا أن القدس مفتاح الحرب والسلم، وفلسطين بشعبها الحر المقاوم ستبقى حرة عصية على الاحتلال.

وللحريّة الحمراء بابٌ بكلِّ يَدٍ مضَرّجَةٍ يُدقُّ

رئيس التحرير
سلطان بن حسن الجمّالي

04. الشبكة العربية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر تحتفلان باليوم العربي لحقوق الإنسان

11. في اجتماعين منفصلين..
الجمّالي يلتقي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر ومدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

24. المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم مائدة مستديرة حول "الدروس المستفادة في مواجهة جائحة كورونا وفق المعايير الدولية في الجزائر"







هيئة التحرير

رئيس التحرير
سلطان الجمّالي

مستشار التحرير
غفار العلي

سكرتارية التحرير
محمد ناصر اللواء
بدر الدين ميرغني
ضياء الدين عباس
أحمد ماهر
إيناس الناطور
ناصر صالح

للتواصل
هاتف : 261 048 44 (974+)
فاكس : 687 316 44 (974+)
ص.ب : 2414 الدوحة - قطر
the-arab-network@annhri.org

الموقع الالكتروني
www.annhri.org

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

the_arab_network_for_nhri

المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



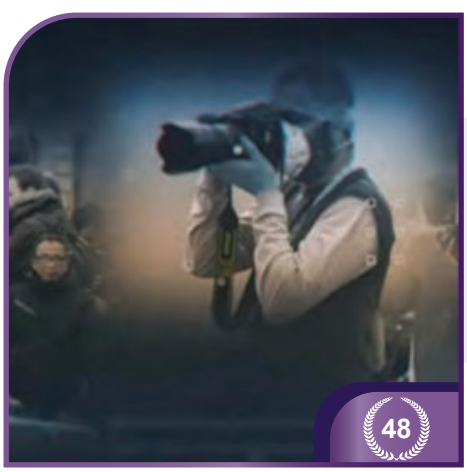
26

"رحبت بقرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية".. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان توثق انتهاكات الاحتلال خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة



37

المجلس القومي لحقوق الإنسان "يزور سجن برج العرب"



48

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.. "حقوق الإنسان" والجزيرة" ينظمان حلقة نقاشية حول الإعلام والحق في المعرفة



43

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان "تُشارك بصفة مراقب في الاستعراض الدوري الشامل للسلطنة"

الشبكة العربية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر تحتفلان باليوم العربي لحقوق الإنسان

17 مارس 2021



الحق في الصحة مبدأ أصيل يتماشى مع الظرف الوبائي الراهن

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر يوم 17 مارس 2021، ندوة تحت عنوان (الحق في الصحة) بهدف التعريف بهذا الحق باعتبار الصحة النفسية والجسدية والعقلية هي ثروة الإنسان والمجتمع، بالإضافة لاعتبار هذا الحق معياراً لمدى التمتع بحقوق أخرى مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.

وسلطت الندوة الضوء على أدوار أصحاب المصلحة من "مؤسسات حكومية، وشبه حكومية، ومجتمع مدني" في تعزيز هذا الحق، والتعرف على الممارسات الفضلى وتبادل أفضل التجارب، وتكريس وتشجيع التعاون في تعزيز الحق في الصحة في دولة قطر.

وفي كلمته الافتتاحية، قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان "يصادف هذا العام الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان ومرور ثلاث عشرة عام على دخول (الميثاق العربي لحقوق الإنسان) حيز النفاذ كصك قانوني مرجعي ومحوري في منظومة حقوق الإنسان العربية، وكوثيقة ترسخ الهوية الوطنية للدول العربية وروح الانتماء للحضارة العربية ذات القيم الإنسانية النبيلة".

وأضاف "ما شهده العالم منذ أكثر من عام منذ إعلان منظمة الصحة العالمية جائحة كورونا وباءً عالمياً، حيث بلغ عدد الوفيات ما يزيد عن 2.5 مليون إنسان مما يجعل (اليوم العربي لحقوق الإنسان) يرتكز في هذا العام على شعار (الحق في الصحة) كمبدأ حقوقي أصيل يتماشى والظرفية الوبائية الراهنة والتي لا تزال خلالها الجائحة تخيم بظلالها على جميع الدول، وفي توقيت زمني يشكل فيه تطوير اللقاح وتوفيره للجميع بارقة أمل للتعافي التام والآمن والسريع من آثار الفيروس".

من جهته، قال السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن للمؤسسات الوطنية دوراً مهما في تعزيز وحماية هذا الحق ورصد الانتهاكات التي تطاله، وذلك بالاستناد لولايتها الواسعة وإمكانياتها وخبراتها في تعزيز وترقية حقوق الإنسان في بلدانها، مؤكداً على الدور المحوري الذي قامت به المؤسسات الوطنية خلال الجائحة وحتى الآن من خلال الاطلاع على تقارير المؤسسات الوطنية التي وصلت لأمانة الشبكة العربية في الدوحة، حول جهودها بحماية حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا.

وأضاف المدير التنفيذي للشبكة العربية أنه ونتيجة لإدراك المجتمع الدولي للمخاطر الصحية التي يخلفها ظهور الأوبئة تم سن العديد من الاتفاقيات الدولية وخلق العديد من الآليات لحماية هذا الحق بوصفه حقاً من حقوق الإنسان.

من ناحيتها، قدمت الدكتورة منى المسلماني، المدير الطبي لمركز الأمراض الانتقالية في مؤسسة حمد الطبية، شرحاً حول إجراءات دولة قطر في إعمال الحق في الصحة خلال جائحة كورونا.

وقالت "منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية وباء كورونا جائحة عالمية، تعاملت دولة قطر مع الجائحة بوصفها من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الحديث"، مشيرة إلى أن الدولة راعت في إجراءاتها متطلبات أساسية تراعي مبادئ الحق في الصحة.

وأضافت "أمام جائحة كهذه كان علينا كطواقم طبية أن نوجه طاقاتنا نحو عدة أهداف في وقت واحد منها التفكير في تأمين طرق العلاج الفوري والفعال الذي يضمن الحد من خطورة المرض بالنسبة للمصابين، إلى جانب التفكير في كافة سبل الوقاية للحد من انتقال المرض بين أفراد المجتمع، علاوة على تأمين الرعاية الصحية المتكاملة للجميع مصابين أو غير مصابين وكيفية الحفاظ عليهم".

بالعاصمة المصرية القاهرة..
الشبكة تنظم مؤتمراً تحت عنوان "تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً"



القاهرة 23 مارس 2021

جهود الشبكة العربية في تبني القضية الفلسطينية

نظمت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمراً تحت عنوان "تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجاً "، بالعاصمة المصرية القاهرة يومي 22 و23 مارس 2021، وذلك بالشراكة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

وتناول المؤتمر الذي عقد بالقاهرة عرضاً ومناقشة لولاية المحكمة الجنائية الدولية والتجارب التطبيقية في عدد من الملفات التي شهدت مخاطبة جرائم مماثلة لتلك المرتكبة في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومناقشة الفرص والتحديات المرتبطة بآليات تطبيق قرار المدعية العامة للمحكمة ببدء التحقيقات في تلك الجرائم، وبحث سبل تكثيف الجهود لدعم تحقيقات المحكمة، وآليات توسيع التحالف الدولي المساند لجهود المساءلة والمحاسبة.

شارك في المؤتمر الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، وعدد من الخبراء والقضاة والأكاديميون في مجالات العلوم السياسية والقانون الدولي والقانون الجنائي وقادة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية من مصر وفلسطين وعدد من الدول العربية.

وأكد السيد عصام يونس، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق



الإنسان خلال كلمته على التطورات الهامة المتصلة بالمحكمة الجنائية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأوضح أن المحكمة الجنائية الدولية هي الملاذ الأخير لكل الضحايا بعد تكرار الانتهاكات على مرأى ومسمع من العالم منذ العام 67 وحتى الآن.

من جهته استعرض السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، جهود الشبكة في تبنى القضية الفلسطينية، لافتاً إلى أن الشبكة عملت على تبني القضية الفلسطينية منذ العدوان الاسرائيلي على غزة 2014، حيث عقدت اجتماعات في أكتوبر من العام نفسه أكدت من خلالها على ضرورة تبني المجتمع العربي لسياسات واضحة وصارمة تجبر القوى الدولية على إنهاء السياسة غير المشروعة وغير الأخلاقية بخصوص فلسطين وطالبت الحكومات العربية باتخاذ تدابير تشريعية وقضائية عاجلة لضمان تبني الاختصاص القضائي الجنائي الدولي، ودعوة الحكومات والمجتمع المدني في البلدان العربية لتقديم الدعم اللازم لتعزيز التحرك القانوني.

واتفق المشاركون على حزمة من التوصيات أهمها الترحيب بقرار المدعية العامة للمحكمة بدء التحقيقات وقرار الغرفة التمهيدية بالاختصاص المكاني الذي أكد ما أكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري 2004 والذي يمثل رصيداً إضافياً مهماً لحماية حق الشعب الفلسطيني في كامل أراضيه المحتلة في يونيو 1967 إلى جانب التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية حقوقية، وقضية عدالة بامتياز لتطبيق قرارات الشرعية الدولية وأن الصراع العربي مع سلطة الاحتلال لا ينتهي بتسويات أو ترضية مالية أو معنوية على نحو ما طرحته مبادرات مشبوهة. وأكدوا على أن الاصطفاف الوطني في مواجهة الاحتلال هو السبيل الأول الذي يضع المجتمع العربي والدولي أمام مسئولياته نحو القضية الفلسطينية.

كما تم الاتفاق على تشكيل فريق متابعة يتكون من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين(أعضاء الشبكة)، ومركز الميزان ومركز الحق، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، على أن يجتمع الفريق لوضع المهام وتوزيع الأدوار وخطة عمل لدعم الجهود أمام المحكمة الجنائية الدولية.

اجتماع طارئ لتنفيذية الشبكة العربية لتوجيه نداء عاجل للمجتمع الدولي لوضع حد للعدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني



أربعة أهداف للتحركات المناصرة للقضية الفلسطينية

على ضوء التطورات في فلسطين وما تشهده من عدوان وتصعيد إسرائيلي خطير ومتواصل طال جميع المناطق الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة والقدس، عقدت اللجنة التنفيذية للشبكة العربية اجتماعاً طارئاً، **أون لاين يوم الثلاثاء 18 مايو 2021**، برئاسة السيد عصام يونس، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأكد الحضور على أنه يجب أن تهدف أية تحركات مناصرة على المستوى الدولي في بخصوص القضية الفلسطينية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية أهمها التركيز على جوهر وجذر المشكلة وهو المشروع الاستعماري الاستيطاني ونظام الفصل العنصري الأبارتايد، وأنه ما دام الاستعمار قائماً فلن يكون هناك سلام أو هدوء في فلسطين أو المنطقة. وبالتالي: أية حلول دولية لا تؤدي إلى إنهاء الاستعمار والفصل العنصري سوف تكون ناقصة ولن تنهي الصراع، وضرورة وقف العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة ووقف تهجير العائلات من الشيخ جراح والاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية في القدس، ومساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي اقترفوها، وذلك بهدف تحقيق العدالة وردع ومنع مزيد من الانتهاكات، كذلك بذل كافة الجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية وتقديم الدعم لدولة فلسطين لمواجهة الظروف الطارئة التي خلقتها

الدوحة: 18 مايو 2021

الحرب وتقديم الدعم المادي لضحايا العدوان، مع عدم إعفاء الاحتلال من مسؤولياته القانونية تجاه الضحايا.

وكانت من أهم مخرجات الاجتماع الاتفاق على إصدار بيان باسم الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية يتضمن إدانة العدوان الإسرائيلي ومطالبة المجتمع الدولي بوقفه، ومحاسبة الاحتلال أمام الهيئات الدولية؛ كذلك قيام المؤسسات الوطنية العربية بإرسال رسائل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمقررين الخواص " المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، والمقرر الخاص المعني بالتضامن الدولي وكذلك المقررين الخواص المعنيين بالتعليم والتنمية والغذاء والصحة والحصول على المياه والحق في السكن، ولجنة حقوق الطفل، وكافة المقررين المختصين بالحقوق والفئات، وإرسال رسائل لمجلس حقوق الإنسان، تتضمن مطالبتهم بوقف العدوان الإسرائيلي.

وفي نهاية الاجتماع أكد المشاركون مجدداً على أهمية تدخلات الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تلعب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية دوراً هاماً في حماية حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وفضح انتهاكاته المستمرة، على مستوى عربي ودولي، وتعزيز التضامن العربي في قضيته الجوهرية، والضغط على الحكومات العربية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة دولة الاحتلال على جرائمها المستمرة، والتأثير على المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان بغية القيام بدورها لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر تتسلم رئاسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
د. المري رئيساً للشبكة العربية بدورتها السابعة عشرة



د. المري: سنعمل على استكمال مسيرة الشبكة العربية ودفعها نحو الأمام.

عصام يونس: المري يتسيّد المشهد الحقوقي على المستوى الدولي وهو محل فخرنا واعتزازنا.

الجمّالي: الشبكة مستمرة في دعم للهيئة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

مؤتمراً دولياً بالدوحة حول "التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة" ديسمبر المقبل.

الدوحة: 2 يونيو 2021م

استلمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر،برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئاسة الشبكة العربية في دورتها 2021-2022م. جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العامة السابعة عشرة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما تم انتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا لتولي رئاسة الشبكة العربية في دورتها الثامنة عشرة للعام 2022-2023.

وفي كلمته الافتتاحية لعمومية الشبكة العربية "17" توجه د. علي بن صميخ بالشكر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، ممثلة برئيسها سعادة الأستاذ عصام يونس، على جهودهم التي وصفها بالمقدرة خلال فترة رئاستهم، مؤكداً في الوقت نفسه على استكمال مسيرة الشبكة العربية خلال فترة رئاسته ودفعها نحو الأمام، واستمرار الشبكة بتقديم الدعم المطلوب للهيئة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين.

وقال د. المري: بعد عشرة سنوات منذ إنشاء الشبكة العربية وبالعمل الدؤوب، والتعاون المثمر بين المؤسسات الأعضاء والشركاء؛ تبلور دور الشبكة وتبين مدى فعالية وتلبيته لاحتياجات المؤسسات الوطنية في شتى المجالات، من دعم دولي وفني وقانوني ولوجستي وعلمي وبناء ورفع القدرات، إلى جانب دعم الشبكة العربية لشركائها في تنفيذ خططهم وأهدافهم، إلى جانب دعم موقع المؤسسات الوطنية ضمن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لافتاً إلى أنه من أهم الأدوار التي تقوم بها الشبكة العربية هو دعم قضية العروبة النازفة: قضية فلسطين العادلة حتى إنهاء الاحتلال واستقلال فلسطين وعاصمتها القدس وفق قرارات الشرعية الدولية.

وأشار د. المري إلى أن الشبكة العربية العربية ممثلة بالمؤسسات الأعضاء والإدارة العامة في بلد المقر -قطر، قامت بجهود جبارة خلال العشرة سنوات المنصرمة، وقال: لقد عملت تلك الجهود على تأسيس الشبكة على قاعدة صلبة أساسها التوافق والتعاون الذي كرس ضمن استراتيجية الشبكة العربية التي تشمل الأعوام من 2020 حتى 2024، ليكون هذا التعاون أكثر فعالية وموائمة بين المؤسسات الأعضاء والإدارة العامة، ومع شركاء الشبكة وخصوصاً المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة العربية والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وأخيراً وليس آخراً الإسكوا لتكون أحد الشركاء الأساسيين والفاعلين



مع الشبكة العربية وخصوصاً بموضوع أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، وغير ذلك من المواضيع التي تتقاطع مع أهداف كلا المنظمتين.

وأضاف المري: نأمل من الله أن ينتهي أو يقوض انتشار فايروس كورونا وتوقف آثاره، ليتسنى لنا خلال فترة رئاستنا من إنجاز الكثير معكم، من خلال تفعيل تنفيذ الخطة التشغيلية لاستراتيجية الشبكة، توصيات مؤتمرات الشبكة وجمعياتها العامة، منوهاً إلى أن المؤتمر الذي سينظم بالدوحة بتاريخ 1-2 ديسمبر حول التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 - محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، سيكون أحد الأنشطة المهمة الذي تعول عليه الشبكة العربية بوضع خارطة تسير عليها لتساهم بشكل فعال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، لما لها من أهمية على مستقبل العالم أجمع، ولاتصالها بصورة مباشرة وعميقة بتحقيق وتعزيز مختلف حقوق الإنسان.

وكان السيد عصام يونس رئيس الشبكة العربية في دورتها للعام 2020 - 2021م أعلن في كلمته الافتتاحية تسليم رئاسة الشبكة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ممثلة في رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ. وأشار يونس إلى أن الشبكة العربية رسخت مكانة مميزة في المشهد الحقوقي العربي وساهمت بشكل واضح في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العربية بما يمكنها من القيام بدورها وتحقيق رسالتها وقال: لقد حاولنا خلال فترة رئاستنا للعمل مع الإدارة العامة للشبكة والمؤسسات الوطنية الأعضاء للاستمرار في بناء ما تم مراكمته من إنجازات خلال السنوات الماضية وتنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للشبكة. مثمناً في الوقت نفسه على جهود الإدارة العامة للشبكة العربية في ظروف استثنائية وصعبة خلال جائحة كورونا. وأضاف: لقد أثبتت الإدارة العامة قدرة عالية في عملية التنسيق بين الجميع والقيام بما هو منوط بها.

كما أكد يونس على ثقته العالية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في تعزيز دور الشبكة ورفع مكانتها إقليمياً ودولياً وقال: نحن على يقين وثقة كاملة في رئاسة سعادة الدكتور

الشبكة العربية رسخت مكانة مميزة في المشهد الحقوقي العربي

علي بن صميخ المري الذي يتسيّد المشهد الحقوقي على المستوى الدولي وهو محل فخرنا واعتزازنا. وأشاد يونس بالرئاسات المتعاقبة للشبكة العربية وأمانتها العامة وأعضائها لاهتمامهم بالقضية الفلسطينية واعتبارها قضية حقوقية من الدرجة الأولى فضلاً عن كونها قضية العرب جميعاً.

من جانبه قال السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية: إن كل ما تم إنجازه معاً خلال فترة رئاسة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين كان قائماً على التعاون المثمر وحسن تفاعلهم وتعاونهم، مؤكداً في الوقت ذاته على استمرار الشبكة بتقديم الدعم المطلوب للهيئة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين. كما تقدم الجمّالي بالتهنئة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، ممثلة في رئيسها سعادة

الدكتور علي بن صميخ المري، لترأسهم الشبكة العربية لدورتها السابعة عشرة، وقال: نحن متفائلون بإنجاز الكثير في فترة ولايتها.

وتناول مدير الإدارة العامة للشبكة العربية المؤتمر الدولي حول "التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 - محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية"، والمزمع عقده في مطلع ديسمبر المقبل، وقال: كان المقترح لعقد هذا المؤتمر نابعاً من إيمان الشبكة العربية بالتضامن الدولي، لأن مسيرة حقوق الإنسان هي مسيرة عالمية لا يمكن أن تستمر وتعطي نتائجها دون تكاتفنا وتضامننا، وأضاف: لذلك أتى هذا المؤتمر ليضع خطة عمل تقوم الشبكة بتنفيذها بالتعاون مع شركائنا بالتنظيم منفتحين في ذلك على جميع أصحاب المصلحة، وذلك بتشكيل فريق عمل مؤلف من الشبكة العربية والمفوضية السامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا ومن يرغب من أصحاب المصلحة المشاركين، مما سيسهم في تعزيز دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

وتخلل الاجتماع كلمات ومداخلات عدة، حيث بارك المكرم عبد الله بن شوين الحوسني، رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان للدكتور علي المري تسلمه رئاسة الشبكة متمنياً له التوفيق والنجاح، وشكر السيد عصام يونس، على ما قدمته وأنجزته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فترة رئاستها، كما أكد على دعم ومناصرة الشبكة واللجنة العُمانية لحقوق الشعب الفلسطيني.

وفي السياق نفسه شدد السيد منير الفاسي، مدير إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية على أهمية استمرار تقديم الدعم وصولاً لإحقاق الحقوق الفلسطينية، وتقديم مرتكبي جرائم الحرب للعدالة، وأكد على تعزيز تعاون الشبكة العربية مع الأمانة العامة للجامعة العربية وخصوصاً بقضية فلسطين، وأشار لقرار رقم 2020/8/12 الذي أصدرته اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان للتعاون مع لجنة الميثاق العربي والشبكة العربية لإعداد دليل استرشادي للمؤسسات الوطنية لمواجهة الكوارث.

كما أكد السيد أكرم خليفة، المستشار الإقليمي لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ممثل الإسكوا، اعتزاز الإسكوا بالمشاركة مع الشبكة العربية في العديد من الأنشطة، وتطلعهم لاستكمال هذا التعاون وخصوصاً بتمكين المرأة والتنمية المستدامة، وأشار إلى وضع المرأة والإشكاليات التي تواجهها على مستوى الدولي، مستعرضاً ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من انتهاكات بفعل إجراءات الاحتلال، وأشار للتقارير التي تعدها الإسكوا حول وضع الفتاة والمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، وأشار لتعاون اللجنة الفرعية للمساواة بين الجنسين التابعة للإسكوا مع الجامعة العربية لإدماج المؤسسات الوطنية لتمكينهم بموضوع المساواة بين الجنسين.

بينما وجه السيد أحمد عبد السلام سيد أحمد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق، في كلمته تحيات المفوض السامي لحقوق الإنسان وتمنياتها بنجاح اجتماع الجمعية العامة للشبكة العربية، وأكد متابعة المفوضية السامية لأوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، وأشار للبيان الذي أصدرته المفوضية السامية بتاريخ 15 مايو 2021 بهذا الخصوص، كما أشار لقرار خبراء حقوق الإنسان وأصحاب الولايات الذي اعتبر أعمال الاحتلال الإسرائيلي جرائم حرب، كما رحبت المفوضية السامية بوقف إطلاق النار، وأن تتوصل لجنة التحقيق التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 أيار الماضي، لتحديد المسؤولية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في قطاع غزة، وأشاد بالتعاون مع الشبكة العربية ويتطلع لتطوير هذا التعاون.

وشددت السيدة ناجية الهاشمي أخصائية سياسات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مركزية حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة تجنباً للتمييز، مشيرة للبرامج الهادفة لدعم المؤسسات العربية والعمل مع الشبكة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.

وفي ختام العمومية السابعة عشرة للشبكة العربية اجتمعت اللجنة التنفيذية للشبكة برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس الشبكة العربية، وناقشت تنفيذية الشبكة حزمة من المحاور تضمنت إقرار التقريرين السنويين لعامي 2019 و2020 إلى جانب الاطلاع على خطتي عمل الشبكة المنجزتين لعام 2019 ولعام 2020.وإقرار خطة عمل الشبكة لعام 2021 كما اطلعت التنفيذية على توصيات الجمعية العامة السابقة "16" وما نفذ منها. علاوة على استعراض آخر تطورات القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى مناقشة مستجدات عملية الاعتماد لدى لجنة الاعتماد الفرعية، والاطلاع على احتياجات المؤسسات بهذا الشأن واستعراض آخر مستجدات تأسيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان.

اجتماعات الإدارة العامة العامة للشبكة

في اجتماعين منفصلين..
الجمّالي يلتقي رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر ومدير إدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

القاهرة 23 مارس 2021



اجتمع السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد محمد فائق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والسيد منير الفاسي، مدير إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، - كلاً على حدا - وذلك على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول "تعزيز المساءلة والمحاسبة الجنائية لجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة.. فلسطين نموذجًا"، والذي عقد على مدار يومي 22 و23 مارس 2021.

وفي اجتماع مع السيد محمد فائق تناول الجانبان سبل التعاون في قضايا حقوق الإنسان وسبل تعزيزها وحمايتها، والقضايا ذات الاهتمام المشترك. كما ناقش أهم مخرجات المؤتمر وتوصياته، حيث تم الاتفاق على تشكيل فريق متابعه يتكون من الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين (أعضاء الشبكة)، ومركز الميزان ومركز الحق، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، على أن يجتمع الفريق لوضع المهام وتوزيع الأدوار وخطة عمل لدعم الجهود أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وفي اجتماعه مع السيد منير الفاسي اتفق جانبي الاجتماع على تنظيم مؤتمر إقليمي حول موضوع "التضامن الدولي وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 – محورية الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية" بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم الإنمائي، الإسكوا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر (عضو الشبكة).



مشاركات الشبكة بالفعاليات الإقليمية والدولية

الشبكة العربية تشارك في المؤتمر الدولي حول "الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية حول الهجرة"

قدم السيد عصام يونس، رئيس الشبكة العربية تقرير إقليمي مفصل عن واقع الهجرة في جميع البلدان العربية؛ دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى تحويل تحديات اللجوء في الدول المستضيفة للاجئين إلى فرص تنموية لدعم المجتمعات المستضيفة واللاجئين على حد سواء، بالإضافة إلى تقاسم أعباء اللجوء في الدول المستضيفة للاجئين، كما أوصى بضرورة الحفاظ على نطاق الحماية الخاص باللاجئين والعمال المهاجرين من خلال تحسين آلية رصد مستوى ظروف العمل والمعيشة وضمان حماية حقوقهم العمالية.

جاء ذلك خلال مداخلته عبر الانترنت في المؤتمر الدولي حول " الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية حول الهجرة " والذي نظمته المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع منظمة الأسكوا، وشبكة الأمم المتحدة للهجرة عبر الإنترنت في الفترة من 24 - 25 فبراير.

وأكد السيد سلطان بن حسن الجمّالي، المدير التنفيذي للشبكة العربية في مداخلته على رغبة الشبكة العربية في التعاون مع أصحاب المصلحة في بناء ورفع قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد الهجرة وإعداد تقارير بخصوصها، وتشجيع المؤسسات لتضمينها بتقريرها السنوي والتقارير الموازية التي تقدمها للآليات الدولية، وتنظيم فعاليات على المستوى الإقليمي يتم من خلالها تبادل أفضل الممارسات والتجارب.

وقال. الجمّالي: نضم صوتنا على أن الحل هو بمعالجة الأسباب التي تؤدى بالبشر إلى الهجرة والنزوح واللجوء، مع عدم التلكؤ عن العمل على النتائج الحالية للوضع الراهن، وتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم وكذلك اللاجئين، واتخاذ الإجراءات والتدابير لمحاسبة ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان بسياق الهجرة وخصوصاً الاتجار بالبشر. مع عدم مساس ذلك بحق الإنسان بالانتقال بحرية، فالهدف هو ليس منع عملية الهجرة ولكن تنظيمها لمصلحة الجميع سواء مهاجرين أو مجتمعات استقبال المهاجرين أو حتى موطنهم الأصلي.

كما شاركت الإدارة العامة للشبكة بمداخلة أوضحت من خلالها بأن للاتفاق العالمي للهجرة 23 هدف والتزامات متضمنة في كل هدف وإجراءات، وهو خطة طموحة تهدف لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولكن بمجرد العمل عليه سينعكس بشكل مباشر على تعزيز حقوق الإنسان عامة وحقوق المهاجرين خاصة، حيث إنه يتلاقى في كثير من أهدافه مع أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، الخطة التي سبقته، ومع ذلك ما زال الإنجاز المحقق بخصوصها محدود، واتفاق الهجرة وخطة التنمية المستدامة يحتاجان لتحقيقهما لتظافر الجهود وتنسيقها، لذلك يعتمد كل منهما على مدى التضامن الدولي في تنفيذهما، والذي يأتي في حال وجود إرادة سياسية صادقة للدول. بالتالي لحث وتشجيع أصحاب القرار بالدول، لا بد من التنسيق بين أصحاب المصلحة وتيسير تعاونهم وتكاملهم، وهذا الدور المنظر من الأمم المتحدة. وكذلك العمل على التثقيف وبناء ورفع القدرات بخصوص متابعة تنفيذه ولرصد وتقييم مدى التقدم المحرز.

23 هدف لتعزيز حقوق المهاجرين

يذكر أن الميثاق العالمي للهجرة (GCM)، والذي تم تبنيه في عام 2018، هو التزام مهم من قبل الحكومات يتمحور حول الأشخاص، وقائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بسياسة الهجرة. وقد شارك التحالف العالمي لحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع المناطق بفعالية في جميع المراحل لعملية صياغة هذا الميثاق، لذلك يتم دعوة جميع المناطق إلى إجراء استعراضات لتنفيذ الميثاق كل أربع سنوات بدءًا من عام 2020. وستعمل هذه العمليات على إثراء منتدى استعراض الهجرة الدولية، المقرر عقده أيضًا كل أربع سنوات، بدءًا من عام 2022.

الشبكة العربية تشارك جامعة الدول العربية احتفالها باليوم العربي لحقوق الإنسان



16 مارس 2021

عصام يونس: يجب الوصول إلى لقاحات كورونا لكل الدول والجماعات دونما تمييز.

الجمّالي: انتهاك الحق في الصحة يؤدي لانتهاك جميع الحقوق الأخرى.

هيفاء أبو غزالة: الحق في الصحة يعد حقاً جوهرياً يكتسي أولوية وأهمية قصوى في الظرفية الدقيقة الحالية

شاركت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة الاحتفالية بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي نظمتها جامعة الدول العربية – إدارة حقوق الإنسان يوم 16 مارس 2021 تحت شعار "الحق في الصحة: أفضل الممارسات – أبرز التحديات – الآفاق المستقبلية".

وفي كلمته الافتتاحية اعتبر السيد عصام يونس رئيس الشبكة العربية شعار "حق في الصحة" لهذا العام هو تأكيد وتعظيم له كحق أصيل وأساسي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الإنسانية والمنطقة العربية وقال: إن جائحة كورونا القت بظلالها على مختلف أوجه النشاط الإنساني الأمر الذي يعيد التأكيد على ضرورة وأهمية التضامن الدولي وعدم التمييز في كل المجالات المحلية والإقليمية والدولية. توجه يونس بالشكر للطواقم الطبية والأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين وقال: هؤلاء هم خط المواجهة الأول في مواجهة هذا الزائر الغريب وفي وقت كان فيه الناس يبحثون عن ملجأ آمن وقاية من الفايروس كانوا يلقون بأنفسهم في قلب العاصفة.

ودعا يونس لأن يكون الوصول إلى اللقاحات وغيرها من الموارد والانتاجات (العلمية) متاحة لكل الدول والجماعات وألا يشكل التمييز أيا كان سببا في عدم الوصول إلى آخر اللقاحات وما استجد في مكافحة الفايروس. وقال: في الوقت الذي فيه يتجه فيه العالم نحو التعاون والتضامن نحو مكافحة الجائحة تواصل دولة الاحتلال الإسرائيلي سياستها العنصرية والتميزية بحق المدنيين



الفلسطينيين المحميين في الأراضي المحتلة سواء بحرمانهم من حقهم في الوصول للقاحات أو باستقلال ظروف الجائحة الاستثنائية بشكل غير مسبوق في تشديد إجراءاتها وحصارها على قطاع غزة ومواصلة الاستيطان في قلب الأراضي المحتلة واستمرارها في تغويض وحدة الأراضي الفلسطينية، وأكد في الوقت نفسه إن ما قامت وتقوم به دولة الاحتلال له تأثير خطير على قدرة دولة فلسطين للقيام بواجباتها في مكافحة الجائحة.

وقال رئيس الشبكة العربية: إن المركز القانوني للأراضي الفلسطينية كان ولا زال أراض محتلة بامتياز، مشدداً على أن مسؤولية تزويد السكان المدنيين في الأرض المحتلة باللقاحات هي مسؤولية دولة الاحتلال كما ينص عليه القانون الدولي الإنسان، وقال: لا تقتصر هذه المسؤولية فقط على الأسرى الذين يتعرضون لأشكال مختلفة من التمييز ولازالوا في ظل هذه الجائحة في الوقت الذي يطالب العالم فيه بالإفراج عن المعتقلين في سجون الاحتلال تواصل دولة الاحتلال احتجازهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة في وقت انتشار الجائحة.

وأكد يونس أنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تواصل عملها لضمان الإعمال الأفضل للحق في الصحة بالتعاون مع جهات الاختصاص وضمان إعمالها دونما تمييز وبأن ما يتخذ من إجراءات تنسجم ومعايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلي من خلال الرقابة ونشر الوعي وتأمين القواعد الأساسية في هذا الشأن.

من جهته قال السيد سلطان بن حسن الجمّالي المدير التنفيذي للشبكة العربية في كلمته: إن إعمال الحق في الصحة يرتبط بإعمال عدد من حقوق الإنسان ويؤدي انتهاكه لعدم التمتع بحقوق أخرى، مشيراً للدور المهم الذي تستطيع أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية هذا الحق ورصد الانتهاكات التي تطاله، وذلك بالاستناد

تزويد السكان المدنيين باللقاحات مسؤولية دولة الاحتلال

لولايتها الواسعة وإمكانياتها وخبراتها في تعزيز وترقية حقوق الإنسان في بلدانها. منوهاً إلى أن هذا العمل يجب أن تقوم به المؤسسات الوطنية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المختصين من منظمات مجتمع مدني وهيئات حكومية وشبه حكومية ودولية والأمم المتحدة.

وأوضح الجمّالي إلى أنه من خلال تقارير المؤسسات الوطنية حول جهودها بحماية حقوق الإنسان خلال جائحة كورونا، تبين الدور المحوري الذي قامت به المؤسسات الوطنية خلال الجائحة وحتى الآن، وقال: إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عملت على تطوير أدواتها في رصد ومناهضة أي انتهاكات وعملت على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في بلدانها رغم الظروف الصعبة التي رافقت جائحة كورونا، مؤكداً أن من بين هذه الحقوق التي سعت المؤسسات الوطنية لتعزيزها هو الحق بالصحة، الذي وصفه بالحق المحوري خلال انتشار فايروس كورونا والإجراءات المصاحبة له.

وأشار الجمّالي إلى أن الشبكة العربية تعنى ببناء ورفع قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية، بهدف تمكينهم وصقل مهارات كوادرهم للاضطلاع بمهامهم في تعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان في بلدانهم، وقال: تعمل الشبكة العربية أيضاً على فتح آفاق تعاون المؤسسات الوطنية مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وتنسيق تلقي الدعم وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى فيما بينهم ومع المجتمع الدولي وخصوصاً مع وكالات الأمم المتحدة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بمجالات حقوق الإنسان، وكشف المدير التنفيذي للشبكة العربية أنّ الشبكة العربية ستعمل خلال هذه السنة والسنوات القادمة على دعم برامج المؤسسات الأعضاء على المستوى



القُطري، والمساهمة قدر الإمكان في تنفيذها.

من جانبها أكدت السفيرة الدكتورة هيفاء أبوغزالة، الأمين العام المساعد – رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، في كلمتها على أن جامعة الدول العربية اعتمدت استراتيجيات ومبادرات وخطط عمل ترسخ المبادئ الحقوقية الأصيلة، وعلى رأسها الحق في الرعاية الصحية دون تمييز أو إقصاء.

وأكدت على احتياج الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة فيروس COVID-19 إلى تقييم ودراسة، لاسيما الآثار السلبية الضاغطة على جميع الأفراد والمجتمعات، وقالت: مع إيماننا بالبعد الشامل والمتكامل لمبادئ حقوق الانسان، فإن الحق في الصحة يعد حقاً جوهرياً يكتسي أولوية وأهمية قصوى في الظرفية الدقيقة الحالية. كما أن تضارب المعلومات العلمية، وتعدد التفسيرات الطبية يشكل أبرز تحد للحقوق الصحية، وتزداد حدته باستمرار تحور الفيروس وانتشاره.

كما أشادت بالجهد المبذول عربياً ودولياً للتصدي لآثار جائحة كورونا وقالت: إننا ندعو إلى تعزيز واستمرار التنسيق والتعاون والتضامن بين كل الجهات لتخفيف الآثار السلبية للجائحة، والعمل على إشراك جميع الفاعلين من مهنيين وعلماء وأطباء في عملية مكافحة الأزمة.

وأشارت إلى أهمية تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمؤسسات المدنية والخاصة من أجل تكامل الجهود، علاوة على تعزيز دور الإعلام في التوعية والتوجيه، وشرح ضرورة وأهمية التدابير الاحترازية المتخذة، والتصدي لنشر المعلومات المضللة.

الشبكة العربية تشارك في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021



شاركت الإدارة العامة للشبكة العربية في أعمال المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام، 2021 والذي نظم تحت عنوان "إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد" خلال الفترة من 29 – 31 مارس 2021.

ويعتبر المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية المعنية بمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية واستعراض التقدم المحرز إقليمياً. والمنتدى العربي وثيق الصلة بالمستوى العالمي: فهو يمثل، بما يتوصل إليه من نتائج، صوت المنطقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويصدر عن المنتدى العربي تقريرٌ يتضمن أهم الرسائل المنبثقة من الحوار الإقليمي حول الفرص والتحديات في تنفيذ خطة عام 2030، ويرصد التقدم في تحقيق أولويات التنمية المستدامة.

ودارت محاور النقاش الأساسية في المنتدى حول كيفية تسريع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق التعافي من أزمة كوفيد - 19، والمتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد تحليل الوضع الراهن لحالة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، قد دقّ سابقاً التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020 ناقوس الخطر، منذراً بأن المنطقة بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشبكة العربية تشارك في المشاورات الإقليمية الافتراضية في إطار إعداد الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022 - 2025



شاركت الإدارة العامة للشبكة العربية في فعالية المشاورات الإقليمية الافتراضية في إطار إعداد الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022-2025، والتي أجريت يوم 20 أبريل 2021، حيث يتم من خلالها طرح جميع وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية، بصفتهم شركاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامجه على المستوى الدولي والإقليمي.

طرح أولويات المنطقة العربية في الخطة الاستراتيجية

وتم خلال الاجتماع التشاوري طرح أولويات المنطقة العربية في الخطة الاستراتيجية المؤسسية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك تتطرقت المشاورات إلى بعض الأولويات والتي كان من أهمها "التعافي من فيروس كوفيد - 19"

بيانات الشبكة

إدانة لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التهويدية وممارساتها القمعية بحق المواطنين المقدسيين في القدس المحتلة

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

"البيان"

أدانت الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي القمعية بحق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس وأرجائها، وحمايتها للمستوطنين والسماح لهم باقتحام مناطق مختلفة منها، وقالت الشبكة في بيان صحفي: لقد شهدت العديد من أحياء مدينة القدس اعتداءات واسعة ضد المواطنين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، وأشارت إلى أن منطقة "باب العامود" وسط المدينة ومناطق أخرى من القدس الشرقية شهدت مواجهات مستمرة بين قوات الاحتلال وشبان فلسطينيين وتصاعدت عمليات القمع الإسرائيلي منذ بداية شهر رمضان، بعد قرار سلطات الاحتلال إغلاق منطقة باب العامود أمام الفلسطينيين.

تدين الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي القمعية بحق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس وأرجائها، وحمايتها للمستوطنين والسماح لهم باقتحام مناطق مختلفة منها، فقد شهدت العديد من أحياء مدينة القدس اعتداءات واسعة ضد المواطنين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، وكانت منطقة "باب العامود" وسط المدينة ومناطق أخرى من القدس الشرقية قد شهدت مواجهات مستمرة بين قوات الاحتلال وشبان فلسطينيين وتصاعدت عمليات القمع الإسرائيلي منذ بداية شهر رمضان، بعد قرار سلطات الاحتلال إغلاق منطقة باب العامود أمام الفلسطينيين ومنع التجمع والجلوس في ساحاته التي اعتاد

اعتداءات واسعة ضد الفلسطينيين

المقدسيون على إحياء ليالي شهر رمضان وتنظيم الفعاليات الرمضانية السنوية وممارسة الأنشطة الاجتماعية فيها بالرغم من تثبيت سلطات الاحتلال منذ العام 2017 كاميرات المراقبة و4 نقاط عسكرية على مداخله، ويعد الشريان الرئيسي للوصول الى أسواق البلدة القديمة، ويستخدمه المستوطنون للوصول إلى حائط البراق، وهو ما دفع بسلطات الاحتلال إلى محاولة تغيير تلك الحالة وفرض واقع جديد بتفريغ المنطقة من الفلسطينيين.

بلغت المواجهات بين قوات الاحتلال والفلسطينيين ذروتها في أعقاب اعتداءات نفذها مستوطنون إسرائيليون بحق الفلسطينيين بالمدينة إثر تجمعات للمواطنين المقدسيين بعد مسيرة حاشدة للمستوطنين تحت مسمى "الدفاع عن الشرف اليهودي" رددوا خلالها هتافات ورفعوا شعارات تحض على الكراهية "كالموت للعرب"، وتدعوا لحرق العرب وقتلهم، كانت قد دعت إليها منظمة ليهافا اليمينية المتطرفة، التي هددت بتنفيذ اعتداءات على المقدسيين وممتلكاتهم، وباقتحام منطقة باب العامود، في تحد مستفز للمواطنين الفلسطينيين.

قامت شرطة الاحتلال منذ صباح يوم الخميس بتاريخ 2021\4\22، بحشد المئات من أفرادها وعناصر حرس الحدود الإسرائيلي، في محيط البلدة القديمة من المدينة، قبل مسيرة المستوطنين

التي انطلقت من شارع يافا في مدينة القدس الغربية باتجاه منطقة باب العامود لتنفيذ اعتداءات على المواطنين الفلسطينيين هناك. وفي أعقاب توافد المصلين إلى المسجد الأقصى قامت تلك القوات بتشديد إجراءاتها وعزل منطقة باب العامود وفصلها عن محيطها بوضع الحواجز الحديدية.

وقام عشرات الشبان والفتية المقدسيين بالاحتشاد قرب باب العامود في محاولة للتصدي لمسيرة المستوطنين ومنع اقتحامهم لها. الا أن قوات الاحتلال قامت بالتصدي لهم لتفريقهم بالقوة بإطلاق القنابل الصوتية وبفتح خراطيم المياه العادمة تجاههم، والاعتداء على المصلين، ما أدى إلى اندلاع مواجهات بينهم اشتدت حدتها بعد وصول المسيرة المذكورة إلى منطقة باب العامود، والذين حاولوا اجتياز الحواجز الحديدية ومواجهة الشبان المقدسيين، ما أدى الى توتر الأوضاع في المدينة المقدسة خاصة في باب العامود وباب الساهرة.

وإثر اعتداء المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين في محيط البلدة القديمة، اندلعت العديد من المواجهات بين المستوطنين وقوات الاحتلال من جهة والشبان الفلسطينيين من جهة أخرى، وشهدت بلدات سلوان والعيسوية ووادي الجوز والصوانه والطور والشيخ جراح مواجهات متفرقة بين قوات الاحتلال المقتحمة لتلك البلدات والشبان الفلسطينيين. وقام المستوطنون باعتلاء أسطح البؤر الاستيطانية ومهاجمة منازل المواطنين الفلسطينيين أثناء تناولهم طعام الإفطار، وإلقاء الحجارة تجاه منازل المواطنين في البلدة القديمة من القدس. كما وقام عشرات المستوطنين تحت حماية شرطة الاحتلال بالاعتداء بالضرب على مواطنين فلسطينيين ومحاولة اقتحام منازلهم وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على السيارات والاعتداء على سائقيها في حي الشيخ جراح، ما أدى إلى تحطيم زجاج عدد منها، وإصابة عدد من المواطنين بجراح منهم امرأة فلسطينية مسنة، كما أصيب عدد من العمال الفلسطينيين بعد هجوم عشرات المستوطنين عليهم بالضرب بالعصي والأدوات الحادة في شارع يافا، عدا عن قيام أحد المستوطنين بإطلاق نيران مسدسه تجاه فلسطينيين بالقرب من شارع صلاح الدين والهروب بسيارته.

أسفرت المواجهات التي امتدت على مدار أربعة أيام عن عشرات الإصابات للشبان المقدسيين بالأعيرة المطاطية والقنابل الصوتية، والضرب بالهراوات، والاختناق بالغاز المسيل للدموع، وتم نقل بعضهم لمشافي المدينة. وفق جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فإن حصيلة الاعتداءات منذ يوم الخميس بلغت أكثر من 105 إصابة، تم تحويل 21 منها للمشافي لتلقي العلاج. كما ونفذت قوات الاحتلال خلال تلك المواجهات حملات واسعة من الاعتقالات، تعرض خلالها غالبية المعتقلين للتنكيل والضرب، وأعلنت الشرطة الإسرائيلية من جهتها عن اعتقال 50 فلسطينيا خلال تلك الأحداث.

تدين الشبكة سياسات وإجراءات سلطات الاحتلال التعسفية والعنصرية بحق مدينة القدس المحتلة والمقدسيين، وتستنكر مساعيها ومحاولاتها غير القانونية والهادفة لتهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها وإحلال المستوطنين فيها، وفرض حقائق لتقييد تحركات الفلسطينيين وتجمعهم في مناطقها وعلى الأخص منطقة باب العامود وفي شهر رمضان بالتحديد، حيث يشكل باب العامود أيقونة وطنية واجتماعية للفلسطينيين عامة.

كما وتدين الشبكة ممارسات المجموعات اليهودية المتطرفة ضد الفلسطينيين والأعمال الاستفزازية تجاه المقدسيين والعنف والتحريض ضدهم وما تجسده من كراهية وعنصرية، وتحذر من تجدد تلك الهجمات العنصرية وتداعياتها.

تتحمل دولة الاحتلال المسؤولية كاملة عن حياة وأرواح المدنيين الفلسطينيين، والمساس بحق المصلين في الوصول بحرية إلى المسجد الأقصى، وتبعات استمرار التحريض والاعتداءات الاستفزازية، وتدعو المجتمع الدولي للتحرك الجاد والفاعل لحماية المقدسيين من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

كما وتدعو الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 الوفاء بالتزامها القانونية والأخلاقية بموجب المادة الأولى المشتركة منها بضمان احترام الاتفاقية وتنفيذها في كافة الظروف.

تستنكر الشبكة إجراءات تهويد القدس وتؤكد على الحق الفلسطيني في القدس الشرقية وهويتها العربية ووضعها القانوني كمدينة محتلة وجزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة استناداً لقرارات الشرعية الدولية، التي لا تعترف باحتلال إسرائيل للمدينة في العام 1967، وبضمها اليها في العام 1981. وفي هذا السياق تدعوا الشبكة الإدارة الأمريكية الجديدة لإلغاء قرار الإدارة السابقة بنقل السفارة الأمريكية للقدس، لمخالفته الجسيمة لقواعد القانون الدولي ومواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

إن صمت المجتمع الدولي يشجع دولة الاحتلال على اقتراف المزيد من الاعتداءات بحق المواطنين الفلسطينيين وتنفيذ مخططاتها التهويدية في المدينة وانتهاكها اليومي لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إنتهى
3 مايو / أيار 2021

نداء عاجل للمجتمع الدولي لاستنكار مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

استنكرت الشبكة العربية مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة وتصعيده منذ بدء العدوان بتاريخ 10 مايو 2021، وقالت الشبكة في بيان صحفي: استهدفت هجمات قوات الاحتلال المكثفة مختلف مناطق القطاع السكنية المأهولة بالسكان، وتعمدها استهداف منازل فلسطينيين آمنين وهدمها على رؤوسهم وهم نيام دون سابق إنذار، ما تسبب في إبادة أُسر بكاملها. عدا عن تعمد استهداف الأعيان المدنية والمرافق العامة بشكل منظم، والإضرار بها على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، ونوهت إلى هذه الهجمات تسببت في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، مع الاشتباه باستخدام أسلحة وغازات محرمة دولية.

"البيان"

تستنكر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الممنهج على قطاع غزة وتصعيده منذ بدء العدوان بتاريخ 10 مايو 2021، واستهداف هجمات قوات الاحتلال المكثفة مختلف مناطق القطاع السكنية المأهولة بالسكان، وتعمدها استهداف منازل فلسطينيين آمنين وهدمها على رؤوسهم وهم نيام دون سابق إنذار، ما تسبب في إبادة أُسر

قوات الاحتلال تعمدت استهداف منازل الفلسطينيين

بكاملها. عدا عن تعمد استهداف الأعيان المدنية والمرافق العامة بشكل منظم، والإضرار بها على قاعدة الانتقام والعقاب الجماعي، متسببة في سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، مع الاشتباه باستخدام أسلحة وغازات محرمة دولية.

وبلغت حصيلة العدوان المتواصل على القطاع حتى هذا التاريخ استناداً إلى تحديثات وزارة الصحة ما لا يقل عن (188) شهيداً، من بينهم (52) طفلاً و (13) امرأة، وإصابة ما لا يقل عن (1225) مواطناً بجراح مختلفة، من بينهم (313) طفلاً و (206) امرأة، وهناك ارتفاع متصاعد في أعداد الشهداء والجرحى في كل لحظه. كما تم استهداف عشرات البنايات السكنية من بينها (4) أبراج سكنية تم تسويتها بالأرض، ويضم كل منها عشرات الوحدات السكنية والمكاتب الصحفية والشركات التجارية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كليا حتى الأمس (219) وحدة في مختلف مناطق القطاع تعرض سكانها للتهجير القسري، عدا عن الأضرار الجزئية التي لحقت بالمئات من منازل وممتلكات المواطنين الخاصة والعامة، والمدارس والمساجد والأراضي الزراعية، وعشرات السيارات والأبنية والمقرات الحكومية والبنوك، ومرافق عامة أخرى أدى قصفها الى إحداث دمار واسع.

يأتي ذلك في الوقت الذي تواصل فيه سلطات الاحتلال الإغلاق الشامل لمعابر القطاع أمام حركة المواطنين وإغلاق البحر أمام الصيادين، ويتواصل فيه تدهور الأوضاع الإنسانية لسكان القطاع بشكل غير مسبوق، كنتيجة للحصار المشدد المفروض على قطاع غزة للعام الرابع عشر على التوالي، ومنع دخول الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية وإمدادات الوقود، وتداعياته الكارثية على أوضاعهم وتهديد قدرتهم على تلقي الخدمات الأساسية، لاسيما خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء، إثر استهداف قوات الاحتلال خلال عدوانها للمرافق العامة، ومنها الطرق والمنشآت والمركبات التابعة لبلديات المحافظات، واستهدافها المنظم للبنية التحتية من شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. ما يساهم في تحويل القطاع لمكان غير آمن لسكن ما يقارب من 2 مليون فلسطيني يعيشون فيه.

ويفاقم من تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع تصاعد معدلات تفشي فيروس كورونا في الفترة الأخيرة، وحاجة المئات من المصابين به وجرحى العدوان إلى تلقي الرعاية الصحية الخاصة في المستشفيات التي تعاني أساساً من الاكتظاظ، ومن النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، وبدء نفاذ الوقود والنقص الحاد في إمدادات الكهرباء، ما يلقي أعباءً إضافية على الطواقم الطبية المنهكة، ويؤثر على عمل المختبرات والمستشفيات، ويحد من قدرتها على تشغيل المولدات التي تعوض نقصها، في الوقت الذي أعلنت فيه شركة توزيع الكهرباء في محافظات القطاع عن قرب انقطاع التيار الكهربائي عنه لقرب نفاذ الوقود اللازم لتشغيلها، كنتيجة لإغلاق معبر كرم أبو سالم، وتعطل عدة خطوط كهرباء رئيسية ناقلة للكهرباء من الجانب الإسرائيلي.

كما ويهدد إغلاق معبر بيت حانون (ايريز)

من جهته، حياة المئات من مرضى القطاع الذين يعانون من السرطان وأمراض خطيرة أخرى، بحرمانهم من فرصة تلقي العلاج والرعاية الصحية اللازمة لهم خارجه، وحصولهم على التحويلات الطبية اللازمة لذلك.

جاء ما سبق في سياق مواصلة دولة الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وسعيها لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية وسياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة، لتهجير عشرات العائلات الفلسطينية قسرياً من حي الشيخ جراح والاستيلاء على منازلهم الواقعة في قلب المدينة، وذلك في إطار سعي سلطات الاحتلال إلى تغيير التكوين الديموغرافي للمدينة وإحكام سيطرتها عليها، وإحلال مستوطنيها مكان السكان الفلسطينيين في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة. وبالإضافة لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الممنهج على المقدسيين والمصلين في المسجد الأقصى في شهر رمضان وسكان حي الشيخ جراح والمتضامنين معهم، والتضييق عليهم. ويتعرض مواطنو الضفة الغربية المحتلة لهجمة احتلالية جديدة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، تسببت في مقتل 16 فلسطينياً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية منذ بدء العدوان على الأقصى، وخلال مواجهات تمت استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على القطاع وحوادث انتقامية أخرى، وهو ما ينذر بخطر المستوطنين القادم.

تحمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن مخطط الطرد والتهجير القسري لعشرات العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، ومن التأثيرات والتداعيات الإنسانية العميقة لذلك على العائلات المتضررة. وتطالب بوقف جرائم الاحتلال في الشيخ جراح والمسجد الأقصى

تهجير عشرات العائلات من حي الشيخ جراح قسرياً

واحترام حرمته، وحماية الأماكن المقدسة في القدس المحتلة. ولبذل الجهود واتخاذ الإجراءات والتدخلات الفورية والعاجلة لوقف عمليات الإخلاء القسري الوشيك للفلسطينيين والفلسطينيات في الحي ومنع تهجيرهم من منازلهم احتراما لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

تستنكر الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في القطاع وممتلكاتهم والأعيان والبنية التحتية فيه والتي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وتحذر من مغبة تصعيد قوات الاحتلال لعدوانها وجرائمها وتوسيعها لعملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين، وما سيقود اليه من إيقاع المزيد من الضحايا المدنيين الأبرياء خاصة في صفوف الأطفال والنساء. كما وتحذر من تصاعد جرائم الاحتلال ومستوطنيه ضد الفلسطينيين في كافة أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

كما تستنكر الشبكة العربية جرائم الحرب التي تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها بحق المدنيين في القطاع، وتؤكد بأن صمت المجتمع الدولي وإفلات دولة الاحتلال من العقاب هو ما شجعها على التمادي في عدوانها وارتكاب المزيد من الجرائم في القطاع الذي ما زال يعاني من آثار العدوان المتكررة السابقة عليه والحصار المشدد المفروض عليه. وتؤكد أن محاسبة المجتمع الدولي لدولة الاحتلال على جرائمها الجسيمة بحق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة سيكون أقل كلفه من التعاطي مع مختلف التداعيات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي سيخلفها كل من العدوان على قطاع غزة وتنفيذ سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة.

وعليه تطالب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يلي:

1. المجتمع الدولي ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، بالوقوف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية والمتمثلة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتحرك العاجل واتخاذ الاجراءات الفاعلة لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع لممارسة الضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها الفوري على قطاع غزه المحتل وحماية أرواح سكانه والحيلولة دون إزهاق المزيد منها، ووضع حد لترويعهم ولانتهاكاته الجسيمة بحقهم وبحق ممتلكاتهم، وضمان احترام دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تعد ملزمة له في كل الأحوال.

2. المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة لاتخاذ كافة الإجراءات من أجل وقف عمليات التهجير القسري الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان القطاع.

3. المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قام الاحتلال باقترافها في القطاع، والتي تستهدف المدنيين والأطفال في كل عدوان شنته على القطاع، ومحاسبة قادة الاحتلال الذين أعطوا الأوامر بارتكابها وكل من قام بتنفيذها.

4. ضرورة قيام المنظمات الإنسانية الدولية بتوفير الاحتياجات الإنسانية للمهجرين قسرياً في قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية ومياه الشرب النظيفة.

انتهى
18 مايو 2021

تحت عنوان "كوفيد-19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد.." المجلس الوطني يصدر تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020





أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 6 مايو 2021، تقريره السنوي برسم سنة 2020 تحت عنوان "كوفيد19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد"، باعتباره مؤسسة دستورية مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة، وصيانة كرامة المواطنات والمواطنين وحقوقهم وحرياتهم، أفراداً وجماعات، وإعمالاً للمادتين 48 و51 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه؛ وبعد المصادقة عليه بالإجماع من طرف جمعيته العامة المنعقدة في 19 مارس 2021.

ويتميز التقرير السنوي لسنة 2020 الذي يتضمن تقييماً وتحليلاً موضوعيين لحالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال فترة جائحة (كوفيد-19)، بخمس خصائص:1- الدورية والانتظام في نشر التقرير السنوي، 2- الشمولية عبر التطرق لـ 22 حقاً موضوعاتياً و6 حقوق فئوية و54 زيارة للمؤسسات السجنية، خلصت إلى 220 توصية موضوعاتية و40 توصية عامة مهيكلة، ضمن ستة محاور رئيسية، في تقرير يضم 230 صفحة، 3- السياق الخاص المرتبط بتدبير الجائحة، 4- إدراج تقارير الآليات الوطنية الثلاث المحدثة

التقرير تضمن 260 توصية

لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التقرير طبقاً للمادة 20 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس 5- المقاربة التشاركية في إعداد التقرير.

ويقدم التقرير الذي رفعه المجلس إلى نظر جلالة الملك، ووجهت نسخة منه إلى رئيس الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان مجموعة من المعلومات الموثوقة والمحققة للقارئ(ة)، لتمكينه من بلورة رأيه على مدى التقدم الذي أحرزته بلادنا في مجال حقوق الإنسان، وتشخيص الأسباب التي تقف وراء التعثرات والفجوات والإخفاقات.

كما يسعى هذا التقرير إلى إجراء تقييم موضوعي وتحليل شامل لأوضاع حقوق الإنسان في بلادنا بارتباط مع المهام الموكولة للمجلس في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، من خلال اعتماد مقاربة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس باعتباره مؤسسة مستقلة وتعددية وذات اختصاصات موسعة.

ويتضمن هذا التقرير، بالإضافة إلى تقديم عام حول حالة حقوق الإنسان، ستة محاور أساسية تهم: 1- الإطار القانوني المنظم لحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة (كوفيد19)، 2- وضعية حقوق الإنسان وتأثرها بجائحة (كوفيد-19)، 3- النهوض بحقوق الإنسان، 4- علاقات التعاون على المستوى الوطني، 5- علاقات التعاون والتضامن الدوليين، 6- تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما يتضمن التقرير توصيات خاصة تتعلق بحماية الحقوق والنهوض بها أثناء تدبير الجائحة وكذا توصيات عامة تروم تطوير واقع حقوق الإنسان على المستوى القانوني والمؤسساتي وعلى مستوى السياسات والممارسات.

ويتضمن التقرير كذلك توصيات تم إعدادها بما يستجيب للمقتضيات الدستورية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي توصيات تهدف إلى تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ويبقى تفعيلها رهينا بتعاون كافة المتدخلين، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والقضاء وباقي المؤسسات والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

طالبن بعالم أكثر مساواة بعد انحسار الوباء..
اختيار السيدة آمنة بوعياش ضمن خمس نساء قياديات مدافعات عن حقوق الإنسان



تخليداً لليوم الدولي للمرأة، وسعياً للاحتفال بالقيادات النسائية في العالم وتكريم المجهودات التي يبذلنها في أفق تحقيق المساواة بين الجنسين، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حملة تحت شعار "I STAND WITH HER".

وقد اختارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذه السنة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن خمس نساء قياديات كرسن حياتهن للنضال من أجل عالم تترسخ فيه المساواة بين الجنسين، عالم أكثر عدلاً واستدامة للجميع، خاصة في سياق جائحة (كوفيد-19).

وتقول السيدة بوعياش بهذه المناسبة أنه "من خلال تجاربي المتنوعة، تعلمت بأن المسؤولية هي التقاء بين المعارف، التي يجب العمل على تحيينها بشكل مستمر، وتجارب يومية يجب الحرص على تجديدها، كل يوم وكل لحظة، حسب طبيعة كل قضية، مع الالتزام بالتشاور، من أجل القيام بعمل ما... إن هذا لهو المعنى الحقيقي للمسؤولية بالنسبة لي...".

وقد أوضح المقال المخصص لهذه الحملة، بأن السيدة بوعياش، بصفتها رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تعمل على الترافع من أجل تكريس حصص النساء في التمثيل السياسي. ومن بين القضايا الرئيسية التي تركّز عليها في عملها، المساواة في الوصول إلى التعليم للنساء والفتيات في المغرب، وإلغاء تزويج الأطفال والنهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في وضعية إعاقة.

كما ذكر بأن السيدة بوعياش تعتبر أول امرأة تترأس منظمة غير حكومية في المغرب (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، فضلاً عن خبرتها المهنية المتميزة في مجال الصحافة والسياسة وحقوق الإنسان، حيث شكّلت القيادة جزء لا يتجزّأ من مسيرتها النضالية.

ومن جانبها، صرحت السيدة بوعياش في نفس المقال، وهي تصف النهج الذي اعتمدته في مسيرتها، "من الدروس المهمّة التي تعلمتها خلال مسيرتي، أهميّة الحوار والاستشارات. فما يرشدني في طريقي هو المثابرة التي تساعدني على إقناع الآخرين والمضي قدما وتنفيذ أفكاري.."

ودعت إلى أنه "علينا أن نبتعد عن أنماط الحياة التي سبقت (كوفيد-19) بعد انحسار الوباء. وعلى الدول أن تمضي قدماً بطريقة جماعية بدلاً من أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة فحسب"، معتبرة أن "عالم ما بعد (كوفيد-19) عليه أن يعترف بالمساواة، ويكافح التمييز ويعترف بقيمة الإنسان....".

وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار السيدة بوعياش، إلى جانب مجموعة من القياديات في المجال ويتعلق الأمر بالسيدات كليو كامبوغو، من أوغندا، ميتزي تان من الفلبين، إديتار أوتشينغ من كينيا وماريا دي لوز بادوا من المكسيك.

مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا



وقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا مذكرة تفاهم من أجل إرساء وتطوير إطار للعمل المشترك والتعاون والتشاور بين الطرفين، وذلك يوم الأحد 31 يناير 2021.

وتهدف هذه المذكرة، التي وقعتها السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد أحمد سالم ولد بوحبيني، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، إلى تحقيق رؤية المؤسستين المشتركة المتمثلة في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلدين.

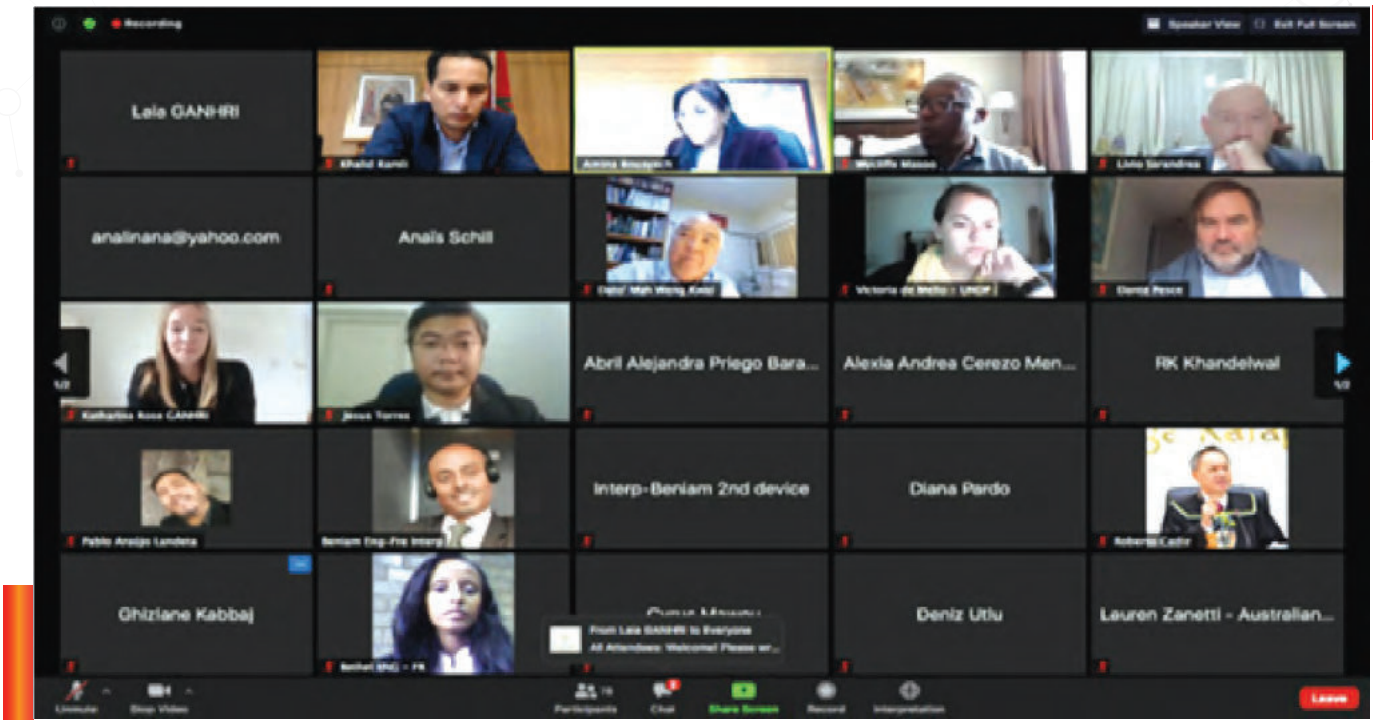
تحقيق رؤية مشتركة للمؤسستين

ومن بين مجالات التعاون التي نصت عليها هذه المذكرة، تبادل الخبرات والمعارف من أجل الاستفادة من التجارب المقارنة والممارسات الفضلى، وتعزيز الحوار الثنائي بهدف تحديد الإجراءات الداعمة لتفعيل حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً.

كما تهم هذه المذكرة تعزيز قدرات أعضاء وموظفي المؤسستين خاصة ما يتعلق بالرصد، معالجة الشكايات وتتبعها، التفاعل مع النظام الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، إعداد التقارير، تقنيات التواصل والترافع، فضلاً عن المشاركة في الأنشطة الدولية، الإقليمية أو الوطنية التي تنظمها كل مؤسسة على حدة، إلخ.

يذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، التي تم إنشاءها سنة 2006، تعتبر هيئة استشارية مستقلة تضطلع بمهام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي مؤسسة معتمدة في الفئة "A" من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

لقاءً تشاورياً عن بعد حول "أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان خلال العقد المقبل"



نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في 18 مارس 2021، لقاءً تشاورياً عن بعد حول "أنشطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان خلال العقد المقبل"، الذي احتضنه مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبهذه المناسبة، أكدت السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن الأزمة الصحية الحالية هي أزمة متعددة الأبعاد، نجمت عنها أزمة اقتصادية، أدت إلى فقدان الوظائف وزيادة هشاشة العاملين وخسائر مالية وتجارية للشركات وعالم الشغل. وفي هذا السياق، سلطت الضوء على أهمية قياس الآثار التي تسببها الأزمة الصحية على حقوق الإنسان للعمال من أجل التمكن من تحديد الإجراءات الممكنة التي تضمن احترام هذه الحقوق في استجابة الدولة والمقاولات.

وفي هذا السياق، أكدت رئيسة المجلس أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحفيز وتشجيع المقاولات على الالتزام بمبدأ العناية الواجبة واحترام حقوق الإنسان، إلخ.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بمشاركة السيد ليفيو ساراندريا، المستشار العالمي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد دانتي بيسي، رئيس فريق العمل الأممي المعني بقضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من الأعمال التجارية.

وقد تمثل الهدف من هذا اللقاء التشاوري، الذي شارك فيه أزيد من 90 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، في تقييم الإنجازات ومراجعة النقائص المسجلة في هذا المجال في أفق صياغة خارطة طريق تمكن من تفعيل "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" خلال العشر سنوات القادمة، كما سيشكل فرصة للمشاركين من أجل مناقشة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومساهمتها في ضمان احترام المقاولات لحقوق الإنسان.

يندرج هذا اللقاء في إطار ولاية مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان المتعلقة بإعمال مشروع "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" وخطة عملها برسم سنتي (2020-2021). كما يندرج في إطار توسيع المشاورات العالمية متعددة الأطراف حول المقاولات وحقوق الإنسان التي عقدت مع كل من شبكات المجتمع المدني في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، الجمعيات المهنية والمستثمرين والحكومات الأوروبية والمحامين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلخ.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم مائدة مستديرة حول "الدروس المستفادة في مواجهة جائحة كورونا وفق المعايير الدولية في الجزائر"



في إطار الشراكة الفاعلة بين المجلس الوطـني لحقـوق الإنسان و المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم انعقاد مائدة مستديرة حول "الدروس المستفادة في مواجهة جائحة كورونا وفق المعايير الدولية في الجزائر "، تهدف هذه المائدة المستديرة إلى إبراز جهود الدولة الجزائرية في مواجهة جائحة كورونا، من خلال الإجراءات التي اتخذتها.

تمت مجـريات افتتـاح هذه المائدة المستديرة بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد بوزيد لزهري، السيدة تغريد جبر المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مكتب الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عن طريق

التصدي لجائحة كورونا وفق معايير حقوق الإنسان

التحاضر عن بعد، تحت تيسير السيد مرجانة عبد الوهاب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

شارك في هذه المائدة ممثلين عن عدة وزارات وزارة العدل، وزارة الصحة والسكـان وإصلاح الـمستشفيـات، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، وأيضا ممثلين عن بعض المؤسسات منهاالمفوضية الوطنية لترقية وحماية الطفولة، المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قيادة الدرك الوطني،





المديرية العامة للأمن الوطني، وممثلي عن المجتمع المدني.

في الكلمة الافتتاحية التي قدمها السيد بوزيد لزهاري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد حرص الجزائر على التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19) وفقاً للمعايير الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان. وأوضح أن الجزائر احترمت في إطار مواجهة جائحة كورونا، حقوق الإنسان وذلك طبقاً للالتزاماتها الدولية التي صادقت عليها بكل حرية وسيادة، كما أبرز أن السلطات الجزائرية سارعت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير لمجابهة الجائحة من بينها غلق الحدود والمدارس والجامعات وهذا في إطار حماية الحق الأساسي الذي ترتكز عليه حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة والحق في الصحة.

وأضاف في هذا الشأن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أبداً أن يكون مع فكرة أن محاربة وباء كورونا تتطلب اتخاذ إجراءات لا يجب إخضاعها لأي قيد قانوني، مبرزاً ضرورة تبني مبدأ الشفافية واحترام حقوق الإنسان عند مجابهة هذا الوباء.

كما ذكر بالمناسبة أن الجزائر تمكنت في ظل جائحة كورونا من تنظيم استفتاء حول تعديل الدستور، معتبراً ذلك بمثابة تجسيد ميداني للإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، الرامية إلى بناء جزائر جديدة تحترم فيها حقوق الإنسان فعلياً. و من جهة أخرى، نوه بدور المجتمع المدني في مرافقة السلطات الوطنية لمجابهة فيروس كوفيد-19، داعياً إلى تمكينه من المساهمة في رسم وتنفيذ السياسات الوطنية، باعتباره شريكاً محورياً في تجسيد المعنى الحقيقي للديمقراطية التشاركية.

وفي السياق نفسه، ثمنت السيدة تغريد جبر المديرة الإقليمية للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جهود الجزائر المبذولة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي مداخلة لها عبر تقنية التحاضر عن بعد أشادت بمجمل التدابير والإجراءات التي بادرت بها الجزائر لمجابهة جائحة كورونا واصفة إياها بالجهود الجبارة.
أبرزت، السيدة تغريد جبر أن الدولة الجزائرية وضعت نصب أعينها حماية الحق في الحياة وحماية الحق في الصحة كأولوية في استراتيجيتها لمجابهة فيروس كورونا واصفة ذلك بالرؤية الكبيرة التي تبنتها الجزائر رغم التحديات التي فرضتها هذه الجائحة، مشيرة إلى المساعدات الدولية التي بادرت بها الجزائر للحد من هذا الوباء.

كما ركزت على دور قطاع العدالة في الجزائر، الذي ضمن استمرار جلسات المحاكمة كذلك الاعتناء بنزلاء المؤسسات العقابية وتوفير الوسائل الخاصة للوقاية من تفشي وباء كورونا منها توفير الكمامات وذلك بالشراكة مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي منوهة، بجهود الأطقم الطبية وكذلك أسلاك الأمن الوطني ومصالح الحماية المدنية ودور المجتمع المدني في التصدي للجائحة بالجزائر.

وبالمناسبة استعرضت مساهمة المنظمة في مجابهة الوباء سواء تعلق الأمر بتوجيه الإرشادات الواجب اتباعها للحد من تفشي الجائحة على هياكل العدالة على مستوى العالم، فضلاً عن تقديم الدعم التقني والمالي لفائدة هياكل قطاع العدالة بالمنطقة العربية، إلى جانب دور المنظمة في تعقيم المؤسسات الأمنية وكذا المؤسسات العقابية...إلخ.

شارك في المائدة المستديرة، ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والأسلاك الأمنية، وذلك من خلال عرض شامل لمختلف الاستراتيجيات القطاعية المنتهجة للتصدي لجائحة كورونا على غرار قطاع الصحة والتضامن الوطني والعمل وممثلي عن المجتمع المدني.

"رحبت بقرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية".. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان توثق انتهاكات الاحتلال خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة





شنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً على قطاع غزة، بدأ مساء يوم الإثنين 10 مايو 2021، وتَواصَل لمدة 11 يوماً، نفذت خلالها طائرات جيش الاحتلال سلسلة غارات جوية عنيفة، ترافقت مع قصف مدفعي عشوائي وآخر من بحرية الاحتلال المتمركزة قبالة شواطئ القطاع.

استهدف العدوان الإسرائيلي بشكل أساسي الأعيان المدنية والبُنى التحتية، والمنازل والمقار الحكومية المدنية والمدارس والشوارع ومحطات تحلية المياه، كما قصفت بشكل مباشر بعض المركبات، الأمر الذي أدى استشهاد (253) شخصاً من بينهم (66) طفلاً، و(39) سيدة، و(17) مسن، إضافة إلى إصابة ما لا يقل عن (1948) شخصاً، بعضهم سوف يبقى يعاني طيلة حياته من عاهة مستديمة.

وبحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد الأطفال المصابين (289) طفلاً، بينما أصيبت (211) سيدة بإصابات مختلفة. علاوة على خسائر اقتصادية فادحة، كونه استهدف بشكل متعمد أعياناً مدنية شملت أبراجاً سكنية ومنازل ومبان حكومية ومقار أجهزة شرطية وأمنية، ومؤسسات وطرقاً رئيسية وأراضٍ زراعية، وبنوكاً ومعامل باطون وورش حدادة، ومدارس ومساجد.

كما أعلنت سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول لعدوانها الحربي، واستمرارًا لسياسة العقاب الجماعي، قرارها إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري جنوب شرق محافظة رفح والذي يتم من خلاله نقل احتياجات قطاع الصحة والوقود والبضائع والمساعدات الإنسانية. وكذلك إغلاق حاجز بيت حانون (إيرز) الخاص بتنقل الأفراد، ما هدد بشكل مباشر حياة المرضى خاصة من هم في حاجة للسفر لتلقي العلاج، كما تم إغلاق البحر أمام الصيادين، الأمر الذي تسبب بتداعيات خطيرة على الأوضاع المعيشية والإنسانية، ويأتي ذلك كله في ضوء تفشي فيروس كورونا وتفاقم تدهور الحالة الصحية لسكان قطاع غزة بسبب استهداف وقصف المراكز الصحية ومراكز الحجر الصحي لكورونا، حيث فُقدت جميع متطلبات توفير خدمات المياه والصرف الصحي بالشكل الذي يحد من انتشار الوباء، خاصة مع نزوح عشرات الآلاف من السكان عن منازلهم قسراً، جرى فتح مراكز إيواء لاستيعابهم دون توفر الإمكانيات المناسبة.

لقد أمعن عدوان الاحتلال في تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وقد اندرجت هذه الإجراءات التعسفية جميعها ضمن سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق سكان قطاع غزة المُحاصر منذ خمسة عشرة عاماً، وتجاهلها لكل المواثيق الدولية التي تدعو لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحق المدنيين العزل بالحماية في أوقات الحروب والنزاعات.

تقارير توثيقية لانتهاكات حقوق الإنسان

واكبت الهيئة المستقلة التأثيرات



الكارثية التي تسبب بها العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، على مختلف نواحي الحياة، فقد أصدرت الهيئة سلسلة من التقارير التوثيقية (سبعة تقارير) خلال فترة العدوان ترصد الآثار السلبية وتفاقم الانتهاكات في قطاعات، من خلال توثيق الانتهاكات وفق أصول الرصد والتوثيق بهدف الاستعانة بها واعتبارها مادة قانونية. وقد هدفت الهيئة من خلالها إلى نشر الحقائق لفضح انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي مارستها جيش الاحتلال خلال عدوانه الحربي على قطاع غزة، ووضع هذه المعلومات أمام المسؤولين وصناع القرار على المستوى الدولي للتحرك لوقف العدوان في حينه، والذي استمر أحد عشر يوماً.

وقد جاءت هذه التقارير التوثيقية لتسلط الضوء على الانتهاكات لتكييفها قانونياً باعتبارها جرائم عدوان وجرائم حرب، وتقديمها للجان المختصة ولجان تقصي الحقائق والمقررين الخواص. وجرى توثيق الانتهاكات لتقديمها والاستعانة بها للاستعراض الشفوي الذي تقدمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" أمام مجلس حقوق الإنسان. الأمر الذي تم خلال تقديم المفوض العام للهيئة الأستاذ عصام يونس لمداخلته أمام المجلس خلال الجلسة الخاصة التي عقدها يوم 27 مايو أيار / لمناقشة "الوضع الخطير لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

وجاءت التقارير التوثيقية على النحو التالي:

أولاً: انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الحريات الإعلامية في قطاع غزة

(من 11-15 أيار/مايو 2021)، يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحريات الإعلامية متضمناً الإطار القانوني الدولي لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، وتفاصيل الانتهاكات الحاصلة خلال فترة التقرير، وتوصيات لحماية الصحفيين والعمل الإعلامي علاوة على جداول متضمنة أرقاماً ومعطيات.

ثانياً: عدوان سلطات الاحتلال الإسرائيلي يفاقم انتهاكات الحقوق الصحية في قطاع غزة

يوثق هذا التقرير لتفاقم انتهاكات الحقوق الصحية للمواطن الغزي خلال فترة العدوان، متضمناً الحقوق الصحية في القانون الدولي، واقع الحقوق الصحية في ضوء العدوان على قطاع غزة، استنتاجات وتوصيات.

ثالثاً: أثر العدوان الإسرائيلي على حقوق المواطنين والخدمات الحيوية في قطاع غزة

استعرض التقرير تفاقم انتهاكات المواطنين في حقهم بالحصول على



الخدمات الحيوية، ينقسم التقرير إلى أربعة محاور، تعرض حقائق موجزة عن الجوانب الأربعة سابقة الذكر. يتناول المحور الأول أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في نقاط خمس: الحق في الحياة وسلامة الجسد، الحق في الصحة، الحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في حرية العمل الصحفي، والحق في العبادة.

أما المحور الثاني فيتناول تأثير العدوان الإسرائيلي على البنى الاقتصادية في قطاع غزة (الحق في التنمية). ويعرض المحور الثالث أبرز الحقائق عن تدمير البنية التحتية. وأخيراً يوضح التقرير كيف تسبب العدوان الإسرائيلي في شلل أو عجز الخدمات الحيوية في ثلاث نقاط: الخدمات الحكومية، خدمة الكهرباء، وخدمة الاتصالات والإنترنت.

رابعاً: الآثار المباشرة وغير المباشرة للعدوان الحربي الإسرائيلي على الأشخاص ذوي الإعاقة

يوثق تفاقم الانتهاكات التي تعرض ويتعرض لها الأشخاص زوو الإعاقة وبخاصة في ظل الاستخدام المفرط للقوة الذي تمارسه قوات الاحتلال الحربي، وفي ظل انعدام الممرات الإنسانية التي من شأنها أن تُمكِّن المنظمات الدولية والمحلية من تقديم الخدمات للسكان في مناطق العمليات الحربية.

خامساً: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يفاقم أزمة المياه والصرف الصحي

يبين تفاقم انتهاكات الحق في المياه في القانون الدولي لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المعايير المطلوبة لإعمال هذا الحق كالتوافر والنوعية وإمكانية الوصول. وأيضاً واقع الحق في المياه والصرف الصحي في ضوء العدوان على قطاع غزة.

سادساً: إبادة العائلات خلال العدوان على غزة أيار 2021

أشار إلى أن إبادة العائلات نمط مدروس ومتعمد من قبل سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي التي قصف جيشها على مدار أحد عشر يوماً متواصلة عشرات المنازل والوحدات السكنية بشكل مباشر ومتعمد، ودمرها فوق رؤوس قاطنيها، ما أدى إلى إبادة عائلات بأكملها ومحوها من السجل المدني.

سابعاً: تدمير الأبراج السكنية خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة

بين التقرير أن عدد الأبراج التي استهدفها الاحتلال الإسرائيلي ستة أبراج، خمسة منها تم تدميرها بشكل كامل، وهي برج هنادي، برج الشروق، برج الجوهرة، برج الجلاء، برج أنس بن مالك وجميعهم يقعون في مدينة غزة، وبحسب بيانات صادرة عن المركز الإعلامي الحكومي في قطاع غزة فقد بلغت حصيلة الوحدات السكنية التي استهدفها جيش الاحتلال الإسرائيلي (1174) وحدة ما بين الهدم الكلي والجزئي، فيما تضرر ت أكثر من (7073) وحدة سكنية بأضرار متوسطة وجزئية. وقد بلغ عدد البنايات التي دمرها جيش الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل (156) بناية، ليبلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة كلياً وفق مركز الميزان لحقوق الإنسان (449) وحدة سكنية.

مساءلة ومحاسبة قادة الاحتلال

وقد رحبت الهيئة المستقلة في بيان صدر عنها بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ومستمرة في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، واعتبرته خطوة باتجاه مساءلة ومحاسبة قادة الاحتلال عن الجرائم التي يرتكبونها، وأكدت انها تتطلع إلى سرعة تشكيل اللجنة والبدء في تولي مهامها. واعتبرت الهيئة هذا القرار سابقة إيجابية؛ حيث إنه وللمرة الأولى يصدر قرار عن المجلس بعدم تقييد الإطار الزمني للجنة التحقيق الدولية، ومنح لجنة التحقيق ولاية زمنية مفتوحة للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت على جانبي الخط الأخضر، كما يكتسب أهمية خاصة نظرا لامتداد ولاية اللجنة في التحقيق في الجرائم ذات البعد العنصري التي ترتكب داخل الخط الأخضر، حيث تم تكليف اللجنة بدراسة الجذور والأسباب التي تقف خلف الانتهاكات المستمرة الممارسة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكدت الهيئة أنها ستعمل على تقديم ما يتوفر لديها من توثيقات وبيانات إلى لجنة التحقيق، آملةً سرعة تشكيل هذه اللجنة، وأن يفضي تشكيلها الى خطوات ملموسة في اتجاه محاسبة من يقفون خلف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قادة الاحتلال، وإلى مراكمة الجهود الدولية باتجاه الضغط الحقيقي لإنهاء الاحتلال ونظام الفصل العنصري.

وقد خاطبت الهيئة المجتمع الدولي عبر نداء عاجل خلال العدوان الحربي، طالبت خلاله:

- الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، بالوقوف أمام التزاماتها القانونية والاخلاقية والمتمثلة في توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة، بالتحرك العاجل واتخاذ الاجراءات الفاعلة لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع لممارسة الضغط الجاد على دولة الاحتلال لوقف عدوانها الفوري على قطاع غزه المحتل وحماية أرواح سكانه والحيلولة دون إزهاق المزيد منها، ووضع حد لترويعهم ولانتهاكاته الجسيمة بحقهم وبحق ممتلكاتهم، وضمان احترام دولة الاحتلال لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تعد ملزمة له في كل الأحوال.

- المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة اتخاذ كافة الإجراءات من أجل وقف عمليات التهجير القسري الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي لسكان القطاع.

- المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي قام الاحتلال باقترافها في القطاع، والتي تستهدف المدنيين والأطفال في كل عدوان شنته على القطاع، ومحاسبة قادة الاحتلال الذين اعطوا الأوامر بارتكابها وكل من قام بتنفيذها. وضرورة قيام المنظمات الإنسانية الدولية بتوفير الاحتياجات الإنسانية للمهجرين قسرياً في قطاع غزة، بما في ذلك الغذاء والمستلزمات الطبية والأدوية ومياه الشرب النظيفة.

يُشار إلى أن هذا العدوان الإسرائيلي الأخير جاء في سياق مواصلة دولة الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها على المسجد الأقصى في القدس المحتلة، وسعيها لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية التوسعية وسياسة التطهير العرقي في مدينة القدس المحتلة، لتهجير عشرات العائلات الفلسطينية قسرياً من حي الشيخ جراح والاستيلاء على منازلهم الواقعة في قلب المدينة، وذلك في إطار سعي سلطات الاحتلال إلى تغيير التكوين الديموغرافي للمدينة وإحكام سيطرتها عليها، وإحلال مستوطنيها مكان السكان الفلسطينيين في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الذي يعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة. وبالإضافة لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين الممنهج على المقدسيين والمصلين في المسجد الأقصى في شهر رمضان وسكان حي الشيخ جراح والمتضامنين معهم، والتضييق عليهم. ويتعرض مواطنو الضفة الغربية المحتلة لهجمة احتلالية جديدة من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، تسببت في استشهاد 16 فلسطينياً في مناطق مختلفة من الضفة الغربية منذ بدء العدوان على الأقصى، وخلال مواجهات تمت استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على القطاع وحوادث انتقامية أخرى.

تقرير حول "انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بحق الحريات الإعلامية في قطاع غزة" (من 11 - 15 أيار / مايو 2021)



ابتداءً من يوم 11 أيار/مايو 2021، قامت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بعملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، وخلال الخمسة الأيام الأولى من تاريخ هذا العدوان الحربي، أي حتى يوم 15 أيار/ مايو، بلغ عدد الشهداء (122) شهيداً، من بينهم (32) طفلاً وطفلة، أي ما نسبته (26٪) من إجمالي عدد الشهداء، و(16٪) من الشهداء كانوا من النساء حيث يبلغ عددهم (20) سيدة. كما وصل اجمالي عدد الإصابات جراء هذا العدوان حوالي (600) إصابة مختلفة في درجة خطورتها، من بينها (921) لأطفال بمعدل (21.5٪) من إجمالي عدد الإصابات، كما أصيب (89) سيدة بمعدل (15٪) من اجمالي عدد الإصابات. وبلغ عدد المنازل المستهدفة بالقصف (35) منزلاً، و(3) أبراج، بالإضافة إلى تضرر (6) مدارس، و(3) مساجد.

وبحسب بيانات وزارة الإعلام في قطاع غزة، فقد أسفر هذا العدوان المتواصل إلى تضرر أكثر من (500) وحدة سكنية، ما بين الهدم الكلي والجزئي، وتضرر ما لا يقل عن (1000) وحدة سكنية بأضرار بين متوسطة وطفيفة، وتم قصف (52) مقراً حكومياً، تنوعت بين مقرات شرطية وأمنية ومرافق خدماتية، وتضرر (7) مدارس بشكل كبير، وتدمير أكثر من (50) سيارة ووسيلة نقل خاصة بشكل كامل أو جزئي، وقدر حجم الخسائر المادية، بشكل عام، حتى تاريخ 2021/5/15 بما يزيد على (70) مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من أن المواثيق الدولية ذات العلاقة، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، تحظر الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء العمليات العسكرية، كما يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حرية الرأي والتعبير، إلا أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي وخلال عدوانها المستمر على قطاع غزة ترتكب انتهاكات متعددة بحق الصحفيين العاملين في قطاع غزة.

الإطار القانوني الدولي لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الوثائق التي أولت العمل الصحفي أهمية خاصة، وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يورد نصاً صريحاً يتحدث فيه عن حظر انتهاكات الحريات الإعلامية، إلا أن نص المادة (19) أشار إلى أنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نص أيضا في المادة (91) على أنه لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

وعلى صعيد القانون الدولي الإنساني، فقد نصت المادة (79) من البرتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة

لعام 1949، على أنه يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين، يجب حمايتهم بهذه الصفة، بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول"، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين.

وفي سياق حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2015/2222) في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 مايو 2015، والذي أكد فيه على قراراته (1999/1265) و (2000/1296) و(2006/1674) و(2009/1894) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والقرار (2006/1738) بشـأن حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها في النزاعات المسلحة.

وقد تضمن القرار إدانة جميع التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين في حالات النزاع المسلح، واعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها الذين يقومون بمهامهم بمقتضى مهنتهم في مناطق النزاع المسلح أشخاصا مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم.

واقع انتهاكات الحُريات الإعلامية في قطاع غزة خلال الفترة (من 11-15 أيار/مايو 2021)

بلغ عدد انتهاكات الحريات الإعلامية المرصودة في قطاع غزة خلال الفترة (من 11-15 أيار/مايو 2021) ما يقارب (05) انتهاكا، وقد تنوعت هذه الانتهاكات ضمن طائفة متعددة من أنماط الانتهاكات المرتبكة، حيث تسببت قوات الاحتلال الحربي بإصابة (8) صحفيين إصابات جسدية، معظمها بشظايا الصواريخ، تمثل (17٪) من إجمالي الانتهاكات، و(4) حالات إصابة بالهلع والصدمة، تمثل (8٪) من إجمالي الانتهاكات، كما قامت قوات الاحتلال بتدمير (26) مؤسسة صحفية بشكل كلي، تمثل (54٪) من إجمالي الانتهاكات، و(2) مؤسسة صحفية بشكل جزئي، تمثل (4٪) من إجمالي الانتهاكات، كما قامت قوات الاحتلال بقصف (6) منازل يقطنها صحفيون، تمثل (13٪) من إجمالي الانتهاكات، والتسبب بأضرار جزئية لـ (1) سيارة لوكالة أنباء، تمثل (2٪) من الانتهاكات، كما نفذت قوات الاحتلال عدد (1) هجمة اختراق إلكترونية بهدف إغلاق أو اختراق مواقع إخبارية فلسطينية، تمثل (2٪) من إجمالي الانتهاكات.

جدول رقم (1)
أنماط الانتهاكات

الرقم	نوع الانتهاك	النسبة	العدد
1	إصابة صحفيين بجروح	17٪	8
2	إصابة بالصدمة	8٪	4
3	تدمير مكتب مؤسسة صحفية	54٪	26
4	تعرض مكتب مؤسسة صحفية لأضرار	4٪	2
5	قصف منزل صحفي	13٪	6
6	تدمير معدات أو أجهزة أو مركبات	2٪	1
7	هجمات اختراق إلكتروني	2٪	1
المجموع		100٪	50

من ضمن سياسات العدوان الحربي تدمير البنية التحتية، وتدمير المنازل والأبراج التي في معظمها تحمل طابع ليس فقط سكني بل تجاري، واحتوت على مكاتب لمؤسسات ووكالات صحفية، وبذلك كانت المؤسسات الصحفية أهم المتضررين من هذا النهج، حيث بلغ عدد المؤسسات الصحفية المستهدفة (62) مؤسسة، في حين بلغ عدد الصحفيين الذين انتهكت حقوقهم (42) صحفيا، معظمهم ذكور.

جدول رقم (2)
توزيع الانتهاكات

الرقم	النوع	العدد
1	صحفي	24
2	مؤسسة	26
المجموع		50

وتعتبر مدينة غزة، المركز الاقتصادي وذات الثقل الديموغرافي مسرحا لمعظم انتهاكات الحريات الإعلامية، حيث ارتكب فيها (80٪) من الانتهاكات، وتوزعت باقي الانتهاكات على المحافظات الأخرى في قطاع غزة.

جدول رقم (3)
التوزيع الجغرافي للانتهاكات

الرقم	المحافظة	العدد
1	شمال غزة	7
2	غزة	40
3	الوسطى	0
4	خان يونس	0
5	رفح	0
6	عام	3
المجموع		50

تفاصيل الانتهاكات الواقعة خلال الفترة 11 – 15 مايو 2021م

بتاريخ 2021/5/11م، تعرض منزل مقدم البرامج في إذاعة الشعب المحلية عبد الحميد عبد العاطي لأضرار جزئية نتيجة قصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي F16 في الساعة 8:47 مساءً نتج عنه اصابته بحالة من الهلع هو وأفراد عائلته، وتحطيم زجاج النوافذ. وفي 2021/5/11 م، قصفت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي برج (الجوهرة) في مدينة غزة، فعند الساعة 2:44 دقيقة فجراً قصفت طائرات حربية إسرائيلية F16 البرج بصاروخين، ما أدى إلى الحاق أضرار جسيمة في جميع شقق البرج، وكالات الأنباء التي تضررت (الوكالة الوطنية للإعلام، صحيفة فلسطين صحيفة العربي الجديد، قناة العربي، فضائية الاتجاه العراقية، فضائية النجباء، الفضائية السورية، قناة الكوفية، قناة المملكة، وكالة APA المحلية، وكالة سبق 24، منتدى الإعلاميين، البوابة24)، كما تعرض مكتب قناة الجزيرة القريب من برج الجوهرة لأضرار تضمنت تكسير زجاج نوافذ المكتب والأبواب الزجاجية. وفي ذات القصف، تضرر منزل الصحفي ثائر أبو العون ملاصق لبرج الجوهرة بشكل

كبير. وقد أشار الصحفي إلى أنه كان قد أخلى منزله قبل القصف، كما تضرر منزل الصحفية رواء مرشد العاملة في إذاعة زمن. وفي 2021/5/12م في الساعة 1:06 فجراً، أعلنت قناة الأقصى الفضائية، أن موقعها الإلكتروني الرسمي قد تعرض لهجوم إلكتروني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، ما تسبب في تعطيل خدمات الموقع والبث المباشر. وفي 2021/5/12م في الساعة 6:09 صباحاً، تعرض مكتب وكالة مصدر الإخبارية الواقعة في عمارة الرؤيا لأضرار جزئية نتيجة قصف المراكز الشرطية المجاورة للمكتب، وقد أخلت منظمة الصليب الأحمر طاقم المكتب المكون من 4 صحفيين لمشفى الشفاء، بعد تعرضهم لانهيار عصبي واختناق. أما في 2021/5/12م قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج (الشروق) في الساعة 6:40 دقيقة، وهو برج تجاري مكون من 13 طابقاً، يقع في وسط حيّ الرمال بمدينة غزة، يضم مكاتب وكالات الأنباء التالية: فضائية القدس اليوم، فضائية الأقصى، إذاعة الأقصى، مرئية الأقصى، إذاعة طيف، وشركة PMP لتقديم خدمات الإنتاج الإعلامي، تقدم الخدمات لأكثر من فضائية من بينها فضائية روسيا اليوم، وقناة دبي، والتلفزيون الألماني.

وفي 2021/5/13م خلال قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الساعة 10:29 فجراً لمدينة غزة أثناء تغطية طاقم قناة TRT بالقصف الجوي أُصيب الصحفي سامي برهوم بنوبة هلع وشظايا في جسده، وصفت إصابته بالبسيطة. وفي 2021/5/13م في الساعة 08:43 صباحاً قصف الجيش الإسرائيلي ب 3 صواريخ بناية الوليد في مدينة غزة، ما أدى إلى انهيارها وهي بناية تضم مكتبين لشركة ريكورد، وآيديا، اللتان تعملنا في مجال الإعلام الرقمي، وإنتاج الأفلام الوثائقية. وفي 2021/5/13م، في الساعة 7:30 مساءً قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية أم النصر شمال قطاع غزة، أثناء تغطية الصحفي داوود أبو الكاس الذي يعمل مصوراً في وكالة فلسطين اليوم، والصحفيين: محمد العالول، مصطفى حسونة من وكالة الأناضول، لعملية القصف، ما أدى إلى إصابة الصحفيين بشظايا الزجاج نتيجة تحطم زجاج سيارتهم والتي تحمل علامة مميزة تشير إلى أنها سيارة صحفية، وهي سيارة خاصة بوكالة الأناضول، وقد تم نقلهم إلى المشفى الإندونيسي لتلقي العلاج، وصفت إصابتهم بالطفيفة. وفي 2021/5/14، في الساعة 11:00 ظهراً تعرض منزل الصحفي سواح إسماعيل أبو سيف المصور الصحفي لمكتب التلفزيون الألماني في قطاع غزة، الواقع في بلدة بيت لاهيا لقصف مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تضرر المنزل. وفي 2021/5/14، تعرض منزل الصحفي مدير وكالة الميادين الإعلامية فارس مروان الغول، ووالدة مالك الشركة مروان الغول، وهي شركة تقدم خدمات البث الفضائي، الواقع في منطقة بيت لاهيا، للقصف المباشر بصاروخين، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ما أدى إلى تضرر المنزل بأضرار بالغة. وفي 2021/5/15م قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي برج الجلاء في الساعة 2:00 ظهرا وهو برج مكون من 11 طابقاً، ويضم مكاتب عدد من المؤسسات والشركات الإعلامية مثل: شبكة الجزيرة الإعلامية، إذاعة الجزيرة، إذاعة الأسرى، إذاعة القدس، شركة الميادين الإعلامية، وكالة أسوشيتيد برس، وكالة AP الأمريكية، جريدة الاستقلال، كما تسببت شظايا عملية القصف إلى إصابة الصحفي معين الضبة بشظية في الوجه، وقد وصفت إصابته بالطفيفة.

التوصيات

إن اتفاقيات جنيف، والبروتوكولين الاضافيين، ونصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تشكل جميعها نصوصاً لحماية الصحفيين، لذا فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين، تستدعي دعوة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 بالعمل على وقف انتهاكات الحريات الإعلامية المرتكبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والضغط بتجاه البدء بإجراءات محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على خرق قواعد القانون الدولي الإنساني.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الآيزو في نظام إدارة الجودة للمرة الثانية على التوالي

ضمن الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتحسين جودة مستوى الخدمات والمهام التي تقدمها، وتماشياً مع رؤية مملكة البحرين 2030 لتحقيق الجودة الشاملة والارتقاء بالخدمات، تم تجديد استحقاق حصول الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - للمرة الثانية على التوالي - على شهادة الايزو في نسختها المحدثة (ISO 9001:2015) في نظام إدارة الجودة Management Quality System الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي-آيزو، وذلك بعد سلسلة إجراءات شملت مراجعة دقيقة - أجرتها شركة "بيرو فيريتاس القابضة" فرع المملكة المتحدة على جميع العمليات والإجراءات التي تقوم بها الأمانة العامة في المؤسسة لضمان تماشيها مع أهداف واختصاصات المؤسسة، والعمل على تحسين بيئة العمل ووضع منهجية موحدة لضمان تطبيق معايير ومتطلبات نظام إدارة جودة العمل.

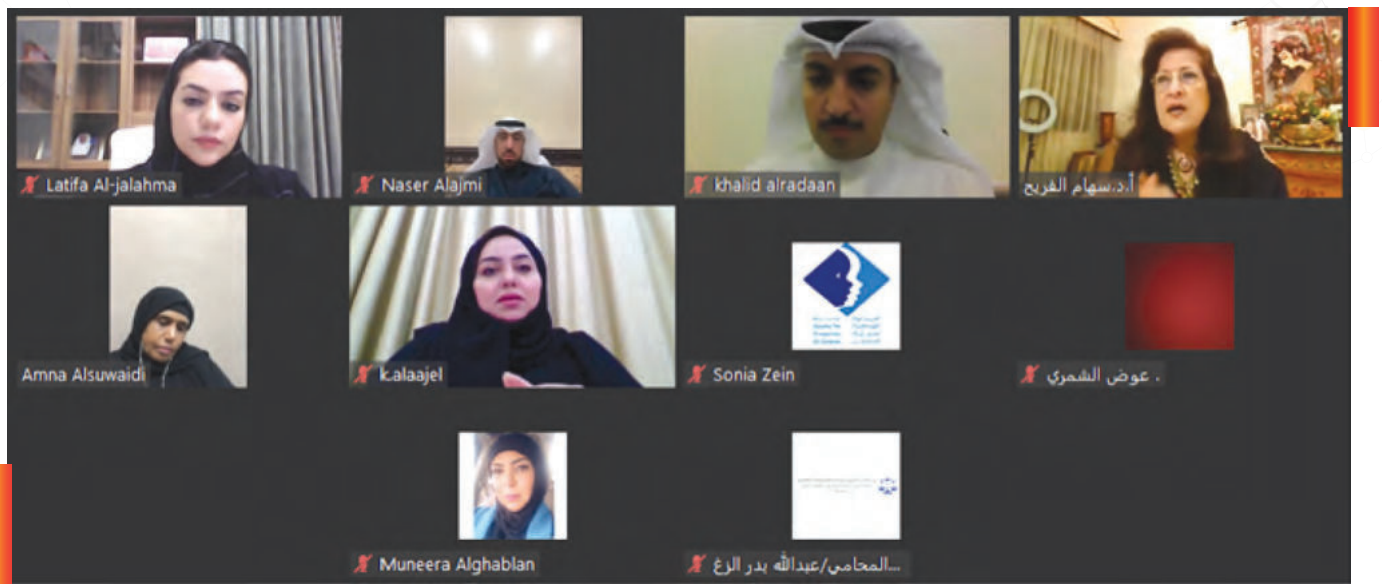
وفي هذا الصدد أوضح المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة، أن تجديد الشهادة للمرة الثانية على التوالي جاء نتيجة التزام وجهد جميع الموظفين من أجل الرقي بمستوى الخدمات والمهام التي تقدمها الأمانة العامة، معربًا عن شكره وتقديره للفريق المسئول عن نظام الجودة في المؤسسة والذي قام بهذه المهمة باحترافية كبيرة، ولا سيما خلال هذا الوقت الاستثنائي، منوهًا بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز جودة العمل والمهام التي تقوم بها من خلال استثمار جميع المجالات المتاحة فيما يعود إيجابا على تنفيذ أهداف واختصاصات المؤسسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع رؤية مملكة البحرين 2030.



يذكر أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً في مجال ضمان جودة العمل والخدمات التي تقدمها، وقد حصلت على شهادة الآيزو في نسختها الأولى كأول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الآيزو على المستوى الإقليمي، وذلك ضمن خطتها للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من قبل الفريق المتخصص بخدمة العملاء، والالتزام بجميع متطلبات نظام إدارة الجودة.

الشهادة جاءت نتيجة للالتزام وجهد جميع الموظفين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة نقاشية حول "دور الإعلام في حماية الطفل خلال جائحة كورونا"



في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، شاركت الأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالمؤسسة في ندوة نقاشية عن بعد بعنوان «الإعلام ودوره في حماية الطفل خلال جائحة كورونا»، نظمها الديوان الوطني لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحماية حقوق الطفل بدولة الكويت الشقيقة.

وخلال مشاركتها، قدمت الأستاذة لطيفة ورقة عمل حول حماية حقوق الطفل في مملكة البحرين خلال جائحة كورونا "الإنجازات والتحديات"، تطرقت من خلالها إلى دور المؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل جائحة كورونا، وإلى تأثير الجائحة على حق الطفل في مجال التعليم والصحة، وما قامت به مملكة البحرين من إجراءات وجهود كبيرة لمكافحة هذه الجائحة، التي راعت من خلالها حقوق الإنسان بشكل عام، وحق الطفل بشكل خاص.

مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الإجرائي الأول عن بعد

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعهم الإجرائي الأول عن بعد يوم الاثنين 10 مايو 2021، حيث ترأس الاجتماع الدكتورة فوزية الصالح بصفتها أكبر الأعضاء سنا، تنفيذاً لأحكام قانون إنشاء المؤسسة الوطنية رقم (26) لسنة 2014 المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، حيث هنأت أعضاء المجلس بمناسبة التشريف الكريم من لدن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد حفظه الله ورعاه، وتكليف جلالته بموجب الأمر الملكي السامي رقم (22) لسنة 2021 للعمل في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدين تطلعهم الى العمل لإعلاء قيم حقوق الإنسان في مملكة البحرين، واستعرض مجلس المفوضين القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، واللائحة الداخلية



منح الثقة للدرازي وانتخابه رئيساً

في شأن تنظيم وعمل مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

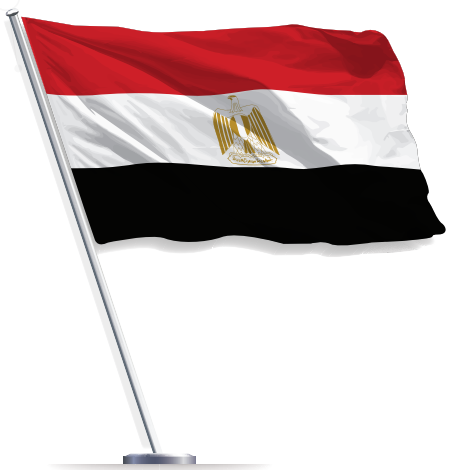
ثم تم بعد ذلك إجراء عملية انتخاب الرئيس ونائبه، حيث فاز برئاسة المؤسسة بالتزكية السيد علي أحمد الدرازي، في حين فاز بمنصب نائب الرئيس السيد خالد عبدالعزيز الشاعر.

وبهذه المناسبة، تقدم السيد علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى أعضاء مجلس المفوضين على منحه الثقة بانتخابه رئيسًا للمجلس، مضيفًا تشرفه بالتواجد ضمن هذا الفريق، وثقته التامة بأننا سنعمل كفريق واحد، وذلك من أجل تعزيز الوعي الحقوقي في مملكة البحرين، والتعاون مع الجهات الرسمية لدعم وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

كما تم خلال الاجتماع اختيار أعضاء اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة الوطنية وانتخاب رؤساء اللجان، حيث جاءت النتائج كما يلي: لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، يترأسها السيد خالد عبدالعزيز الشاعر وعضوية الدكتورة حورية عباس الديري والسيدة روضة سلمان العرادي والسيدة هالة رمزي فايز، ولجنة الحقوق والحريات العامة، تترأسها الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية الدكتور بدر محمد عادل والسيد أحمد صباح السلوم، ولجنة زيارة مراكز الاحتجاز والمرافق يترأسها الدكتور مال الله جعفر الحمادي، وعضوية المحامية دينا عبدالرحمن اللظي والسيد دانيال هارون كوهين.

المجلس القومي لحقوق الإنسان "يزور سجن برج العرب"





أعرب المجلس القومى لحقوق الإنسان تقديره لفتح المجال للوفود الحقوقية والإعلامية لزيارة السجون في ظل الجائحة العالمية "كوفيد 19" (كورونا) وشارك وفد المجلس الذى ضم أ.د صلاح سلام عضو المجلس ومن الأمانة العامة أ.نبيل شلبي، أ. أحمد عبدالجيد مع وفد حقوقي ضم ممثلين لعدد من المنظمات الحقوقية بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية وحضور إعلامي كبير ضم مراسلين محليين وأجانب، لزيارة سجن برج العرب يوم الثلاثاء 20 أبريل 2021، وجاءت هذه الزيارة الثالثة المشتركة للسجون خلال العام الحالي.

بدأت الزيارة بتفقد مستشفى السجن والعيادات المتخصصة بها وقام الوفد بدخول عنابر المرضى من السجناء وإجراء حوار معهم للوقوف على أوضاعهم الصحية وسبل الرعاية المقدمة لهم، وتم تفقد غرف العمليات بالمستشفى والتأكد على جاهزيتها لإجراء العمليات الجراحية بها وتم التأكيد على إجراء ما يقرب من إجراء 41 عملية جراحية لسجناء خلال الشهر الماضي بالاستعانة بأطباء المستشفى واستشاريين من الخارج، وانتقل الوفد لتفقد بقية مرافق السجن بدءًا من المكتبة وفصل محو الأمية وحجرة الوعظ الديني للسجناء المسيحيين، ومتابعة فترة تريض السجناء بملعب السجن، والمرور على المغسلة والمطبخ والفرن وورش النجارة والمنتجات التى يقوم السجناء بصناعتها، وخلال هذا أجرى الوفد العديد من المقابلات المصورة مع السجناء للوقوف على أوضاعهم بالسجن.

القومي لحقوق الإنسان "يعقد دورة تدريبية حول الاتفاقيات الدولية"

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان الدورة التدريبية التأهيلية الأولى حول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وآليات الحماية على المستوى (الدولي - الإقليمي - الوطني) لباحثين بفرع المجلس بالمحافظات الإحدى عشر وهي كفر الشيخ والغربية والقليوبية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والفيوم وبني سويف أسيوط وسوهاج واسوان، خلال الفتره من 3 إلى 6 أبريل 2021.

وانتهت جلسات اليوم الأول والتي تناولت كيفية تفعيل دور الافرع لإنجاز مهام بعثات تقصي الحقائق و الزيارات الميدانية و كيفية أعداد التقارير الفنية كما تناول اليوم الثاني آليه حماية حقوق الإنسان

والاتفاقيات الدولية على المستوى الدولي والوطني وأبـرزها الإتفـاقية المـعنية بحقوق الإنسان.

واستمرت أعمـال الدورة التدريبية الثانية بجلساتها حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة راية مصر 2030 إستراتيجية عمل المجلس الثانيةلحقوق الإنسان 2021، 2024 وتطور منظومة الشكاوى وأهمية توجيه مفاهيم إعداد التقارير داخل المجلس، ويأتي عقد تلك الدورات في إطار قيام المجلس بتطوير وبناء قدرات الباحثين بأفرع المجلس بالمحافظات المختلفة.



رئيس "القومي لحقوق الإنسان" يفتتح ورشة عمل "التعليم بين الواقع والمأمول"



افتتح السيد الأستاذ محمد فايق، رئيس المجلس ورشة عمل "التعليم بين الواقع والمأمول"، التي عقدها المجلس في 14 مارس 2021، حيث أكد سيادته على اهتمام المجلس الشديد بالتعليم كوّنه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وإلى أن المجلس يعكف حالياً على إنهاء مشروعه الخاص بمراجعة المناهج الدراسية من منظور حقوق الإنسان. كما تطرق إلى أزمة وباء كورونا وما صاحبها من ترقب وارتباك، وجهد مضني يضاف إلى عاتق أولياء الأمور، فضلاً عن عدم القدرة على استخدام الانترنت في كثير من الأماكن وللكثير من الفئات.

وقـد أكدت أ.د نيفـين مسـعد، عضو المجلس ومقرر الورشة على أن تحديات التعليم في فترة ما بعد الكورونا هي تجسيم للتحديات الموجودة قبل الجائحة، ومن أهمها الإنفاق على التعليم ومشكلات البنية التحتية والتكنولوجيا والاتصال بالانترنت.

شارك في اللقاء د. راندة شاهين، رئيس قطاع التعليم العام بوزارة التربية والتعليم والتي أكدت على أن قضية التعليم تمس كل بيت مصري، وعلى ضرورة التعاون والتكامل لمواجهة المشكلات، وعلى أهمية تأهيل المعلمين لتقديم المناهج الجديدة بطريقة سليمة.

وأكد د. حسام بدراوي رئيس جمعية نشر الثقافة والمعرفة على أهمية الاستدامة في السياسيات، وعدم التمييز، والتركيز على جودة التعليم وإعلان المعايير الخاصة بذلك. واستعرضت أ.د نادية جمال الدين، أستاذ أصول التربية بجامعة القاهرة تاريخ وواقع التعليم كحق من حقوق الإنسان ونظم التعليم والتقييم في ظل جائحة كورونا.

وتضمن المتحدثون أيضا د. ياسر عبد العزيز، عضو المجلس، وأ.د سامي نصار، الخبير التربوي والأستاذ بكلية الدراسات العليا للتربية، وأ. إيمان رسلان، الصحفية المتخصصة في شؤون التعليم، حيث تم مناقشة توصيات للارتقاء بالعملية التعليمية.

شارك في ورشة العمل خبراء وحقوقيون وإعلاميون وممثلون للمجتمع المدني وهيئـات الأمم المتحـدة، ومسـؤولي الاتحادات الطلابية، كما شارك عدد من مديري المدارس والمدرسين والطلاب حيث قاموا بطرح تجاربهم ووجهات نظرهم على الحضور.

وقد صدر عن ورشة العمل عدد من التوصيات التي تهدف إلى الارتقاء بالعملية التعليمية، وسوف يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

وفد المفوضية القومية لحقوق الإنسان يزور ولاية جنوب كردفان





في إطار مهام واختصاصات المفوضية القومية لحقوق الإنسان بمراقبة حقوق الإنسان في جميع ولايات السودان خاصة مناطق النزاعات، قام وفد من المفوضية برئاسة الدكتور رفعت ميرغني عباس الأمين، رئيس اللجنة تسيير المفوضية ومشاركة السيد سمير علي مكين، نائب رئيس اللجنة بزيارة إلى ولاية جنوب كردفان امتدت للفترة من 16-18 مايو 2021م، وذلك بغرض تفعيل مكتب المفوضية لقطاع كردفان بمدينة كادقلي، والوقوف على أوضاع حقوق الإنسان بالولاية، وقد اشتملت الزيارة على عدد من اللقاءات بالمسئولين حيث التقى الوفد بالسيد الدكتور حامد البشير إبراهيم والي ولاية جنوب كردفان الذي رحب بالزيارة وأوضح اهتمامهم بتحقيق السلام والخطوات التي قامت

تفعيل مكتب المفوضية لقطاع كردفان

بها كل مكونات الولاية بهذا الصدد، وكذلك التحديات المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان، والتقى الوفد مع عدد من أصحاب المصلحة من ممثلي تنسيقية قوى الحرية والتغيير بالولاية وممثلين من لجان المقاومة بالولاية.

كما وقفت المفوضية على أوضاع النزلاء بسجن كادقلي رجال ونساء واستمعت إلى السجناء وإلى مسئولي إدارة السجن، فضلاً عن زيارة وحدة الأسرة والطفل بالولاية والتعرف على كيفية التعامل مع قضايا الأحداث والبيئة التي يتم توفيرها للأطفال بالوحدة.

وفي ذات السياق قام الوفد بزيارة لتجمع النازحين بمعسكر مرتا والاستماع إلى شيوخ المعسكر ومعرفة احتياجاتهم ومدى التعاون من الجهات المختصة في معالجة الأوضاع والاهتمام بحقوق النازحين بالمعسكر، كما زار الوفد معسكر تافري الذي يضم النازحين جراء أحداث النزاع القبلي التي شهدتها الولاية في العام السابق، وقد أوضح عمداء القبائل بالمعسكر العديد من المشاكل والتحديات التي تواجههم.

وقد حرص الوفد على اللقاء بعدد من الإدارات الأهلية بالولاية وتعريفهم بدور المفوضية وضرورة العمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

بالتعاون مع المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالسودان المفوضية القومية تنظم ورشة تدريبية حول "رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان"

في إطار رفع وبناء القدرات تم تنظيم ورشة تدريبية حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بالتعاون مع المكتب القُطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالسودان خلال الفترة26 – 29 أبريل 2021م، استهدفت موظفي ومتطوعي المفوضية القومية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان حيث تم تدريب المشاركين بأهمية الرصد والمبادئ والقواعد الرئيسية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، وعملية جمع المعلومات، ومهارات إجراء المقابلات مع الضحايا وشهود العيان، والرقابة على أماكن الاحتجاز.

المركز الوطني لحقوق الإنسان يعقد حلقة نقاشية حول تقرير "سيداو"





التشاور مع المجتمع المدني قبيل إصدار التقرير

نفذ المركز الوطني لحقوق الإنسان حلقة نقاشية في 2021/4/6م؛ حول "تقرير الظل الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "وجاءت الحلقة النقاشية بهدف التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية قبيل إعداد المركز تقرير الظل الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع التركيز على أن التقرير الذي سوف يعده المركز يستند إلى الملاحظات الختامية أو التوصيات الصادرة عن لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التّمييز ضد المرأة والموجهة للحكومة الأردنية، بالإضافة إلى التّوصيات الصّادرة عن التّقرير الختاميّ الخاص بالاستعراض الدوريّ الشامل عام 2019م.

الوطني لحقوق الإنسان ينظم مائدة مستديرة حول "التشريعات المتعلقة بالمرأة"



نظم المركز الوطني لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان بتاريخ 2021/4/7م، مائدة مستديرة حول "التشريعات المتعلقة بالمرأة ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"، أدارها المفوض العام لحقوق الإنسان علاء الدين العرموطي بحضور عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وممثلين عن الجهات الرسمية والقضاء الشرعي. وتركز النقاش حول التشريعات المتعلقة بالمرأة بشكل عام وما يعتريها من خلل وقصور في المعالجة لتتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزم بها الأردن، مما يوجب على الدولة تعديل تلك التشريعات لضمان تمتع المرأة بحقوقها كافة. وفي الجلسة الختامية توافق المشاركون على تشريعين لهما أولوية التعديل نظراً لما يشكلاه من أهمية في تمكين المرأة اقتصادياً وهما (قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014 وتعديلاته، ونظام الخدمة المدنية رقم (9) لسنة 2020).

إصدار التقرير الدوري الثالث حول "أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية"



أطلق المركز الوطني لحقوق الإنسان تقريره الدوري الثالث حول أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة. وتناول التقرير ضمن مجموعة من المحاور التحديات والتطورات الإيجابية فيما يتعلق بأوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن عدة محاور؛ المحور الأول: حقوق نزلاء مراكز الإصلاح والتّأهيل في القانون الوطنيّ، ومقاربتها مع المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان والوقوف على أوجه القصور لغايات مواءمة التشريع الوطني مع هذه المعايير. المحور الثاني: أوضاع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بما في ذلك البنية التحتية والظروف المحيطة وحقوق النّزلاء ورعايتهم، ويشمل ذلك

التطورات الإيجابية لمراكز الإصلاح والتأهيل

التصنيف والتفتيش والتغذية والحق في الاتصال بالعالم الخارجي والرعاية الصحية ونقل النزلاء والمهاجع والنظافة العامة والبرامج التأهيلية والتعليمية ومدى توفر المرافق اللازمة لذلك، وغير ذلك من تفاصيل دقيقة تجدونها في متن التقرير. كما تضمن المحور ذاته التطورات الايجابية التي شهدتها مراكز الإصلاح والتأهيل والتحسينات التي تمت وذلك في إطار النهج الشمولي والموضوعي والحقوقي الذي يكرسه المركز الوطنيّ لحقوق الإنسان. المحور الثالث: تضمن أوضاع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في ظل جائحة كورونا. المحور الرابع: تضمن أبرز الشكاوى الواردة الى المركز من قبل نزلاء مراكز الإصلاح أو ذويهم.

أما أبرز التوصيات التي خلص إليها التقرير ضرورة النص على حقوق نزلاء مراكز الإصلاح والتّأهيل في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل ذاته أو في قانون مستقل يستلهم المعايير الدولية الناظمة لمُعاملةً نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وحقوقهم، وليس مجرد تعليمات لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل كما هو معمول به الآن.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان "تُشارك بصفة مراقب في الاستعراض الدوري الشامل للسلطنة"



شاركت "اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان" بفريق عمل ترأسهُ المكرم الشيخ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة في فعاليات الاستعراض الدوري الشامل الذي قدمتهُ السلطنة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف؛ وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي(عن بُعد).

وقد ترأس وفد السلطنة معالي الدكتور عبدالله بن محمد السعيدي وزير العدل والشؤون القانونية، الذي ألقى كلمة السلطنة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وأوضح من خلالها التقدم الذي أحرزته السلطنة في مجال حقوق الإنسان منذ الاستعراض الدوري الثاني في عام 2015م وحتى الآن، مبينًا أبرز ما تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان في السلطنة؛ حيث شاركت في المداخلات والمناقشات التي تلت بيان حكومة السلطنة عدد من وفود دول العالم الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

ويجري استعراض جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة واحدة كل أربع سنوات، وتشارك اللجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بصفة مراقب في الاستعراض الدوري الشامل الذي تُقدمه دول العالم، وتستعرض من خلالهِ أهم الإجراءات التي اتخذتها في مجال حقوق الإنسان، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت أو انضمت أو وقعت عليها، وجهودها لتعزيز حقوق العمال، والمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والمُسنون، وجميع فئات المجتمع.



ضم فريق اللجنة المُشارك عددًا من أعضاء اللجنة، ومدراء الدوائر والمُوظفين المُختصين في القانون، والرصد وتلقي البلاغات، والمنظمات والعلاقات الدولية، والتوعية والتثقيف والإعلام.

منتسبو دورة الخدمات الطبية للضباط بالجيش السلطاني العُماني يزورون مقر "اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان"



زار عددٌ من منتسبي دورة الخدمات الطبية للضباط بالجيش السلطاني العُماني مقر "اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان"؛ حيث كان في استقبالهم الدكتور علي بن عبدالله الكلباني، الأمين العام للجنة، وعددٍ من المسؤولين باللجنة.

وخلال الزيارة تعرف الضباط على اللجنة، وآلية عملها، والاختصاصات المنوطة بها، والمتمثلة في متابعة حماية حقوق الإنسان في السلطنة وفقًا للنظام الاساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات

رصد المخالفات والتجاوزات

الدولية، ورصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها، والمساهمة في إعداد التقارير والتوصيات التي تتناول هذه المواضيع، ورصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان، والمساعدة في تسويتها وحلها.

كما استمع الضباط لشرح موجز عن آلية الرصد وتلقي البلاغات باللجنة، بالإضافة إلى علاقة اللجنة بالمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والعضويات التي حصلت عليها في السنوات الأخيرة، ودورها في التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان.

مفوضية حقوق الإنسان في العراق تشارك في الورشة الخاصة بمناقشة قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية





أهمية كبيرة لملف التعويضات

أكد رئيس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق الدكتور عقيل جاسم الموسوي أن المفوضية في العراق تعمل كمؤسسة وطنية وفقاً للولاية الدستورية وقانونها المرقم (35) لسنة (2008) المعدل.

وقال رئيس المفوضية في كلمة له خلال مشاركته في أعمال الورشة الخاصة بمناقشة قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم (20 لسنة 2009) وتعديلاته التي أقامتها منظمة الهارتلاند الأينس الدولية: إن ملف التعويضات له أهمية كبيرة خاصة أن حجم الأضرار من العمليات الإرهابية التي مارستها المجاميع الإرهابية المتمثلة بعصابات داعش والأخطاء العسكرية التي رافقت عمليات التحرير من داعش كانت كبيرة للغاية وتحتاج إلى جهود متضافرة من الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية والهيئات المستقلة، مبيناً أن استجابة الحكومة والبرلمان جاءت سريعة من حيث تعديل قانون تعويض المتضررين ليغطي شريحة أكبر منهم.

وأشار الدكتور عقيل الموسوي أن تمثيل المفوضية في اللجنة المركزية للتعويض وفقا للمادة (4/ أولا - ب) من قانون التعديل الأول رقم (57 لسنة 2015) لقانون المتضررين خطوة في الاتجاه الصحيح خاصة وأن المفوضية لها ولاية شبه قضائية في استقبال ومعالجة الشكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان، لافتاً إلى أن التعديل الثاني بموجب القانون (رقم 2 لسنة 2020) جاء بأحكام جيدة إلا أن تنفيذها لايزال يجابه العديد من المعوقات منها قلة التخصيصات المالية لعمل اللجان الفرعية وتأخر التدقيق فضلا" عن الأزمات المالية التي يعاني منها العراق والتي أثرت كثيراً على عمل اللجان.

وأضاف رئيس المفوضية إلى أننا نتطلع ونترقب من الجهات المعنية أن تضع آلية معينة ضمن نظام التعويضات تأخذ بعين الاعتبار ما تؤشره المفوضية من معوقات وما تقدمه من توصيات ومقترحات في تقاريرها، مؤكداً أن المفوضية تسعى بموجب قانونها إلى ضمان وحماية وترسيخ وتعزيز احترام حقوق الإنسان في العراق وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل العراق.

وتخلل الورشة مداخلات ومناقشات من السادة أعضاء مجلس المفوضين كل من د.فاضل الغراوي وأ.م.د أنس أكرم محمد والدكتورة بسمة محمد، واستعراض الافكار والمقترحات الخاصة بالموضوع.

وحضر الورشة عدد من المختصين في مجلس النواب، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مؤسسة الشهداء ومدير العلاقات والإعلام في المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق.

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق: آلاف النازحين من الأطفال والنساء مازالت حياتهم مهددة بالخطر بسبب بقاءهم في المخيمات



أكدت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق خلال فرقها الرصدية وزيارتها الدورية لمخيمات النزوح استمرار المعاناة الإنسانية لآلاف النازحين بسبب بقائهم في المخيمات لفترة طويلة من الزمن.

وفي تصريح صدر من مكتبه قال عضو مفوضية حقوق الإنسان الدكتور فاضل الغراوي: إنّ النازحين تعرضوا لصدمات نفسية ومشاكل صحية، وفقد العديد من الأطفال حقهم في التعليم بسبب بقاءهم في المخيمات. وأضاف الغزاوي؛ إنّ عدم صرف التعويضات وتأمين متطلبات العودةالطوعية وإعادة إعمار المناطق المدمرة لهم وعدم معالجة الأوضاع الاقتصادية لهم قد تكون أبرز المعوقات التي تحول دون عودتهم طوعاً.

ودعا عضو المفوضية الحكومة العراقية لتحمل مسؤوليتها القانونية والإنسانية بغلق كافة المخيمات داخل العراق والبالغة (62) مخيم وإعادة ساكنيها طوعاً إلى مناطقهم مع تقديم منحة عودة لكل عائلة نازحة بقيمة خمسة ملايين دينار وخصوصاً بعد تحسن إيرادات الموازنة العامة واخضاع النساء والأطفال منهم إلى برامج التاهيل النفسي والدعم الثقافي والعلمي. مؤكداً في الوقت نفسه أن استمرار بقاء النازحين في المخيمات سيؤدي لزيادة معاناتهم وخصوصاً في هذه الأجواء الحارة والظروف الصحية من انتشار جائحة كورونا والتي قال: نأمل من وزارة الصحة اطلاق حملة للتلقيح في كافة مخيمات النازحين.

موائمة التشريعات الوطنية مع القوانين الدولية خطوة مهمة للارتقاء بواقع حقوق الطفل في العراق



رحبت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، إقرار مجلس الوزراء لقانون حماية الطفل المقدم من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والذي سيكفل من خلاله توفير قاعدة تشريعية محدثة لحماية الطفل والأسرة.

وأكد عضو مفوضية حقوق الإنسان زيدان العطواني على أهمية تعزيز عمل الهيئات والمؤسسات الدائمة المعنية بالطفولة، وإعداد دراسة تشخيصية شاملة لوضع الطفل في العراق، واستراتيجية وطنية للطفولة مع تشجيع المجتمع المدني المعني بقضايا الطفل، كما أكد العطواني أن المفوضية عملت على مراقبة الأوضاع الإنسانية للطفولة في العراق، لاسيما في ظل أجواء جائحة كورونا بالإضافة إلى ما سبقها من حالات نزوح وجوع وفقر، وقال: وثقت المفوضية ذلك ضمن تقاريرها الرسمية عن حالة حقوق الإنسان في العراق للعام 2020، وأضاف: سبق أن دعونا لأهمية العمل على تأمين الأسرة ودعمها ومساعدتها على تحسين مخرجاتها وتقديم العون لها من الحكومة والمنظمات الدولية المعنية بالطفل لضمان تقديم جميع الخدمات بطريقة احترافية، وفق القانون الدولي. وشدد على حرص المفوضية لموائمة القوانين وتشريعاتها المتعلقة بقضايا حقوق الطفل، والارتقاء بها "كي تتوافق مع المعايير الدولية ذات العلاقة".

مذكرة تعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالاتحاد الروسي







2 مارس 2021م

أبرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة في رئيسها سعادة الدكتور علي بن صميخ المري عبر تقنية الفيديو مذكرة تعاون مشترك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي ممثلة في سعادة المفوضة السامية البروفيسور تاتيانا موسكالوكوفا وتهدف المذكرة لتعزيز علاقات التعاون بين الطرفين في نطاق حماية حقوق المواطنين، والمساهمة في حماية حقوق وحريات الإنسان في البلدين. إلى جانب التنسيق، والشراكة، والمساعدة المتبادلة بين الطرفين في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بما يسهم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الدولتين.

كما تهدف المذكرة إلى تعزيز العلاقات الوثيقة بين الطرفين في مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، علاوة على التعاون حول تطوير نظام حقوق الإنسان واستراتيجيات وخطط عمل كل طرف، بالإضافة لاستفادة كل طرف من الخبرات الفنية والمؤسسية للطرف الآخر. ونصت مذكرة التفاهم على أن التعاون بين الجانبين يشمل تبادل التجارب والخبرات والمعلومات المتعلقة بإجراءات الشكاوى وأية نشاطات أخرى للطرفين في إطار صلاحياتهما بما في ذلك أي معلومات عن النشاطات التشريعية وأية قرارات هامة تصدرها كل دولة طبقاً للوائح الوطنية للأطراف الموقعة. فضلاً عن الإبلاغ المتبادل والمساعدة في حالات انتهاك حقوق الإنسان والحريات لمواطني روسيا في أراضي قطر ومواطني قطر على أراضي روسيا في حال حدوثها.

التعاون على تطوير نظام حقوق الإنسان

كما يشمل التعاون تقديم المساعدة المتبادلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحريات مواطني الطرفين في حدود صلاحياتهما؛ والدعوات المتبادلة إلى مؤتمرات، ورش عمل، اجتماعات ونشاطات أخرى في نطاق تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأية مواضيع أخرى تخص صلاحيات المؤسسات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان التي ينظمها الطرفان؛ وتنظيم نشاطات مشتركة على منصات المنظمات الدولية وشبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ إلى جانب تنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة، وتنظيم زيارات متبادلة وبرامج تدريب وورش عمل في إطار تبادل التجارب. وتقديم المساعدة العملية في نطاق حماية المواطنين، إجراءات الشكاوى وايـة نشاطـات أخرى للطرفين يقومان بها في حدود صلاحياتهما.

فيما قدم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، وسعادة المفوضة السامية البروفيسور تاتيانا موسكالوكوفا خلال الاجتماع لتوقيع المذكرة قدما نبذة تعريفية عن المؤسستين وصلاحياتهما واختصاصاتهما وأساليب عملهما إلى جانب دور وجهود المؤسستين خلال جائحة كوفيد - 19.

بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة..
"حقوق الإنسان" "والجزيرة" ينظمان حلقة نقاشية حول الإعلام والحق في المعرفة



الدوحة: 3مايو 2021

أكد سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدور المهم لوسائل الإعلام في عملية تمكين الجمهور من حق المعرفة ونشر المعلومات الدقيقة حول فيروس كورونا وكيفية منع انتشاره، مشيراً إلى أن هذا الدور يمكن أن يتحقق في ظل حرية رأي وتعبير وتدفق حر للمعلومات مع ضمان دقتها. جاء ذلك في الحلقة النقاشية تحت عنوان "الإعلام والحق في المعرفة: المسؤوليات والواجبات "التي نظمتها في 3 مايو 2021 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مركز الحريات وحقوق الإنسان بقناة الجزيرة وقناة الجزيرة مباشر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة بمشاركة عدد من الخبراء وقيادي المنظمات الدولية المعنية وبهدف بحث واقع وتحديات حرية الإعلام، وحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات في ظل الأزمات الصحية الطارئة، والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية التي تصاعدت معها

دور هام لوسائل الإعلام في التمكين من الحق في المعرفة

الحاجة إلى احترام حرية التعبير ونقل الحقيقة للحد من خطاب التضليل والدعوة والتحريض على الكراهية والتمييز والعداوة والعنف.

وقال د. الكواري: إن تجربة العالم خلال التصدي لفايروس كورونا أكدت أن الأزمة الصحية الطارئة لا تبرر فرض قيود على حرية التعبير أو تدفق المعلومات أو تمكين الناس من حق المعرفة إلا إذا كانت بهدف منع نشر المعلومات غير الحقيقية، أو تلك التي تنتهك الحقوق والحريات من شاكلة المعلومات التي تقوم على نشر خطاب الكراهية والتمييز وانتقاص حقوق الآخرين وغيرها من المعلومات غير المحمية بموجب قانون حقوق الإنسان، مؤكداً على ضرورة أن تكون القيود المرتبطة بأهداف حماية الصحة العامة محدودة المدة وينص عليها القانون وقابلة للمراجعة من القضاء وغير تمييزية وتستند إلى أدلة علمية وضرورية لحماية مصلحة أجدر بالرعاية، وغيرها من المعايير التي وضعها قانون حقوق الإنسان لتقييد الحقوق والحريات الإنسانية. لافتاً إلى أنّ الحق في المعرفة، هو أحد الحقوق الأساسية التي أكدت عليها المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ,وقال الكواري: تكمن أهمية الحق في المعرفة في كونه ضروريا للإنسان لإدراك حقوقه الأساسية.

من جانبه أكد الدكتور مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة الإعلامية دعم شبكة الجزيرة لحرية الصحافة وحرية الإعلام والإعلاميين وحق المواطن في المعرفة. وقال سواق: إنّ العمل الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية يجب أن تكون له أهداف تخدم المجتمع وعلى رأس هذه الأهداف هو تقديم المعرفة للجمهور. وأضاف: إذا أردنا أن نكون من خدام المعرفة ومن العاملين على تقديم المعلومة الصحيحة للجمهور يجب أن نكون مهنيين في النقل بما يتناسب مع الحدث والتأكد من دقته وصحته. مشيراً إلى أن نقل الحدث لا يقصد به التشويش وإنما تعميق المعرفة حول ما يجري عن طريق توظيف السياقات المختلفة التي تساعد على الفهم. ونوه سواق إلى أن ما يتم تقديمه من مختلف المواقف السياسية والتي يقدمها مسؤولون يعبرون عن آرائهم وليس آراء المؤسسة الإعلامية. وقال: نحن لكي نقوم بهذه المهمة النبيلة يجب أن يسمح للإعلام بالوصول إلى المعلومة وبشكل كامل دون قيد أو شرط لأن المعلومة هي نقطة البداية في العملية الإعلامية. وأبدى سواق أسفه من محاولات العديد من السلطات والحكومات والشركات والمنظمات لحرمان الصحفي من المعلومة وقال: تلك الجهات تحرم المواطن من المعرفة وتريد أن تتركه

جاهلا حتى تتمكن من تسييره كما تريد.

وفي السياق نفسه قال السيد جاي بيرجر مدير السياسات والاستراتيجيات بمنظمة اليونسكو: إن الصحافة المهنية يجب أن تركز على المعلومة الجيدة التي تسعى للتحقق من المعلومة والحقيقة. وأضاف: أن الصحافة بلا حرية تكون عبارة عن علاقات عامة وبالتالي يؤدي ذلك إلى خطورة كبيرة تكون مرتبطة بعمل الصحافة التي يجب أن تقوم بالدور المطلوب. مشدداً على ضرورة أن تكون الصحافة قوية منوهاً إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية تواجه تحديات اقتصادية مما يؤثر على عمل الصحفيين. وفيما يتعلق بشركات الإنترنت قال بيرق: يجب أن تكون أكثر شفافية وأن تكون حامية للمحتوى الذي يتم بثه عبر المنصات الإلكترونية وأضاف: يجب أن تكون هنالك حماية للمعلومات وجودتها. موضحاً أهمية التركيز على الجمهور وقال: هنالك أهمية لأن يكون الجمهور على دراية بعالم التواصل الرقمي ولا بد أن يدافع عن حرية الصحافة وأن يميز بين الأخبار الجيدة وغير الجيدة والمضللة وغير المضللة والأكاذيب.

وبدوره وصف الدكتور إبراهيم، سلامة مدير إدارة هيئات المعاهد بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، اليوم العالمي لحرية الصحافة بأنه وقفة لتدبر عدد من الدروس والمعاني مؤكداً على أهمية الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان. وأشار إلى أهمية الحق في المعرفة وارتباطه بحرية التعبير وأضاف: دور الإعلام لا ينحصر فقط في الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية ولكن أيضا يمتد لكشفه للقضايا التي تهم كافة المجتمعات وهو عنصر أساسي في الدفاع عن حقوق الإنسان بأكملها. وأشار إلى أنّ أوقات الأزمات تزداد فيها أهمية المعرفة. وتناول حزمة من العقبات التي تحد من دور الإعلام في الدفاع عن كافة حقوق الإنسان، وقال: من أهم هذه العقبات المساحات الرمادية وخاصة فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بمكافحة خطاب الكراهية والشائعات والخط الفاصل بينها وبين حرية التعبير في كثير من التشريعات الوطنية الخاصة بهذا الشأن في كثير من البلدان -بما في ذلك بلدان متقدمة- فيها كثير من القصور وعدم توافق مع المعايير الدولية.



ورقة حول "دور الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة"



السيد محمد النسور، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية

يتألف نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من عدة آليات تسعى إلى ضمان الحماية والاهتمام بشواغل حقوق الإنسان، وتعزيز تطبيق قانون حقوق الإنسان. ومن ضمن هذه الآليات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات لمراقبة امتثال الدول الأطراف للمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، عملت كل من الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والإجراءات الخاصة على نطاق واسع في قضية حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقييم تنفيذ المعاهدات الأساسية، ووضع الإطار القانوني فيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق في الإقليم، ولفت الانتباه إلى المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال إعداد التقارير والبيانات العامة.

هيئات المعاهدات

هيئات المعاهدات هي لجان من الخبراء المستقلين الذين يراجعون بانتظام الدول الموقعة على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، لرصد تنفيذ المعاهدات. فعلى سبيل المثال، يتم رصد تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) من قبل لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD)، والتي تتألف من 18 خبيراً مستقلاً ينتخبون لمدة أربع سنوات من قبل الدول الأطراف، كما هو مشار إليه في الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

تعمل كل هيئة من هيئات المعاهدات بشكل مختلف قليلاً، ولكن بشكل عام هناك أوجه تشابه في الإجراء المتبع عند رصد واستعراض التنفيذ في دولة معينة. يجتمع الخبراء في كل لجنة عدة مرات على مدار العام لاستعراض حالة حقوق الإنسان في عدد من الدول الموقعة على المعاهدات. تقدم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعماً هاماً لعمل هيئات المعاهدات، سواء في شكل تقارير تُرفع إلى هيئات المعاهدات للنظر فيها، وكذلك في بعض الحالات تقدم تلك المؤسسات الدعم للحكومات في سياق الجهود المبذولة للوفاء بالتزامات المتضمنة في التقارير المرفوعة إلى هيئات المعاهدات.

دولة فلسطين وهيئات المعاهدات

انضمت دولة فلسطين إلى المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان في عام 2014، وإلى بروتوكولين اختياريين في عام 2017.

قدمت دولة فلسطين أول تقرير للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في مارس 2017. ومن المتوقع أن يجري قريبا رفع تقارير أخرى لباقي هيئات المعاهدات التي وقعت عليها دولة فلسطين. وبمجرد رفع هذه التقارير، سيتم تحديد موعد لاستعراضها.

إثارة قضايا الامتثال بين الدول الموقعة على المعاهدة

بالإضافة إلى مراجعات الدول الأطراف المجدولة من قبل هيئات المعاهدات، قد يستفيد الأفراد أو الدول أيضاً من إجراءات تقديم الشكاوى. حيث يجوز للأفراد تقديم شكاوى فردية إلى هيئة منشأة بموجب معاهدة، شريطة أن تقبل الدولة المعنية اختصاص اللجنة المعنية بفحص الشكاوى الفردية، وذلك من خلال التصديق على بروتوكول اختياري للمعاهدة نفسها، أو بإصدار إعلان يشير إلى قبول هذا الاختصاص بموجب مادة محددة من الاتفاقية ذات الصلة.

بالإضافة إلى الشكاوى الفردية، يتوفر أيضًا خيار رفع الشكاوى بين الدول، لهيئات المعاهدات التابعة للاتفاقيات التي يتوفر بها هذا الخيار. وفي مثل هذه الحالة، يمكن لدولة أن تثير قضايا تتعلق بامتثال دولة أخرى موقعة على المعاهدة المعنية.

في 23 نيسان / أبريل 2018، قدمت فلسطين شكوى ضد إسرائيل إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، حيث تعتبر أول شكوى تم تقديمها ونشرها، ولذلك فإنها تعتبر فرصة جيدة لاكتساب فهم أعمق حول الإجراءات المتعلقة بالشكاوى بين الدول، والطرق التي يمكن من خلالها استخدام هذه الآلية لتعزيز وضمان احترام حقوق الإنسان، وتحدد المواد من 11 إلى 13 من الاتفاقية الدولية للقضاء على

جميع أشكال التمييز العنصري بالتفصيل الإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالة الشكاوى بين الدول. وسيكون من المهم متابعة مسار هذه الشكوى خلال الأشهر القادمة لمعرفة كيف يمكن أن تسهم في النقاش حول حماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والدور الذي قد تلعبه فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي أماكن أخرى من العالم.

الإجراءات الخاصة

الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي ولايات تنشأ بموجب قرارات المجلس، وتتضمن تعيين خبراء مستقلين لحقوق الإنسان مكلفون بولايات لتقديم تقارير ومشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور مواضيعي أو خاص ببلدان أو أقاليم محددة. يوجد حالياً 56 ولاية للإجراءات الخاصة، منها 44 ولاية مواضيعية و12 ولاية قطرية تتعلق بالبلدان أو الأقاليم، وقد تتطلب الولاية تعيين مقرر خاص أو خبير مستقل أو مجموعة عمل، ويعمل المكلفون بالولايات بصفتهم الشخصية وليسوا موظفين تابعين للأمم المتحدة – وهذا الاستقلال عنصر هام يتيح للمكلفين بالولاية أداء أدوارهم بنزاهة. في أثناء القيام بعملهم، ويتعهدون بالتمسك بالاستقلالية والكفاءة والأهلية والنزاهة من خلال الاستقامة والصدق والحياد وحسن النية، وتقتصر فترة صاحب الولاية في وظيفة معينة على حد أقصى قدره ست سنوات.

الولايات المواضيعية

يكلف مجلس حقوق الإنسان الإجراءات الخاصة المواضيعية بالتحقيق في الشواغل المواضيعية لحقوق الإنسان والتي حددها المجلس كأولويات، وتعتبر الولايات المواضيعية غير محدودة جغرافياً، حيث يمكنها الاضطلاع بجهود التحقيق في شواغل حقوق الإنسان والسعي إلى معالجتها في إطار موضوع ولايتها في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن تصديق

أحدث ولايتين تتعلقان بالفئات الضعيفة

دولة معينة على اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة. يعمل المكلفون بالولايات المواضيعية على رصد جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد أفراد أو جماعات، سواء على الصعيد العالمي أو في بلد أو إقليم معين، واتخاذ اللازم حيال تلك الادعاءات، وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، وفي بعض الحالات إلى الجمعية العامة عن أنشطتهم. تتعدد الولايات المواضيعية لتغطي مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حظر التعذيب وحرية الدين وحظر التمييز العنصري.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ولايات مواضيعية تتعلق بالفئات الضعيفة على وجه الخصوص، مثل النساء والأطفال والمهاجرين والأشخاص المشردين داخلياً. كما أن هناك ولايات مواضيعية أخرى تغطي "حقوق الجيل الثالث"، مثل الحق في تقرير المصير. وأحدث ولايتين تم إنشاؤهما هما ولايتان للخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/32 المعتمد في عام 2016، والمقرر الخاص المعني بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 9/35 المعتمد في عام 2017.

يقدم فرع الإجراءات الخاصة التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم للإجراءات الخاصة المواضيعية من خلال تقصي الحقائق، والخبرة القانونية، والبحوث والعمل التحليلي، والخدمات الإدارية واللوجستية.

الولايات القُطرية

يكلف مجلس حقوق الإنسان الولايات القطرية بالتحقيق والرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في بلد أو إقليم معين، كما تغطي مجموعة واسعة من حقوق الإنسان (بما في ذلك: الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية) في الإقليم أو البلد الذي تشمله الولاية.

بشكل عام، يتم تعيين الولايات القطرية لمدة عام واحد، مع إمكانية تجديد الولاية كل عام بناءً على تقييم / قرار مجلس حقوق الإنسان. أنشئت الولاية ذات الصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة – ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 -عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان رقم E / CN.4 / RES / 1993 / 2A الصادر في 1993. على أن يستمر عمل الولاية حتى نهاية الاحتلال، وبالتالي لا تتطلب التجديد السنوي. ويوجد حاليا 8 ولايات قُطرية تغطي البلدان /الأقاليم التالية: بيلاروس، وكمبوديا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وإريتريا، وهايتي، وإيران، ومالي، وميانمار، والصومال، والسودان، وسورية، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقدم المفوضية السامية لحقوق الانسان إلى المكلفون بالولايات القطرية الدعم اللوجيستي والموارد البشرية على نفس النحو المقدم إلى المكلفين بالولايات المواضيعية.

أدوات الإجراءات الخاصة

يتوفر لدى أصحاب الولايات مجموعة من الأدوات المتاحة والتي يمكن توظيفها من أجل الوفاء بولايتهم. ويشمل ذلك: الرسائل الخطية والبيانات العامة والتقارير التي ترفع إلى مجلس حقوق الإنسان وفي بعض الحالات إلى الجمعية العامة إلى جانب الزيارات القطرية وأنواع إضافية من أنشطة الدعوة العامة.

الرسائل

في سياق الاضطلاع بولاياتها، يجوز للإجراءات الخاصة أن تتدخل مباشرة لدى الحكومات بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تدخل في

نطاق ولايتها من خلال وسائل تشمل النداءات العاجلة ورسائل الادعاء، المعروفة على نطاق واسع باسم الرسائل. وتعد الرسائل الكتابية إحدى الأدوات الأساسية للمكلف بالولاية. وتأتي في شكل خطاب يرسله المكلف بالولاية إلى البعثة الدائمة للدولة المعنية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. كما يمكن أن يرسل المكلفون بولايات الرسائل بناء على معلومات مقدمة من منظمات المجتمع المدني أو غيرها، وتعتبر الرسائل سرية لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وتنشر بعد ذلك في التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى جانب أي ردود ترد من الدول الأعضاء.

تستخدم النداءات العاجلة للإبلاغ عن معلومات حول الانتهاكات الحساسة من الناحية الزمنية بما في ذلك تلك التي قد تسفر عن خسائر في الأرواح أو الحالات التي تهدد الحياة، أو الأضرار المستمرة ذات الطبيعة الخطيرة، والتي تتطلب التدخل العاجل لوقف الانتهاك. وتستخدم رسائل الادعاء في الإبلاغ عن معلومات عن انتهاكات قيل إنها حدثت بالفعل ولم يعد من الممكن تغيير أثرها على الضحية المزعومة. ويستخدم هذا النوع من الرسائل، على سبيل المثال، في الحالات التي تصل فيها المعلومات إلى الولاية بعد ارتكاب انتهاك لحقوق الإنسان.

في كلا النوعين من الرسائل، يطلب المكلف بالولاية من الحكومة المعنية اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة للتحقيق في الحدث المزعوم ومعالجته وإبلاغ نتائج أعمالها. تهدف الرسائل إلى طلب توضيح بشأن الانتهاكات المزعومة بهدف محاولة ضمان حماية حقوق الإنسان إلى جانب الحكومة المعنية.

التقارير: يقدم المكلفون بالولايات تقارير عن أنشطتهم بصورة منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة – ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وفي بعض الحالات الجمعية العامة. وفي هذه التقارير، يشرح أصحاب الولايات الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال العام السابق، ويسلط الضوء على النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان سواء في البلد المعني أو الإقليم المعني حسب الولايات الجغرافية، أو فيما يتعلق بمسألة محددة بالنسبة للولايات المواضيعية. في بعض الأحيان، قد يطلب المجلس أيضًا من صاحب الولاية تقديم تقرير حول موضوع أو قضية محددة. تنشر جميع التقارير وتمثل أداة موثوقة للمتابعة أو الدعوة في مجال تركيز الولاية، سواء كان موضوعياً أو جغرافياً.

البيانات الصحفية والدعوة العامة: يجوز للمكلفين بالولايات إصدار بيان صحفي أو عقد مؤتمر صحفي، إما بصورة فردية أو بالاشتراك مع المكلفين بولايات أخرى، حول حالات معينة تبعث على القلق الشديد. وذلك نتيجة حالة إخفاق حكومة ما في تقديم رد موضوعي على رسالة خطية. والهدف من البيان الصحفي هو تسليط الضوء على حالات محددة تثير قلقاً بالغاً، بما في ذلك المعايير الدولية التي تحترمها الدول. وتعمل البيانات الصحفية على لفت انتباه المجتمع الدولي إلى شواغل حقوق الإنسان ذات الطبيعة بالغة السوء، ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات لضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها. يعتبر البيان الصحفي أو البيان العام من بين أقوى الأدوات المتاحة في إطار تفويض المكلفين بالولايات، ويسعى المكلف بالولاية قبل اتخاذ هذه الخطوة إلى الدخول في حوار مع الحكومة من خلال إجراء البلاغات.

دور أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استخدم أصحاب الولايات جميع الأدوات المذكورة أعلاه في عملهم لتعزيز احترام حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (SR OPT) - الولاية الجغرافية ذات الصلة بالنقاش الماثل- بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أصحاب الولايات المواضيعية. تأسست ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في عام 1993 من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان آنذاك. والمقرر الخاص الحالي هو السيد مايكل لينك، الذي عينه مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثين في عام 2016. وتتمثل ولاية المقرر في هذا الصدد فيما يلي:

أ) التحقيق في انتهاكات إسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب (المعتمدة في 21 آب / أغسطس 1949) والمرتكبة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967.

ب) تلقي البلاغات، وسماع الشهود، واستخدام أشكال الإجراءات التي يراها ضرورية لولايته.

ج) تقديم تقارير، تشتمل على استنتاجاته وتوصياته، إلى لجنة حقوق الإنسان في دوراته، إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأقاليم.

التمكين من دخول الأراضي المحتلة

يرفع المقرر الخاص تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان وكذلك إلى الجمعية العامة. وفي كل تقرير، يختار المقرر الحالي قضية رئيسية يتم التركيز عليها، مع توفير تحديثًا عن الشواغل الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان ثم استكشاف قضية مواضيعية مفصلة. وقد غطت تقارير المقرر الخاص الأخيرة مواضيع تشمل: الحق في الصحة، وشرعية الاحتلال المستمر، وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والحق في التنمية، وتعتبر الزيارات القطرية واحدة من أكثر أساليب العمل التي نوقشت بهذا السياق. وقد لاحظ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تقاريره الأخيرة أنه لم يُمنح حق الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة

من قبل إسرائيل، القوة المحتلة. وكانت آخر زيارة لصاحب الولاية المعني تمكن فيها من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2008. ومن ثم، يقوم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بإيفاد بعثة إلى المنطقة سنوياً، ويزور الأردن للاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني والحكومة الذين يستطيعون السفر إلى عمان للاجتماعات. وقد سُمح لأصحاب الولايات المواضيعية بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة من وقت لآخر.

الزيارات القُطرية والتقارير في سياق الولايات القطرية

إلى جانب عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، قام المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة الأخرى بدراسة الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفع تقارير عنها. ومؤخراً، في يونيو 2017، رفع المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان بعد القيام بزيارة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في سبتمبر 2016.

كما زار السيد راكيل رولنيك، المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي ملائم، وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في فبراير 2012، ورفع تقرير عن هذه المهمة إلى مجلس حقوق الإنسان في مارس2013.

ومن التقارير الأخرى المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة؛ تقارير المقرر الخاص السابق المعني بحرية الدين أو المعتقد، أسما جاهانجير؛ والمقرر الخاص السابق المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لا رو، والمقرر الخاص السابق المعني بالحق في الغذاء، جان زيغلر.

مخاوف من الاستخدام المفرط للقوة

المناصرة/ الدعوة العامة من قبل المكلفين بالولايات

يشارك المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة بانتظام في الدعوة العامة، عادة في سياق إصدار بيانات صحفية حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الآونة الأخيرة، تابع عدد من المكلفين بولايات التظاهرات في غزة عن كثب، مشيرين بقلق بالغ إلى وفاة وإصابة عدد من المتظاهرين الفلسطينيين. وفي 6 إبريل، أثار مجموعة من أربعة مقررين هذه القضية، مع تسليط الضوء على المخاوف من الاستخدام المفرط المحتمل للقوة. ومع تفاقم الوضع، أصدرت مجموعة من سبعة من المكلفين بولايات بياناً في 17 أبريل يدين قتل المتظاهرين الفلسطينيين ويدعو الأمم المتحدة إلى إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث. وفي يوليو 2017، أصدرت مجموعة من سبعة من المكلفين بولايات، بياناً حول تدهور الوضع الانساني في غزة في خضم أزمة الكهرباء.

ومن المسائل الأخرى التي تابعها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤخراً إلى جانب الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، اعتقال واحتجاز الفلسطينيين من قبل القوات الإسرائيلية. أصدر المقرر الخاص مايكل لينك وخوسيه إرموديز، الرئيس المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بياناً صحفياً في 13 فبراير 2018 أعرب فيه عن قلقه إزاء احتجاز الشابة الفلسطينية عهد التميمي الذي كان قد اعتُقلت بعد اعتدائها على جندي إسرائيلي مسلح. ودعا المكلفون بالولايات السلطات الإسرائيلية إلى احترام وضمان حقوق الإجراءات القانونية الأساسية، ولا سيما بالنظر إلى الحماية الخاصة لعهد التميمي نظراً لكونها طفلة.

ويعتبر ما سبق من أحدث الأمثلة التي ذكرت في البيانات العامة الصادرة عن المكلفين بولايات حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعتبر تلك البيانات ليست سوى جزء من حملة المكلفين بولايات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تلعب التقارير والزيارات القطرية والبلاغات دوراً هاماً أيضا في الجهود المبذولة لتحسين الوضع.

البلاغات المقدمة من المكلفين بالولايات وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

كما لوحظ أعلاه، فإن الرسائل التي يقدمها المكلفون بولايات إلى الدول يتم نشرها في تقارير دورية ترفع إلى مجلس حقوق الإنسان. تمثل هذه التقارير وقاعدة البيانات المرتبطة بها، والمتاحة على الإنترنت، ثروة من المعلومات حول شواغل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي ينقلها أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة من خلال الرسائل.

تشمل المسائل التي تركز عليها رسائل الادعاء بشكل خاص مؤخراً موضوعات عدة مثل الوصول إلى الرعاية الصحية لسكان غزة، والهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان نتيجة عملهم، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وهدم المنازل، وسوء وضع مجتمع البدو...إلخ. وعادة ما يتم إصدار الرسائل بشكل مشترك، حيث يساهم العديد من المكلفين بولايات في التحليل ووصف الإطار القانوني الذي ينطبق على حالة معينة.

الخطوات التالية: النهوض بحقوق الإنسان

تساهم الإجراءات الخاصة بعدة أمور أساسية في الجهود المبذولة لضمان احترام حقوق الإنسان. من خلال الرسائل والتقارير، كما هو موضح أعلاه، فإنها تسهم في تطوير الإطار القانوني لحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت توجه انتباه

السلطات المعنية إلى القضايا المثيرة للاهتمام، وفي التقارير والبيانات العامة إلى المجتمع الدولي.

الرسائل

يمكن للرسائل المقدمة من أصحاب الولايات إلى السلطات أن تتيح مجالاً لوضع الإطار القانوني لحقوق الإنسان المطبق في حالات معينة، والمشاركة في وإجراء النقاشات مع السلطات المختصة حول هذا الإطار القانوني. وفي نهاية الأمر، تُنشر الرسائل (بعد أن كانت سرية في البداية)، ويمكن استخدامها في المستقبل لتعزيز الحجج القانونية التي يتم تقديمها عند ظهور حالات مماثلة. ولهذا السبب، يمكن للمجتمع المدني ضمان توجيه انتباه المكلفين بولايات إلى القضايا التي تثير شواغل قانونية جديدة في إطار قانون حقوق الإنسان. يمكن أن ينتهز الخبراء المستقلون هذه الفرصة لاستكشاف هذه المسائل القانونية وطرح التفكير القانوني المنطبق لضمان حماية حقوق الإنسان. ويمكن أن تساعد إثارة مثل هذه القضايا مع السلطات المعنية أيضًا في الإبلاغ عن بعض أعمالهم في هذا السياق، وقد يؤثر في بعض الحالات إيجابًا على الطريقة التي تتعامل بها السلطات مع قضية أو مسألة بعينها.

وينبغي تقديم الحالات المثيرة للقلق إلى المكلفين بولايات في أقرب وقت ممكن بعد جمع تفاصيل القضية. قد يتم أيضًا تضمين معلومات حول وقائع قضية أو أي مسائل قانونية محددة من قبل المنظمة أو الأفراد المعنين للنظر فيها وإجراء مزيدًا من البحث من قبل صاحب الولاية. من أجل معالجة المعلومات المقدمة بفعالية، يجب تضمين تفاصيل الاتصال بالمنظمة أو الفرد المقدم.

وقد تساعد الجهود المنسقة بين المجتمع المدني والأفراد لضمان تقديم الحالات في الوقت المناسب، بما في ذلك جميع المعلومات ذات الصلة، على ضمان رفع القضايا الرئيسية بطريقة منظمة من خلال الإجراءات الخاصة.

التقارير والبيانات العامة والدعوة

تتيح التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان وللجمعية العامة، الفرصة للمكلفين بالولايات لتقديم تفسيراً قانونياً مفصلاً بشأن قضايا معينة لحقوق الإنسان لجمهور أوسع من الدول الأعضاء. وقد يستخدم هذا المنتدى لطرح مسائل تفسيرية وطلب القيام بإجراء ما وتقديم توصيات للدول الأعضاء. وقد تسلط الضوء على التوجهات العامة للدول الأعضاء التي تم تحديدها نتيجة للنظر في حالات محددة، وكذلك تعزيز الإطار القانوني لحقوق الإنسان المنصوص عليه في البلاغات.

فعلى سبيل المثال، قدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤخراً تقريراً إلى الجمعية العامة في عام 2017 يشرح فيه بعض المسائل المتعلقة بالإطار القانوني للاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وكيفية قيام المجتمع الدولي بمعالجة هذه المسألة من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني المعمول به ومنذ تقديم هذا التقرير، انتهز المقرر الفرصة لإثارة هذه المسألة في البيانات الصحفية وفي الخطب العامة في الأشهر التالية.

الخلاصة:

يمكن لصوت أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة توجيه الانتباه إلى الشواغل التي تتعلق بحقوق الإنسان أمام جمهور دولي أوسع، وأن يساعد في رفع الوعي بين المنظمات غير الحكومية الدولية وكذلك الدول الأعضاء التي قد تكون قادرة على التأثير على السلطات المعنية. ولهذا السبب، يتم تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والجهات الأخرى الساعية إلى تعزيز حقوق الإنسان لضمان إطلاع أصحاب الولايات على قضايا حقوق الإنسان الأساسية على أرض الواقع، بالإضافة إلى ذلك فإن التفكير الاستراتيجي حول أفضل طريقة للاستفادة من صوت صاحب الولاية، يمكن أن يساعد في زيادة الأثر الإيجابي لعمل المكلف بولاية على حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ومن الناحية العملية، فإن ذلك يستلزم التواصل مع أوساط المجتمع المدني فيما يتعلق بالشواغل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي يجب إبرازها للمجتمع الدولي. إن تقديم النصيحة إلى صاحب الولاية في الوقت الذي يكون فيه صوته مطلوباً، ثم ترديد واسماع رسائل حقوق الإنسان التي يبرزها صاحب الولاية، يمكن أن يساعد في ضمان التأثير.

The Arab Network

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

Issue No. 9 July 2021



Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri as President of the Arab Network in its Seventeenth Session

ANNHRI .. An urgent appeal to the international community to end the Israeli aggression against the Palestinians





Organized by the Arab Network in Cairo..an international conference on enhancing accountability and criminal responsibility for war crimes and grave violations..Palestine as model

The Arab Network and the League of Arab States celebrate the Arab Human Rights Day



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions



“The Palestinian people have the right to self-determination”

in accordance with the provisions of the Charter and resolutions of the United Nations General Assembly

Jerusalem
Key to war and peace!

Recalling the principles of human rights, their charters, treaties and Declaration, and the lofty principles and mechanisms they carry for the protection of human rights, I could see that this beauty and integration have come from the heart of the suffering and pain caused by man to his fellow man over time. This suffering accumulated during man's conflicts and wars that occurred due to greed, covetousness, bullying, racism and the theory of racial superiority, along with other despised actions and beliefs.

I can only believe that this intellectual and cultural heritage that produced these great humanitarian principles and formulated them in the form we know now, thus constituting the International Bill of Human Rights, was the result of the suffering and efforts of people and human groups who believe in humanity. Their concern and preoccupation were to save future generations and create a better tomorrow. For them the call to prayer is raised, bells are rung, caps are raised, candles are lit and incense is burned...

These great humanitarian principles were adopted by the politicians of the great countries; the countries of the first world?! They were the politicians, leaders and capitalists who won the Second World War and the founders of the United Nations. They, and their successors in power and money over the years until today, have codified these principles in their constitutions and laws. But these principles have not manifested themselves in their policies except as they liked them to be; and interests and whims in this regard are "double standards." According to them, somebody's action is an exercise of racism, while their own actions, or the actions of their allies, are self-defense and existence! They assumingly believe they have the right to self-determination due to their awareness, and due to their progress, that is, allegedly, saturated with human rights!

As for the other, they believe, he or she does not have the right to self-determination. Capitalism, colonialism, trusteeship, mandate, occupation and settlement are decided by them, because they think they know best the interests of the peoples! If these peoples objected, resisted, or defended their dignity, their leaders would be placed on the list of the wretched. Yes; why not, as long as they have the power?! What a tyranny, hypocrisy and ugliness this is?! Nevertheless, let them know that Jerusalem is the key to war and peace; and Palestine, with its free and resistant people, will remain free and resistant to occupation.

There is a door to 'red' freedom on which every bloodstained knocks

Editor-in-Chief

Sultan bin Hassan Al-Jammali

Read Inside

04. ANNHRI and Qatar NHRC Celebrate the Arab Human Rights Day

13. In two separate meetings..
Al-Jammali meets President of the Egyptian NCHR and the Director of Human Rights Department at the Arab League

29. The National Council for Human Rights organizes a round table on "Lessons learned in confronting the Corona pandemic according to international standards in Algeria"







Editorial Staff

Editor-in-Chief
Sultan Al-Jammali

Editorial Advisor
Ghaffar Al-Ali

Editorial Board
Mohammed Nasser Al-Liwa
Badereldin Merghani
Diyaa-Eldin Abbas
Ahmed Maher
Enas Al-Natour
Naser Saleh

Contact Us:
Telephone: (+974) 44 048 261
Fax: (+974) 44 316 687
P. O. Box: 2414 Doha – Qatar
The-arab-network@annhri.org

Website:
www.annhri.org

The Arab Network of National Human Rights Institutions

the_arab_network_for_nhri

Views reflected in articles published in this magazine are solely those of their writers and do not necessarily reflect those of the Arab Network of National Human Rights Institutions.



31

Welcoming the decision of the Human Rights Council to form an international investigation committee; The Independent Commission for Human Rights documents the violations of the occupation during the Israeli aggression on the Gaza Strip



42

The National Council for Human Rights "visits Burj Al Arab prison"

55

Marking the World Press Freedom Day; The NHRC and Al Jazeera organize a panel discussion on the media and the right to know





49

The Omani Human Rights Commission "participates as an observer in the UPR of the Sultanate"

ANNHRI and Qatar NHRC Celebrate the Arab Human Rights Day



17 March 2021

The right to health is an original principle in line with the current epidemiological situation

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) and Qatar National Human Rights Committee (NHRC) organized, on the 17th of March, 2021, a webinar entitled "The Right to Health" with the aim of introducing this right, as mental and physical health is the wealth of Human and society, and as it is considered as a criterion for the enjoyment of other rights closely linked thereto.

The webinar pinpointed the roles of stakeholders including "governmental, quasi-governmental and civil society institutions" in promoting this right, identifying best practices and sharing the best experiences, and enshrining and encouraging cooperation in promoting the right to health in Qatar.

In his opening speech, Dr. Mohammed bin Saif Al-Kuwari, Vice President of NHRC, said that this year marks the celebration of the Arab Human Rights Day and the 13th anniversary of the entry into force of the Arab Charter of Human Rights as a reference and pivotal legal instrument in the Arab human rights system. He added, "This is a document that consolidates the national identity of Arab states and the spirit of belonging to Arab civilization

with its noble human values."

He further said, "What the world has seen more than a year ago since the WHO declared the Covid-19 as a global pandemic, as the number of deaths reached more than 2.5 million, renders it necessary for the (Arab Human Rights Day) this year to focus on the slogan "Right to Health." "This right," he explained, "is an authentic human rights principle in line with the current epidemiological situation. The pandemic continues to cloud all countries in a time when the development of the vaccine and its provision to everyone constitute a glimmer of hope for full, safe and rapid recovery from the effects of the virus."

For his part, Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, ANNHRI Executive Director, said that national institutions have an important role to play in promoting and protecting this right and monitoring violations affecting it. This is based on their broad mandate, capabilities and expertise in promoting and enhancing human rights in their countries. He also stressed on the pivotal role played by NHRIs during the pandemic and so far through their reports submitted to the ANNHRI Secretariat in Doha, on their efforts to protect human rights during the Corona pandemic.

ANNHRI Executive Director added that, as a result of the international community's awareness of the health risks posed by epidemics, many international conventions have been enacted and many mechanisms have been created to protect this right as a human right.

Dr. Mona Al-Muslimani, Medical Director the Communicable Diseases Centre at Hamad Medical Corporation, explained Qatar's actions in implementing the right to health during the Corona pandemic.

"Since WHO declared the Covid-19 a global pandemic, Qatar has treated with it as one of the greatest challenges facing humanity in modern times," she said, noting that the country has taken into account basic requirements that care for the principles of the right to health.

"In the face of such a pandemic," she said "we, as medical staff, have had to direct our efforts towards several goals at the same time. This includes thinking about providing immediate and effective treatment methods that ensure reducing the risk of disease for patients, thinking about all preventive ways to reduce transmission among members of the community, providing integrated health care for everyone regardless of whether they are infected or not, and how to protect them."

ANNHRI organizes a conference in Cairo under title "Enhancing Accountability and Criminal Responsibility for War Crimes and Grave Violations... Palestine as a Model"



Cairo: 23 March, 2021

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI), based in Doha, organized a conference in Cairo on the 22nd and 23rd of March, 2021, entitled "Enhancing Accountability and Criminal Responsibility for War Crimes and Grave Violations... Palestine as a Model", in partnership with the Arab Organization for Human Rights, the National Council for Human Rights in Egypt, and the Palestinian Independent Commission for Human Rights.

The conference discussed the mandate of the International Criminal Court (ICC) and the applied experiences in a number of cases that witnessed addressing crimes similar to those committed in the Palestinian territories under the Israeli occupation. Opportunities and challenges related to the mechanisms of implementing the decision of the ICC Prosecutor to initiate investigations in such crimes were discussed at the Conference, as well as the ways to intensify efforts to support ICC investigations, and mechanisms to expand the international alliance in support of the efforts to ensure accountability and responsibility.

Dr. Riyad Al-Maliki, the Palestinian Minister of Foreign Affairs, participated in the conference, together with a number of experts, judges and academics in the political science, international law, and criminal law; and leaders of non-governmental human rights organizations from Egypt, Palestine and a number of Arab countries.

In his speech, Mr. Issam Yunis, Head of the Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI), emphasized the important developments related to the Criminal Court with regard to the Palestinian question. He also explained that ICC is the last resort for all victims after repeated violations committed before the eyes of the world since the year 1967 until now.

For his part, Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, ANNHRI Executive Director, reviewed the Network's efforts in defending the Palestinian cause, pointing out that the ANNHRI has adopted the Palestinian cause since the Israel launched its aggression on Gaza in 2014. ANNHRI convened in October of the same year, and confirmed the need for the Arab community to adopt explicit and strict policies to force international actors to end the illegal and immoral policy regarding Palestine. The Network also called on Arab governments to take



prompt legislative and judicial measures to ensure the adoption and activation of the ICC jurisdiction, and to call on governments and civil society in the Arab countries to provide the necessary support to strengthen legal action in this regard.

Participants agreed on a set of recommendations; mainly, to welcome the ICC prosecutor's decision to initiate investigations and the ICC Pre-Trial Chamber's decision of the spatial jurisdiction, which confirmed what the International Court of Justice (ICJ) had affirmed in its Advisory Opinion in 2004. This represents a key additional asset for the protection of the right of the Palestinian people to their entire territory occupied in June 1967. Recommendations also affirmed that the Palestinian cause is a human rights issue and a cause of justice par excellence for the implementation of international legitimacy resolutions, and that the Arab conflict with the occupying authority shall not be resolved with financial or moral settlements or atonement as suggested by suspicious initiatives. Participants also affirmed that national alignment in the face of the occupation is the only way to compel the Arab and international community to exercise their responsibilities towards the Palestinian cause.

Arab network's efforts to adopt the Palestinian cause

It was also agreed to form a follow-up team consisting of the ANNHRI, the National Council for Human Rights in Egypt, the Independent Commission for Human Rights in Palestine (ANNHRI members), Al-Meezan Center, Al-Haq Center, and the Arab Organization for Human Rights, provided that the such a team meets to set tasks, distribute roles and develop an action plan to support efforts before the ICC.

An emergency meeting for ANNHRI's Executive Committee to issue an urgent appeal to the international community to put an end to the Israeli aggression against the Palestinian people



Doha: 18 May, 2021

Reflecting on the developments in Palestine and the dangerous and continuous Israeli aggression and escalation that have affected all Palestinian territories, especially in the Gaza Strip and Jerusalem, the Executive Committee of the Arab Network held an emergency meeting, online, on Tuesday, 18 May, 2021, headed by Mr. Issam Younis, Commissioner-General of the Palestinian Independent Commission for Human Rights, President of the Arab Network for National Human Rights Institutions.

At the conference, the attendees emphasized that any advocacy movements at the international level regarding the Palestinian question must aim to achieve four main goals, the most important of which is focusing on the core and root of the issue, which is the settlement-colonial project and the apartheid regime, and that, as long as colonialism exists, there will be no peace or tranquility in Palestine or the region. Therefore, they added, any international solutions that do not lead to the end of colonialism and apartheid will be incomplete and will not end the conflict; that it is necessary to stop the Israeli aggression in the Gaza Strip; that displacement of families from Sheikh Jarrah and the repeated attacks on Islamic and Christian places of worship in Jerusalem should end; and that the Israeli war criminals should be held accountable for the grave violations they have committed to the international law. Such steps would achieve justice, deter and prevent further violations. Efforts have to be made to alleviate human suffering and provide support to the State of Palestine to confront the emergency conditions created by the war. Also, material support must be provided to the victims of aggression, while not exempting the occupation from its legal responsibilities towards these victims.

four goals for the movements in support of the Palestinian cause

Among the most important outcomes of the meeting was the agreement to issue a statement on behalf of the Arab Network for National Institutions condemning the Israeli aggression and calling on the international community to stop it, and holding the occupation accountable before international bodies. In addition, Arab national institutions are called to send letters to the United Nations General Assembly, the Special Rapporteurs on the situation of human rights in the occupied territories, the Special Rapporteur on international solidarity, as well as the Special Rapporteurs on education, development, food, health, access to water and the right to housing, and the Committee on the Rights of the Child, and to all rapporteurs specialized in rights and groups. Letters must also be sent to the Human Rights Council, including demand to stop the Israeli aggression.

Concluding the meeting, the participants reaffirmed the importance of the interventions by ANNHRI, as the Arab Network of National Human Rights Institutions plays an important role in protecting Palestinian human rights under occupation and exposing its continuous violations, on an Arab and international levels, while strengthening Arab solidarity in its core cause, and putting pressure on governments in order to take the necessary measures to hold the occupying entity accountable for its continuing crimes, and to influence international human rights institutions in order to play their role to protect the rights of the Palestinian people and hold the Israeli occupation accountable.

The National Human Rights Committee in the State of Qatar takes over the presidency of the Arab Network for National Human Rights Institutions

Dr. Al-Marri, President of the Arab Network in its seventeenth session

Dr. Al-Marri, President of the Arab Network in its seventeenth session

Dr.Al-Marri: We will work to complete the march of ANNHRI and push it forward;

Issam Younis: Al-Marri dominates the human rights scene at the international level, and he is a source of our pride;

Al-Jammali: The network continues to support the Palestinian Commission to end the occupation, and to promote and protect human rights;

An international conference in Doha next December on "International Solidarity and the Sustainable Development Plan"

Doha: 2 June 2021



The National Human Rights Committee in the State of Qatar, headed by His Excellency Dr. Ali bin Smaikh Al Marri, received the presidency of the Arab Network in its 2021-2022 session.

This came during the meeting of the seventeenth General Assembly of the Arab Network for National Human Rights Institutions, and the National Human Rights Committee in Mauritania was elected to take over the presidency of the Arab Network in its eighteenth session for the year 2022-2023.

In his opening speech to the 17th General Assembly of ANNHRI, Dr. Al-Marri thanked the Independent Commission for Human Rights in Palestine, represented by its president, Mr. Issam Younis, for their efforts, which he described as "appreciated" during their presidency. At the same time, he stressed the completion of the Arab Network's march during his presidency and pushing it forward, and the network's continued provision of the required support to the Palestinian Commission to end the occupation and to promote and protect human rights in Palestine.

Dr. Al-Marri said, "After ten years, since the establishment of the Arab Network, with diligent work and fruitful cooperation between member institutions and partners, the role of the ANNHRI has crystallized and demonstrated the extent to which it effectively met the needs of national institutions in various fields, from international, technical, legal, logistical and scientific support, building and raising capacities, in addition to the support of the Arab Network for its partners in implementing their plans and goals." The Network," he added, "has supported the positions of national institutions within the international human rights system. He pointed out that one of the most important roles that the Arab Network plays is to support the cause of bleeding Arabism; namely, the just cause of Palestine, until the end of the occupation and the independence of Palestine with Jerusalem as its capital in accordance with the resolutions of international legitimacy.



Dr. Al-Marri stated that the Arab Network, represented by the member institutions and the public administration in the country of headquarters - Qatar - has made great efforts during the past ten years, and said, "These efforts have worked to establish the Network on a solid foundation based on consensus and cooperation that has been devoted within the Arab Network's strategy that includes years From 2020 to 2024, so that this cooperation shall be more effective and harmonious between member institutions and the public administration, and also with network partners, especially the Office of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Development Program, the Arab League, the Global Alliance of National Human Rights Institutions, the Arab Institute for Human Rights, and last but not least, ESCWA, in order for this body to be the main active partner with the Arab Network, especially on the subject of the sustainable development goals for the year 2030, and other topics that intersect with the goals of both organizations."

Al-Marri added, "We hope that God will end or undermine the spread of the Corona virus and stop its effects, so that during our presidency we can accomplish a lot with you, by activating the implementation of the operational plan of the network's strategy, the recommendations of the network's conferences and its general assemblies." He noted that the conference that will be held in Doha on 1-2 December on International Solidarity and the 2030 Agenda for Sustainable Development - centrality of Goal 16 "Peace, Justice and Strong Institutions." will be one of the important activities on which the Arab Network relies on developing a map on which it is going to effectively contribute to the implementation of the 2030 Sustainable Development Goals. This is because of the importance of these goals for the future of the whole world, and their direct and profound connection with the realization and promotion of various human rights.

The Arab Network has established a distinguished position in the Arab rights scene

In his opening speech, Mr. Issam Younis, President of the Arab Network in its session for the year 2020-2021, announced the handing over of the presidency of the Network to the National Human Rights Committee in the State of Qatar, represented by its Chairman, His Excellency Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri. Younis pointed out that the Arab Network has established a distinguished position in the Arab human rights scene and has clearly contributed to strengthening the capabilities

of Arab national institutions to enable them to fulfill their role and achieve their mission. He said, "We have tried during our presidency to work with the General Administration of the Network and the member national institutions to continue building on the accumulated achievements during the past years and implement the action plan that was approved by the General Assembly of the network. He also appreciated the efforts of the General Administration of the Arab Network under exceptional and difficult circumstances during the Corona pandemic. He added, "The General Administration has demonstrated a high ability in the process of coordinating among all and doing what it is entrusted to do. Younis also stressed his high confidence in the National Human Rights Committee in the State of Qatar in strengthening the role of the Network and raising its position regionally and internationally. He said, "We are fully confident in the presidency of His Excellency Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri, who dominates the human rights scene at the international level and is a source of our pride." Younis praised the successive presidencies of the Arab Network, its general secretariat and its members for their interest in the Palestinian cause, considering it a human rights issue of the first degree, in addition to being the cause of all Arabs.

For his part, Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, Executive Director of the Arab Network, said, "Everything that was accomplished together during the presidency of the Palestinian Independent Commission for Human Rights was based on fruitful cooperation and their good interaction," stressing at the same time that the Network continues to provide the required support to the Palestinian Commission to end the occupation and to promote and protect human rights in Palestine. Al-Jammali also congratulated the National Human Rights Committee in Qatar, represented by its Chairman, His Excellency Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri, for presiding over the Arab Network for its seventeenth session, and said, "We are optimistic about achieving a lot during its tenure."

The Director of the General Administration of the Arab Network addressed the international conference on "International Solidarity and the 2030 Agenda for Sustainable Development – centrality of Goal 16 "Peace, justice and strong institutions," which will be held in early December, and said, "The proposal to hold this conference stems from the Arab Network's belief in international solidarity, because the human rights march is global and cannot continue and yield its results without our solidarity." He added, "That is why this conference comes to set an action plan that the Network will implement in cooperation with our partners, while being open to all stakeholders, by forming a working group composed of the Arab Network, the High Commissioner, the United Nations Development Program, ESCWA and other interested stakeholders involved, which will contribute to strengthening the role of Arab national human rights institutions in the follow-up and implementation of the 2030 Sustainable Development Goals.

The meeting included several speeches and interventions, where Honorable Abdullah bin Shuwain Al-Hosani, Chairman of the Omani Human Rights Committee, congratulated Dr. Ali Al-Marri assuming the presidency of the Network, wishing him success, and thanked Mr. Issam Younis for what the Independent Commission for Human Rights presented and accomplished during its presidency. He also affirmed the support and advocacy of the network and the Omani Committee for the rights of the Palestinian People.

In the same context, Mr. Mounir El-Fassi, Director of the Human Rights Department at the League of Arab States, stressed the importance of continuing to provide support to achieve Palestinian rights and bring perpetrators of war crimes to justice. He stressed the strengthening of the Arab Network's cooperation with the General Secretariat of the Arab League, especially on the issue of Palestine, and referred to Resolution No. 12/8/2020 issued by the Standing Arab Committee for Human Rights to cooperate with the Arab Charter Committee and the Arab Network to prepare a guideline for national institutions to confront disasters.

Mr. Akram Khalifa, Regional Adviser on Gender Equality and Women Empowerment and Representative of ESCWA, affirmed ESCWA's pride in participating with the Arab Network in many activities, and their aspiration to complete this cooperation, especially in empowering women and sustainable development, and pointed out the status of women and the problems they face at the international

level. He reviewed the violations that Palestinian women are subjected to as a result of the occupation measures, and referred to the reports prepared by ESCWA on the situation of Palestinian girls and women under occupation. He further referred to the cooperation of the ESCWA Sub-Committee on Gender Equality with the Arab League to integrate national institutions to empower them with the issue of gender equality.

In the meantime, Mr. Ahmed Abdel Salam Sayed Ahmed, Director of the United Nations Training and Documentation Center, conveyed the greetings of the High Commissioner for Human Rights and his wishes for a successful meeting of the General Assembly of the Arab Network, and affirmed the High Commissioner's follow-up to the human rights situation in Palestine, and referred to the statement issued by the High Commissioner on 15 May, 2021 in this regard. He then referred to the decision of human rights experts and mandate holders, which considered the actions of the Israeli occupation to be war crimes. The High Commissioner welcomed the ceasefire, hoping for the investigation committee approved by the Human Rights Council in its session held on 27 May, to determine responsibility and hold accountable the perpetrators of violations in the Gaza Strip. He praised the cooperation with the Arab Network, looking forward to developing this cooperation.

Ms. Najia Al-Hashimi, Policy Specialist at the United Nations Development Program, stressed the centrality of human rights to achieving sustainable development in order to avoid discrimination, referring to programs aimed at supporting Arab institutions and working with the Network to promote human rights in the Arab world.

At the conclusion of the seventeenth General Assembly of ANNHRI, the Executive Committee of the Network met under the chairmanship of His Excellency Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri, President of the Network, and discussed a package of themes that included the approval of the annual reports for the years 2019 and 2020, in addition to reviewing the two completed work plans of the Network for the years 2019 and 2020. The Committee also approved the work plan for 2021, and was informed of the recommendations of the previous General Assembly "16" and what was implemented thereof. This is in addition to reviewing the latest developments of the Palestinian cause, in and discussing the developments in the accreditation process with the Accreditation Subcommittee, while reviewing the needs of institutions in this regard, and the latest developments related to the establishment of the National Commission for Human Rights in Sudan.

Meetings of ANNHRI's General Administration

In two separate meetings.. Al-Jammali meets President of the Egyptian NCHR and the Director of Human Rights Department at the Arab League



Cairo: 23 March,2021

Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, Executive Director of ANNHRI, separately met with Mr. Mohamed Fayeq, President of the National Council for Human Rights (NCHR) in Egypt, and with Mr. Muneer Al-Fassi, Director of Human Rights Department at the Arab League. The meetings were held on the margins of the International Conference regarding "Promoting Criminal Accountability for War Crimes and Grave Violations... Palestine as a Model", which was held on the 22nd and 23rd of March 2021.

During the meeting with Mr. Mohammed Fayeq, both parties discussed the means of cooperation on human rights issues and was to enhance and protect them, in addition to issues of common concern. The meeting also discussed the most important outcomes and recommendations of the conference. It was agreed to form a follow-up team, consisting of ANNHRI, NCHR in Egypt, ICHR (members of the network), Al-Meezan Center, Al-Haq Center, and the Arab Organization for Human Right. The team will meet to set tasks and distribute roles and action plan to support efforts before the International Criminal Court (ICC).

In his meeting with Mr. Muneer Al-Fassi, both parties agreed to organize a regional conference on the topic The International solidarity and the sustainable development agenda for the year 2030" The pivotal of SDG 16: Peace, Justice and Strong Institutions" in cooperation with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), the United Nations Development Program (UNDP), ESCWA, and the National Committee for Human Rights in Qatar (ANNHRI Member).



Participation of ANNHRI in the regional and international events

The Arab Network Participates in the International Conference on "Regional Review in the Arab Region on Migration"

Mr. Issam Younis, President of ANNHRI, presented a detailed regional report on the situation of migration in all Arab countries, where he called on the international community to transform the challenges of resorting to countries hosting refugees into development opportunities to support both host communities and refugees, in addition to sharing the burdens of such process with the countries hosting refugees. He also recommended the need to maintain the scope of protection for refugees and migrant workers by improving the mechanism for monitoring the level of working and living conditions and ensuring the protection of their labor rights.

This came during his online intervention at the international conference on the "Regional Review in the Arab Region on Migration", which was organized by the International Organization for Migration in cooperation with ESCWA and the United Nations Network for Migration via the Internet on 24-25 February,2021.

23 goals to advance immigrant rights

Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, Executive Director of ANNHRI, stressed the desire of the Arab Network to cooperate with stakeholders in building and raising the capacities of national human rights institutions in monitoring migration and preparing reports on it, encouraging institutions to include them in their annual report and parallel reports they submit to international mechanisms, and organizing events on regional level through which best practices and experiences are exchanged.

Al-Jammali said, "We join voices that the solution is to address the causes that lead people to migration, displacement and asylum, while working on the results of the current situation." He called for promoting and protecting the rights of migrant workers and their families as well as refugees, and to take measures to hold accountable and punish violators of human rights in the context of migration, especially human trafficking, without prejudice to the human right to move freely. He elaborated that the goal is not to prevent the migration process, but to organize it for the benefit of all, whether immigrants or communities receiving them, or even their countries of origin.

The General Administration of ANNHRI participated in an intervention clarifying that the Global Compact for Migration has 23 goals and commitments included in each goal and procedures, and that it is an ambitious plan aimed at promoting and protecting human rights; but once working on it, it will directly reflect on the promotion of human rights in general and the rights of migrants in particular, as it converges in many of its goals with the 2030 Sustainable Development Goals. However, the achievement in regard to the preceding plan is still limited, and the Migration Agreement and the Sustainable Development Plan need for concerted and coordinated efforts to be achieved. Each of these

depends on the extent of international solidarity in their implementation, which comes in the event of the existence of a sincere political will of countries. Therefore, to urge and encourage decision-makers in countries, it is necessary to coordinate between stakeholders and facilitate their cooperation and integration; and this is the role of the United Nations. The theme of immigration needs work on education along with building and raising capacities regarding follow-up of implementation, and to monitor and evaluate the progress achieved.

The Global Compact for Migration (GCM), adopted in 2018, is an important commitment by governments to a people-centered, human rights-based migration policy. The Global Coalition for Human Rights, and National Human Rights Institutions from all regions have actively participated in all stages of the process of drafting this compact, so all regions are invited to conduct reviews of the implementation of the compact every four years starting in 2020. These processes will enrich the forum for international migration review which is scheduled to be held every four years, starting in 2022.

ANNHRI joins Arab League to celebrate Arab Human Rights Day



16 March, 2021

Issam Yunis: Access to COVID-19 vaccines must be available to all countries and groups without discrimination;
Al-Jammali: Violation of the right to health constitutes a prelude to violation of all other rights;

Haifa Abu Ghazaleh: The right to health is a fundamental right of utmost priority and importance in the current critical circumstance;

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI), based in Doha, participated in the seminar celebrating the Arab Human Rights Day organized by the Arab League – Human Rights Department, under the theme "The Right to Health: Best Practices – Major Challenges – Future Prospects."

In his opening speech, Mr. Issam Yunis, Head of ANNHRI, considered this year's slogan "Right to Health" as an affirmation and maximization of this inherent and fundamental right under the difficult circumstances now being experienced by humanity and the Arab region. "The Corona pandemic," he said "has cast a shadow over various aspects of humanitarian activity, which reaffirms the need and importance of international solidarity and non-discrimination in all local, regional and international areas." Yunis thanked medical staff and law enforcement agencies and added that they are the front line facing this unwelcomed guest. He noted

that, at a time when people are looking for a safe haven against the virus, these heroes are throwing themselves into the heart of the tempest.

Yunis called for access to vaccines and other resources and science productions to be available to all countries and groups, and that discrimination should not be the reason why the latest vaccines and new anti-virus products are not accessible. "At a time when the world is moving towards cooperation and solidarity to combat the pandemic," he added, "the Israeli occupation continues its racist and discriminatory policy against Palestinian civilians in the occupied territories, whether by denying them access to vaccines or by manipulating the unprecedented exceptional pandemic conditions to tighten its procedures and blockade on the Gaza Strip and continue to build settlements in the heart of the occupied territories in order to undermine the unity of the Palestinian territories." He further stressed that what the Occupying State has done has a serious impact on the capacity of the State of Palestine to carry out its duties in fighting against the pandemic.

ANNHRI President further said, "The legal status of the Palestinian territories is and will remain the status of "occupied territories par excellence." He also stressed that according to the international humanitarian law, the occupying state is responsible for providing vaccines to the civilian population in the occupied territories, indicating that, "This responsibility is not limited only to prisoners who are subjected to various forms of discrimination and remain under this pandemic at a time when the world demands the release of detainees in occupation prisons; nevertheless, the occupation state continues to detain them under extremely difficult circumstances at the time of the outbreak of the pandemic."

Providing the civilian population with vaccines is the responsibility of the occupying power

Yunis stressed that national human rights institutions (NHRIs) continue to work to ensure better realization of the right to health in cooperation with competent authorities to ensure non-discrimination and that the actions taken are consistent with human rights standards and best practices through control, awareness-raising and preserving basic rules in this regard.

Mr. Sultan bin Hassan Al-Jammali, ANNHRI Executive Director, said in his speech that "The realization of the right to health is linked to the realization of a number of human rights and its violation leads to the lack of enjoyment of other rights." He further pointed out to the important role NHRIs can play in promoting and protecting this right and monitoring violations affecting it, in view of their broad mandate, potential and expertise in promoting and protecting human rights in their countries. He then noted that this work must be carried out by national institutions in cooperation with relevant stakeholders from civil society organizations, government, quasi-governmental and international bodies and the United Nations.

Al-Jammali explained that through the reports of national institutions on their efforts to protect human rights during the Corona pandemic, the central role played by national institutions during the pandemic so far becomes evident. "National human rights institutions," he said, "have developed their tools in monitoring and combating any violations and worked to promote and protect human rights in their countries despite the difficult circumstances that the Corona pandemic has been entailing." He further stressed that among these rights sought to be promoted by national institutions is the right to health, which he described as the central right during the spread of the Corona virus and its accompanying procedures.

Al-Jammali pointed out that the Arab Network is concerned with building and upgrading the capabilities of NHRI's member of ANNHRI, with the aim of empowering them and refining the skills of their cadres to carry out their tasks in promoting and protecting human rights in their countries. "The Arab Network," he said, "is also working to open horizons for cooperation of national institutions with the international human rights system and to coordinate receiving support and exchanging





experiences and best practices among themselves and with the international community, especially with United Nations agencies, as well as with civil society organizations and non-governmental organizations concerned with human rights fields." He added that the Arab Network will work during this year and the coming years to support the programs of the member institutions at the country level, and to contribute as much as possible to their implementation.

For her part, Ambassador Dr. Haifa Abu-Ghazaleh, Assistant Secretary-General - Head of the Social Affairs Sector of the League of Arab States, affirmed in her speech that the League of Arab States has adopted strategies, initiatives and action plans that establish genuine human rights principles, foremost of which is the right to health care without discrimination or exclusion.

She stressed the need for assessing and studying the national, regional and international efforts exerted to combat the Covid-19 virus, especially the pressing negative impacts on all individuals and societies, and said, "With our belief in the comprehensive and integrated dimension of human rights principles, the right to health is a fundamental right of utmost priority and importance in the present delicate situation. In addition, the conflicting scientific information and the multiplicity of medical interpretations constitute the most prominent challenge to health rights, while the pandemic severity increases with the continuous evolution and spread of the virus.

She also praised the Arab and international effort to address the effects of the Corona pandemic, and said, "We call for the strengthening and continuation of coordination, cooperation and solidarity between all parties to mitigate the negative effects of the pandemic, and to work to involve all players from professionals, scientists and doctors in the process of combating the crisis."

She further pointed to the importance of enhancing coordination between official agencies and civil and private institutions in order to integrate efforts, in addition to enhancing the role of the media in raising awareness and guidance, explaining the necessity and importance of the precautionary measures taken, and countering the dissemination of misinformation.

The Arab Network participates in the work of the Arab Forum for Sustainable Development, 2021



The General Administration of the Arab Network participated in the works of the Arab Forum for Sustainable Development for the year 2021, which was organized under the title "Accelerating work towards the post-Covid 2030 plan" during the period from 29-31 March, 2021.

The Arab Forum for Sustainable Development is the main regional mechanism concerned with following up and reviewing the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development in the Arab region and reviewing the progress made regionally. The Arab Forum is closely related to the global level; with its findings, it is the voice of the region at the High-level Political Forum on Sustainable Development. The Arab Forum issues a report that includes the most important messages emanating from the regional dialogue on opportunities and challenges in implementing the 2030 Agenda, and monitors progress in achieving sustainable development priorities.

The main topics of discussion in the forum revolved around how to accelerate work to achieve the sustainable development goals in the context of recovery from the Covid-19 crisis, and follow-up and review at the national and regional levels, including voluntary national reviews.

It is worth noting that after analyzing the current situation of the state of the sustainable development goals in the Arab region, the Arab Sustainable Development Report for the year 2020 had previously sounded the alarm, warning that the region is far from the right track to achieve the sustainable development goals.

The Arab Network participates in the virtual regional consultations within the framework of preparing the strategic plan of the UNDP 2022-2025



The General Administration of the Arab Network participated in the virtual regional consultations event within the framework of preparing the strategic plan of the United Nations Development Program 2022-2025, which took place on 20 April, 2021, through which all the views of the various stakeholders are presented, including civil society, academic institutions, the private sector and regional institutions, as partners of the United Nations Development Program in implementing its programs at the international and regional levels.

Inclusion of the priorities of the Arab region in the strategic plan

During the consultative meeting, the priorities of the Arab region were presented in the new institutional strategic plan of the UNDP. The consultations also touched on some priorities, the most important of which was "recovery from the Covid-19 virus."

Statements of ANNHRI

Condemning the Judaizing policies and practices of the Israeli occupation authorities against the Jerusalemite citizens in occupied Jerusalem

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

The Arab Network for National Human Rights Institutions

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) condemned the repressive practices of the Israeli occupation forces against Palestinian citizens in and around Jerusalem, while protecting settlers and allowing them to storm its various areas. The network said in a press release, "Many neighborhoods of Jerusalem witnessed widespread attacks against Palestinian citizens by the occupation forces and settlers," and pointed out that the "Bab al-Amoud" area in the city center and other areas of East Jerusalem witnessed continuous confrontations between the occupation forces and Palestinian youths. The Israeli repression has escalated since the beginning of the month of Ramadan, after the decision of the occupation authorities to close the Bab al-Amoud area to Palestinians.

"Statement"

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) condemns the repressive practices of the Israeli occupation forces against Palestinian citizens in and around Jerusalem, while protecting settlers and allowing them to storm its various areas. Many neighborhoods of Jerusalem witnessed widespread attacks against Palestinian citizens by the occupation forces and settlers. "Bab al-Amoud" in the city center and other areas of East Jerusalem have witnessed continuous confrontations between the occupation forces and Palestinian youths, and the Israeli repression has escalated since the beginning of the month of Ramadan, after the decision of the occupation authorities to close the "Bab al-Amoud" area to Palestinians and prevent gathering and sitting in its squares, where Jerusalemites used to celebrate the nights of the month Ramadan, organize annual Ramadan events and practice social activities. These attacks occurred in spite of the fact that the occupation authorities have been installing surveillance cameras and 4 military points at its entrances since 2017. "Bab al-Amoud" is the main artery to reach the old city markets, and settlers use it to reach the Al-Buraq Wall, which prompted the occupation authorities to try to change this status and impose a new reality by emptying the region of Palestinians.

The confrontations between the occupation forces and the Palestinians reached their climax in the wake of the attacks carried out by Israeli settlers against the Palestinians in the city, after gatherings of Jerusalemites following a massive march of settlers under the name of "defending Jewish honor," during which they chanted slogans and raised hate slogans like "death to Arabs," and called for Arabs to be burned and killed. The Jewish march was called by the far-right Lehava organization, which threatened to carry out attacks on Jerusalemites and their property, and to storm the Bab al-Amoud area, in provocative defiance of Palestinian citizens.

Since Thursday morning, on 22 April, 2021, the occupation police

Massive attacks against the Palestinians

mobilized hundreds of its members and the Israeli border guards, in the vicinity of the Old City of Jerusalem, before the settlers' march that started from Jaffa Street in West Jerusalem towards Bab Al-Amoud area to carry out attacks on the Palestinians citizens over there. Following the influx of worshipers to Al-Aqsa Mosque, these forces tightened procedures, isolating the Bab Al-Amoud area and separating it from its surroundings by placing iron barriers.

Dozens of Jerusalemites gathered near Bab al-Amoud in an attempt to stop the settlers' march and prevent their intrusion into it. However, the occupation forces confronted them to disperse them forcibly by firing sound bombs and opening sewage hoses towards them, and assaulting the worshipers, which led to the outbreak of confrontations that intensified after the aforementioned march reached the Bab al-Amoud area. The settlers tried to cross the iron barriers and confront the Jerusalemites, which led to the tense situation in the Holy City, especially in Bab al-Amoud and Bab al-Sahira.

Following the settlers' assault on Palestinian citizens in the vicinity of the Old City, many confrontations erupted between settlers and the occupation forces on one side and Palestinian youths on the other. The towns of Silwan, Al-Isawiya, Wadi Al-Joaz, Al-Sawwanah, Al-Tur and Sheikh Jarrah witnessed separate confrontations between the occupying forces storming those towns on the one hand, and Palestinian youths on the other. The settlers climbed the roofs of the settlement outposts, attacked the homes of Palestinian citizens while they were having Ramadan breakfast, and threw stones at the homes of citizens in the Old City of Jerusalem. Also, dozens of settlers, under the protection of the occupation police, beat Palestinian citizens, tried to break into their homes, and threw stones and Molotov cocktails at cars.

Settlers also attacked Palestinian cars and their drivers in the Sheikh Jarrah neighborhood, which led to the shattering of windows of cars, and the injury of a number of citizens, including an elderly Palestinian woman. Further, a number of Palestinian workers were injured after dozens of settlers attacked them with sticks and sharp tools on Jaffa Street, in addition to a settler firing his pistol at Palestinians near Salah El-Din Street before he fled.

The four days of confrontations resulted in dozens of young Jerusalemites being injured by rubber bullets and sound bombs, while being beaten with batons and exposed to suffocation with tear gas. According to the Palestinian Red Crescent Society, the number of injuries since Thursday reached more than 105, 21 of whom were transferred to hospitals for treatment. During those confrontations, the occupation forces carried out extensive campaigns of arrests, during which the majority of detainees were subjected to abuse and beatings. For its part, the Israeli police announced the arrest of 50 Palestinians during those events.

The Arab Network condemns the arbitrary and racist policies and procedures of the occupation authorities against the occupied city of Jerusalem and the Jerusalemites, and denounces their illegal efforts and attempts to Judaize the Holy City, to change its features, domiciliate settlers there, and impose facts to restrict the movements of Palestinians and their gatherings in its areas, especially the Bab al-Amoud area. This is done in the month of Ramadan in particular, where Bab al-Amoud forms a national and social icon for the Palestinians in general.

ANNHRI also condemns the practices of extremist Jewish groups against the Palestinians, the provocative actions against Jerusalemites, the violence and incitement against them, and the hatred and racism they embody, and warns against the renewal of these racist attacks and their repercussions.

The occupying power shall bear full responsibility for the lives of Palestinian civilians, the violation of the right of worshipers to freely access the Al-Aqsa Mosque, and the consequences of continued incitement and provocative attacks, and calls on the international community to take serious and effective action to protect Jerusalemites from repeated Israeli attacks.

The Network further calls on the High Contracting Parties to the four Geneva Conventions of 1949 to fulfill their legal and moral obligation under Common Article (1) thereof to ensure respect for the Convention and its implementation in all circumstances.

ANNHRI then denounces the procedures of Judaizing Jerusalem and affirms the Palestinian right to East Jerusalem, its Arab identity, and its legal status as an occupied city and part of the occupied Palestinian territories, based on international legitimacy resolutions that do not recognize Israel's occupation of the city in 1967 and its annexation in 1981. In

this context, ANNHRI calls on the new American administration to reverse the previous administration's decision moving the American embassy to Jerusalem, for its grave violation of the rules of international law and the positions of successive American administrations.

The silence of the international community encourages the occupying power to commit more attacks against Palestinian citizens, implement its Judaization schemes in the city, and daily violate the principles of international human rights and humanitarian law.

The End
3 May, 2021

Statement.. Urgent Appeal to the International Community to condemn the Israeli occupation forces continued systematic aggression against the Gaza Strip

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) condemns the Israeli occupation forces continued systematic aggression against the Gaza Strip and its escalation since 10th may 2021. In a press release, ANNHRI said, "Intensive attacks of the occupation forces targeted various populated residential areas and deliberately targeted safe Palestinian homes demolishing them over the heads of their residents while they are sleeping and without prior warning. This has caused the extermination of entire families. In addition, the occupation forces deliberately and systematically targeted and destroyed civilian real estate and public facilities with revenge and collective punishment, causing the fall of dozens of martyrs and hundreds of wounded, with suspected use of internationally prohibited weapons and gases.

"Statement"

"The Arab Network for National Human Rights Institutions (ANNHRI) condemns the Israeli occupation forces continued systematic aggression against the Gaza Strip and its escalation since 10th may 2021. ANNHRI also condemns the intensive attacks of the occupation forces targeting various populated residential areas and deliberately targeting safe Palestinian homes, demolishing them over the heads of their residents while they are sleeping and without prior warning. This has caused the extermination of entire families. In addition, the occupation forces deliberately and systematically targeted and destroyed civilian real estate and public facilities with revenge and collective punishment, causing the fall of dozens of martyrs and hundreds of wounded, with suspected use of internationally prohibited weapons and gases."

"The toll of the ongoing aggression on the Gaza Strip until this date, based on the updates of the Ministry of Health, included at least (188) martyrs, among them are (52) children and (31) women, and at least (1225) civilians being injured with various wounds, among them (313 children and 206 women). There is also a continuous increase in the number of martyrs and injuries at every moment. Israel further targeted dozens of residential buildings, among which (4) residential towers were leveled to the ground. Each of these was having dozens of residential units, media offices, and commercial companies. The number of housing units that Israel completely destroyed, by yesterday, reached (219) in various areas of the Gaza Strip, and residents of those units have suffered forced displacement. This is in addition to partial damage to hundreds of private and public homes and properties of citizens, schools, mosques, agricultural lands, dozens of cars, buildings, government offices, banks, and other public facilities, the bombing of which resulted in widespread destruction."

This comes at a time when the occupation authorities continue closing the Gaza Strip crossings before the movement of citizens and closing the sea to fishermen. In addition to the humanitarian conditions for the residents of the Gaza Strip that continue to deteriorate in an unprecedented way; due to the tight blockade imposed on the Gaza Strip for the

fourteenth year in a row and blocking the entry of food and medical supplies, medicines, and fuel supplies, which has had catastrophic repercussions on citizens' conditions, and the threat to their ability to receive basic services, especially health care services, supplies of potable water, sanitation and electricity. This is a result of the occupation forces' targeting, during their current and previous aggressions, public facilities including roads, installations, and vehicles belonging to municipalities, and their systematic targeting of the infrastructure of water, electricity, and sewage networks. This contributes to transforming the Gaza Strip into an insecure place that houses nearly 2 million Palestinians."

The deterioration of the humanitarian situation in the Gaza Strip exacerbates with the recent increased outbreak averages of the Coronavirus, and the need for hundreds of those infected and wounded in the aggression to receive private healthcare in hospitals that mainly suffer overcrowding, severe shortages of medicines and medical supplies, and the start of fuel shortages and severe shortages of supplies. This comes at the time when electricity cuts place additional burdens on the exhausted medical staff, affecting the work of laboratories and hospitals. These institutions already have limited ability to operate generators to compensate for power shortage, while in the meantime, the Electricity Distribution Company in Gaza Strip announced that it would cut off electricity. This is due to the near run out of fuel, because of the closure of the Kerem Shalom crossing, and the disruption of several main electricity lines supplying electricity from the Israel."

"The closure of the Beit Hanoun (Erez) crossing, for its part, threatens the lives of hundreds of Gaza patients suffering from cancer and other serious diseases, by depriving them of the opportunity to receive the necessary treatment and health care, and to obtain the necessary medical referrals for this health condition."

Dozens of families forcibly displaced from Sheikh Jarrah neighborhood

"The above came in the context of the Israeli occupation continuing attacks on the Al-Aqsa Mosque in the occupied Jerusalem and its attempt to implement settlement plans and a policy of ethnic cleansing in the occupied Jerusalem. The Israeli objective is to forcibly displace dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood and seize their homes that are located in the heart of the occupied Jerusalem, as part of plans to change the demographic composition and control the city. These plans include replacing the Palestinian population with its settlers, in clear violation of the principles of international law, which considers East Jerusalem as an occupied territory. This is in addition to the systematic attacks and restrictions by the occupation forces and settlers against Jerusalemites and worshipers in Al-Aqsa Mosque during the month of Ramadan, and against the residents of Sheikh Jarrah neighborhood and people in solidarity with them. The citizens of the occupied West Bank, as well, suffer new attacks by the occupation forces and settlers, which caused the death of 16 Palestinians in different West Bank areas since the beginning of the aggression on Al-Aqsa, and during confrontations denouncing the Israeli aggression on the Strip, along with other retaliatory incidents, which signals the upcoming threat of settlers."

"**ANNHRI** holds the occupying Power fully responsible for the lives of Palestinians in the occupied Palestinian territory, for the scheme of expulsion and forced displacement of dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood in the occupied Jerusalem, and for the deep humanitarian impacts and repercussions on the affected families. ANNHRI also demands an end to the occupation crimes in Sheikh Jarrah and the Al-Aqsa Mosque, respect for their sanctity, and the protection of the holy sites in the occupied Jerusalem. ANNHRI further calls for exerting efforts and taking immediate and urgent measures and interventions to stop the imminent forced evictions of Palestinians in the neighborhood, and, in respect of the principles of international humanitarian law, to prevent their displacement from their homes."

"**ANNHRI** condemns the crimes of the Israeli occupation forces against civilians in the Gaza Strip, their properties and infrastructure that amount to war crimes. ANNHRI further warns of the consequences of the occupation forces escalating their aggression and crimes and expanding their military operations against the Palestinians, which will lead to innocent civilian casualties, especially among children and women. It also warns of the escalation of the occupation and settlers' crimes against the Palestinians in all parts of the occupied Palestinian Territory, including the city of Jerusalem."

"**ANNHRI** also denounces the war crimes committed by the Israeli occupation forces against civilians in the Gaza Strip. It affirms that the silence of the international community and impunity of the occupying power encouraged such persistence in aggression and commitment of more crimes

in Gaza, which is still suffering from the effects of the previous repeated Israeli aggressions and tight siege. ANNHRI further affirms that the international community holding the occupying state accountable for its grave crimes against the Palestinians in the occupied Palestinian territory would be less costly than dealing with the various humanitarian, social, economic, and political repercussions of the aggression against the Gaza Strip and the implementation of ethnic cleansing policies in the occupied city of Jerusalem."

"Accordingly, ANNHRI calls for:

1- The international community, especially the High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention on the Protection of Civilians in Time of War of 1949, to live up to their legal and moral obligations and provide protection for Palestinian civilians in the occupied Palestinian territory; take urgent action and effective measures to stop the Israeli aggression on the Gaza Strip; exert serious pressure on the occupying power to stop its aggression against the occupied Gaza Strip immediately in order to protect the lives of its residents, prevent more losses of their lives, put an end to the Israeli terror and gross violations of Gaza residents' rights and their right to property, and ensure that the occupying power respects the principles of international humanitarian law that are binding in all cases.

2- The international community and the specialized United Nations organizations to take all measures to stop the mass forced displacement carried out by the Israeli occupation forces against the residents of the Gaza Strip.

3- The International Criminal Court to investigate the war crimes and crimes against humanity committed by the Israeli occupation in the Gaza Strip, against civilians and children, in every aggression it launched against the Strip, and to hold accountable the occupation leaders who issued orders to commit these crimes and whoever carried them out.

4- The need for international humanitarian organizations to provide for the humanitarian needs of the forcibly displaced in the Gaza Strip, including food, medical supplies, medicines and clean drinking water.

The End
18 May, 2021

Under the title "Covid 19: An exceptional situation and a new human rights exercise... The National Council issues its annual report on the human rights situation in Morocco for the year 2020





The report included 260 recommendations

The National Council for Human Rights, on Thursday, May 6, 2021, issued its annual report for the year 2020 under the title "Covid-19: An exceptional situation and a new human rights exercise", as an independent constitutional institution to defend, protect and advance human rights and freedoms and ensure their full exercise, and to preserve the dignity, rights and freedoms of citizens, individually and collectively, pursuant to Articles 48 and 51 of Law 15.76 relating to its reorganization. The report was issued after it was unanimously approved by its general assembly held on March 19, 2021.

The annual report for the year 2020, which includes an objective assessment and analysis of the human rights situation in Morocco during the (Covid-19) pandemic, is distinguished by five characteristics: 1- periodicity and regularity in publishing the annual report; 2- comprehensiveness by addressing 22 thematic rights, 6 category rights, and 45 visits to prison institutions that concluded with 220 thematic recommendations and 40 structured general recommendations, within six main themes, in a 230-page report; 3- the specific context related to the management of the pandemic; 4- the inclusion of the reports of the three updated national mechanisms of the

National Council for Human Rights in the report in accordance with Article 20 of the law relating to Reorganizing the Council, and; 5- the participatory approach in preparing the report.

The report, submitted by the Council to His Majesty the King, and a copy of which was sent to the Head of Cabinet and the Speakers of both Houses of Parliament, presents a set of reliable and verified information to the reader, to enable him/her to formulate his/her opinion on the progress made by our country in the field of human rights, and to diagnose the reasons behind the stumbling bumps, gaps and failures.

This report also seeks to conduct an objective assessment and a comprehensive analysis of the human rights situation in our country in connection with the tasks entrusted to the Council in the areas of human rights protection and promotion, by adopting an approach that takes into account the nature of the Council as an independent, pluralistic institution with broad competencies.

In addition to a general presentation on the human rights situation, this report includes six main themes that concern: 1- the legal framework regulating the health emergency related to the (Covid-19) pandemic; 2- the human rights situation and its impact on the (Covid-19) pandemic; 3- the promotion of human rights; 4- relations of cooperation at the national level; 5- relations of international cooperation and solidarity, and; 6- follow up on the implementation of the recommendations of the Equity and Reconciliation Commission.

The report also includes special recommendations related to the protection and advancement of rights during the management of the pandemic, as well as general recommendations aimed at developing the reality of human rights at the legal and institutional levels, and at the level of policies and practices as well.

The report also includes recommendations prepared in response to constitutional requirements and international human rights instruments. These recommendations aim to strengthen the national system for the protection of human rights, and their activation remains dependent on the cooperation of all stakeholders, including the government, parliament, the judiciary, other relevant institutions and bodies, and civil society organizations.

Demanding a more equal world after the pandemic recedes.. Ms. Amina Bouayach was chosen among five leading women human rights defenders



Marking the International Women's Day, and in an effort to celebrate the world's women leaders and honour their efforts achieving gender equality, the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) launched a campaign under the slogan "I Stand with Her".

This year, OHCHR chose Ms. Amina Bouayach, President of the National Council for Human Rights, among five women leaders who have dedicated their lives to the struggle for a world in which gender equality is established, with a more just and sustainable world for all, especially in the context of the pandemic (Covid-19).

On this occasion, Ms. Bouayach says, "Through my various experiences, I learned that responsibility is a combination of knowledge, which must be continuously updated, and daily experiences which must be constantly renewed according to each question, while being attached to the principle of consultation when doing something ... For me, this is the full meaning of responsibility."

The article devoted to this campaign made it clear that Ms. Bouayach, in her capacity as President of the National Council for Human Rights, is working to advocate for the establishment of women's quotas in political representation. Among the main issues she focuses on in her work are equal access to education for women and girls in Morocco, the abolition of child marriage and the advancement of the human rights of women and girls with disabilities.

The article also mentioned that Ms. Bouayach is considered the first woman to head a non-governmental organization in Morocco (the Moroccan Organization for Human Rights), in addition to her distinguished professional experience in the field of journalism, politics and human rights, where leadership was an integral part of her struggle.

On her part, describing the approach she adopted in her career, Ms. Bouayach stated in the same article, "One of the important lessons I learned during my career is the importance of dialogue and consultation. What guides me on my way is perseverance that helps me convince others, move forward and implement my ideas..."

Ms. Bouayach added, "We have to move away from the lifestyles that preceded (Covid-19) after the pandemic receded. Countries should move forward in a collective way instead of seeking only their own interests," considering that "the post-Covid-19 world must recognize equality, fight discrimination and recognize the value of humans..."

It is worth noting that Ms. Bouayach was selected, along with a group of leaders in the field, including Cleo Kambugu from Uganda, Mitzi Tan from the Philippines, Editar Ochieng from Kenya and Maria de Luz Padua from Mexico.

Memorandum of Understanding between the National Council for Human Rights and the National Commission for Human Rights of Mauritania



The National Human Rights Council (CNDH) in Morocco and the National Commission for Human Rights in Mauritania signed a Memorandum of Understanding (MoU) on Sunday 31 January 2021, to establish and develop a framework for joint action, cooperation and consultation between the two parties.

This MoU was signed by Ms. Amina Bouayach, CNDH Chairperson, and Mr. Ahmed Salem Bouhoubeyni, President of the National Commission for Human Rights in Mauritania. The MoU is intended to achieve a joint vision to support initiatives aiming to promote and protect human rights in the two countries.

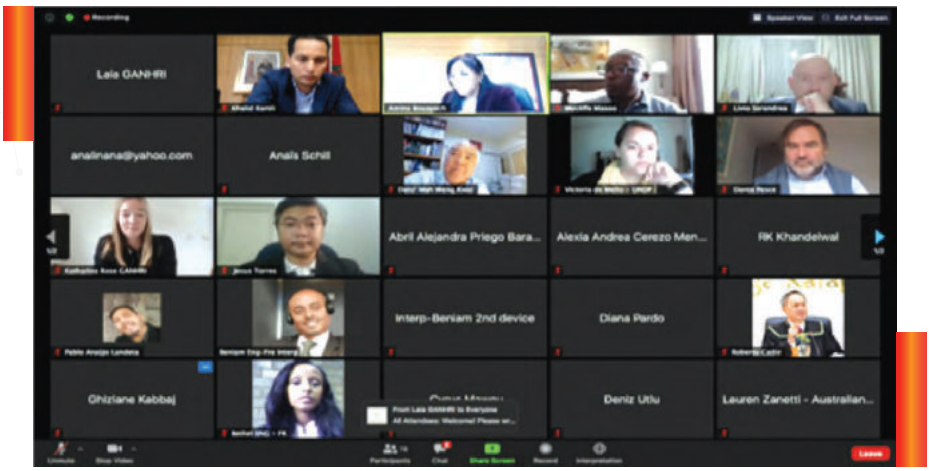
Achieving a common vision for the two institutions

This memorandum stipulates to work on areas such as: exchanging experiences / knowledge to benefit from comparative experiences / best practices; and strengthening bilateral dialogue to identify procedures that support the implementation of human rights as recognized internationally.

The MoU also intends to reinforce capacities of members and staff of the two institutions, particularly concerning monitoring, handling and following-up complaints, interaction with the international and regional human rights system, elaboration of reports, communication and advocacy techniques, as well as participating in international, regional or national activities organized by each institution separately, etc.

The Mauritanian National Commission for Human Rights was established in 2006. It is an independent advisory body that conducts missions related to protecting and promoting human rights. It is an institution accredited with "A" Status by the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI).

An online consultative meeting on "Actions of National Human Rights Institutions (NHRIs) for the next decade"



The National Council for Human Rights organized an online consultative meeting on March 18, 2021, on "Actions of National Human Rights Institutions (NHRIs) for the next decade," which was hosted by the Working Group on Business and Human Rights (BHR) of the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI), with the support of the United Nations Development Program (UNDP).

On this occasion, Ms. Amina Bouayach, President of the National Council for Human Rights, stressed that the current health crisis is multi-dimensional, resulting in an economic crisis that has led to job losses, increased worker vulnerability, and financial and commercial losses to companies and the world of work. She highlighted the importance of measuring the effects of the health crisis on the human rights of workers in order to be able to identify possible measures that ensure respect for these rights in the response of the country and businesses.

In this context, the Chairperson of the Council emphasized that national human rights institutions, through the Guiding Principles on Business and Human Rights, can play an important role in motivating and encouraging businesses to adhere to the principle of due diligence and respect for human rights, etc.

The opening session of this meeting featured the participation of Mr. Livio Sarandrea, Global Adviser on Business and Human Rights at the UNDP, and Mr. Dante Pesce, Chair of the UN Working Group on Transnational Corporations and Other Business Enterprises.

The objective of this consultative meeting, in which more than 90 national human rights institutions participated, was to assess the achievements and review the shortcomings recorded in this field with the aim of formulating a road map that would enable the implementation of the "Guiding Principles on Business and Human Rights" during the next ten years. It will also provide an opportunity for participants to discuss the role of national human rights institutions and their contribution to ensuring that businesses respect human rights.

This meeting falls within the mandate of the Business and Human Rights Working Group on the implementation of the draft "Guiding Principles on Business and Human Rights" and its two-year work plan (2020-2021). It also falls within the framework of expanding global multilateral consultations on business and human rights held with civil society networks in Europe, North America, Latin America and Africa, professional associations, investors, European governments, lawyers, national human rights institutions, etc.

The National Council for Human Rights organizes a round table on "Lessons learned in confronting the Corona pandemic according to international standards in Algeria"



Within the framework of the effective partnership between the National Council for Human Rights and the Penal Reform International in the Middle East and North Africa, a round table was held on "Lessons Learned in Confronting the Corona pandemic according to international standards in Algeria." This round table aims to highlight the efforts of the Algerian state in confronting Corona pandemic, through the measures it has taken.

The opening proceedings of the round table took place in the presence of the President of the National Council for Human Rights, Mr. Bouzid Lazhari, and Ms. Taghreed Jaber, the Regional Director of the International

Addressing the Corona pandemic according to human rights standards

Organization for Penal Reform - Middle East and North Africa, via a remote lecture, under the supervision of Mr. Abdel-Wahab Marjana, Secretary-General of the National Council for Human Rights.

Participants included representatives from several ministries, the Ministry of Justice, the Ministry of Health, Population and Hospital Reform, the Ministry of Labour, Employment and Social Security, the Ministry of Solidarity, Family and Women's Issues, as well as representatives of some institutions, including the National Com-





mission for the Promotion and Protection of Childhood, the General Directorate for the administration of prisons and reintegration, the National Gendarmerie Command, the General Directorate of National Security, as well as representatives of civil society.

In the opening speech delivered by Mr. Bouzid Lazhari, President of the National Council for Human Rights, he affirmed Algeria's keenness to address the Corona pandemic (Covid-19) in accordance with international standards of respect for human rights. He explained that, in the context of confronting the Corona pandemic, Algeria respected human rights in accordance with its international obligations that it ratified in full freedom and sovereignty. He also highlighted that the Algerian authorities rushed to take a number of measures to confront the pandemic, including closing borders, schools and universities, and this is within the framework of protecting the basic human rights, i.e., the right to life and the right to health.

In this regard he added that the National Council for Human Rights can never be with the idea that fighting the Corona pandemic requires taking measures that should not be subject to any legal restriction, highlighting the need to adopt the principle of transparency and respect for human rights when confronting this pandemic. On the occasion, he also mentioned that, in light of the Corona pandemic, Algeria was able to organize a referendum on amending the constitution, considering this as a field embodiment of the political will of the President of the Republic, aimed at building a new Algeria in which human rights are actually respected. On the other hand, he praised the role of civil society in joining the national authorities to confront the Covid-19 virus, calling for enabling it to contribute to the formulation and implementation of national policies, as a pivotal partner in embodying the true meaning of participatory democracy.

In the same context, Ms. Taghreed Jaber, Regional Director of the Penal International Reform (PRI) Middle East and North Africa Office, praised Algeria's efforts to address the COVID-19 pandemic.

In her intervention via remote lecture technology, she praised all the measures taken by Algeria to confront the Corona pandemic, describing them as great efforts. Ms. Taghreed Jaber highlighted that the Algerian state has set in mind the protection of the right to life and the protection of the right to health as a priority in its strategy to confront the Corona virus, describing this as the great vision adopted by Algeria despite the challenges imposed by this pandemic, referring to the international aid that Algeria initiated to reduce this pandemic.

The round table also focused on the role of the justice sector in Algeria, which ensured the continuation of court sessions, as well as taking care of penitentiary inmates in providing the means to prevent the spread of the Corona pandemic, including the provision of masks, in partnership with the International Organization for Penal Reform, noting the efforts of the medical staff, as well as the National Security Department and the Civil Protection Authority, and the role of civil society in addressing the pandemic in Algeria.

On the occasion, contribution of the organization to confronting the epidemic was reviewed, whether it comes to directing the instructions to be followed to limit the spread of the pandemic on justice structures worldwide, or providing technical and financial support for the benefit of the justice sector structures in the Arab region, in addition to the organization's role in sterilizing security institutions as well as punitive institutions ... etc.

Representatives of the various ministerial sectors and security authorities participated in the round table, through a comprehensive presentation of the various sectoral strategies used to address the Corona pandemic, such as the health sector, national solidarity and labour, as well as representatives of civil society.

Welcoming the decision of the Human Rights Council to form an international investigation committee; The Independent Commission for Human Rights documents the violations of the occupation during the Israeli aggression on the Gaza Strip





The Israeli occupation authorities launched an aggression on the Gaza Strip, which began on the evening of Monday, May 10, 2021, and continued for 11 days, during which the occupation army's planes carried out a series of violent air raids, accompanied by indiscriminate artillery shelling and another from the occupation navy stationed off the shores of the Strip.

The Israeli aggression mainly targeted civilian properties and infrastructure, houses, civilian government headquarters, schools, streets, and water desalination plants. Israel also directly bombed some vehicles, which led to the death of (253) people, including (66) children, (39) women, and (17) elderly persons, in addition to the injury of at least (1948) people, some of whom will continue to suffer from a permanent disability throughout their lives. According to Al Meezan Center for Human Rights, the number of injured children reached (289), while (211) women were injured variously. In addition to heavy economic losses, the Israeli aggression deliberately targeted civilian properties, including residential towers, houses, government buildings, police and security headquarters, institutions, main roads, agricultural lands, banks, concrete factories, blacksmithing workshops, schools and mosques.

Since the first day of their military aggression, and in continuation of the policy of collective punishment, the occupation authorities also announced their decision to close the Kerem Shalom commercial crossing, southeast of Rafah governorate, through which the needs of the health sector, fuel, goods and humanitarian aid are transported. The Beit Hanoun (Erez) checkpoint was also closed before the movement of individuals, which directly threatened the lives of patients, especially those who need to travel for treatment. The sea, as well, was closed to fishermen, which caused serious repercussions on the living and humanitarian conditions. All this comes in light of the outbreak of Corona virus and the deterioration of the health status of the residents of the Gaza Strip that was exacerbated by the targeting and bombing of health centers and quarantine centers for Corona. This led to losing all requirements for providing water and sanitation services, in a way that limits the spread of the pandemic, especially with the forced displacement of tens of thousands of residents from their homes. Shelters were opened to accommodate the but without the appropriate capabilities.

The aggression of the occupation has exacerbated the violations of basic human rights, and all of these arbitrary measures are part of the policy of collective punishment pursued by the occupation



authorities against the residents of the Gaza Strip which has been besieged for fifteen years. It also disregarded all international conventions calling for the right of peoples to self-determination, and the right of civilians to protection in times of war and conflict.

Documentary reports of human rights violations:

The Independent Commission kept pace with the disastrous effects caused by the Israeli military aggression on the Gaza Strip, on various aspects of life. The Commission issued a series of documentary reports (seven reports) during the aggression period that monitor the negative effects and the aggravation of violations in sectors, by documenting them according to the principles of monitoring and documentation, in order to use them as a legal content. Through that, the Commission aimed to publish facts to expose the grave human rights violations practiced by the occupation army during its war on the Gaza Strip, and to put this information before officials and decision-makers at the international level to move and stop the aggression at the time, which lasted eleven days.

These documentary reports came to shed light on the violations, to qualify them legally as crimes of aggression and war crimes, and to submit them to the relevant fact-finding committees and special rapporteurs. Violations were documented to be used in the oral review submitted by the Independent Commission for Human Rights (Board of Grievances) before the Human Rights Council. This was done during the presentation of the Commissioner-General of the Commission, Mr. Issam Younis, in his intervention before the Council during the special session that was held on May 27 to discuss "the grave human rights situation in the occupied Palestinian territory, including East Jerusalem."

The documentation reports were as follows:

First: Violations of the Israeli military occupation forces against media freedoms in the Gaza Strip:

(May 11-15, 2021): This report documents the exacerbation of violations of media freedoms, including the international legal framework for the protection of journalists during armed conflicts, details of violations that occurred during the reporting period, recommendations to protect journalists and media work, in addition to tables containing numbers and data.



Second: The aggression of the Israeli occupation authorities exacerbates the violations of health rights in the Gaza Strip:

This report documents the aggravation of violations of the health rights of the Gazan citizen during the period of aggression, including health rights in international law, the state of health rights in light of the aggression on the Gaza Strip, conclusions and recommendations.

Third: The impact of the Israeli aggression on the rights of citizens and vital services in the Gaza Strip:

The report reviewed the exacerbation of violations against citizens' right to access vital services. To this end, the report is divided into four themes, presenting brief facts about the four aforementioned aspects. The first theme deals with the most prominent human rights violations in five points: the right to life and bodily integrity, the right to health, the right to housing, the right to education, the right to freedom of press work, and the right to worship. The second theme deals with the impact of the Israeli aggression on the economic structures in the Gaza Strip (the right to development). The third theme presents the most prominent facts about the destruction of infrastructure. Finally, the report explains how the Israeli aggression has paralyzed or crippled vital services in three points: government services, electricity service, telecommunications and the internet.

Fourth: The direct and indirect effects of the Israeli military aggression on persons with disabilities:

The report documents the exacerbation of violations suffered by persons with disabilities, especially in light of the excessive use of force by the military occupation forces, and in the absence of humanitarian corridors that would enable international and local organizations to provide services to the population in the areas of war operations.

Fifth: The Israeli aggression on the Gaza Strip exacerbates the water and sanitation crisis:

The report shows the of violations of the right to water in international human rights law and international humanitarian law, including the standards required to realize this right such as availability, quality and accessibility. It also reports the reality of the right to water and sanitation in light of the aggression on the Gaza Strip.

Sixth: Extermination of families during the aggression on Gaza, May 2021:

The report pointed out that the extermination of families is a deliberate and intended pattern by the Israeli military occupation authorities, whose army, for eleven continuous days, directly and deliberately bombed dozens of homes and residential units, destroying them over the heads of their residents, which led to the extermination of entire families and abolishment of their names from the civil registry.

Seventh: Destruction of residential towers during the Israeli military aggression on the Gaza Strip:

The report indicated that the number of towers targeted by the Israeli occupation is six, five of which were completely destroyed, namely Hanadi Tower, Al-Shorouq Tower, Al-Jawhara Tower, Al-Jalaa Tower, Anas Bin Malik Tower; and all of them are located in Gaza City, according to data issued by the Government Media Center in Gaza. In the Gaza Strip, the number of housing units targeted

by the Israeli occupation army reached 1174, between total and partial demolitions, while more than (7073) housing units were partially damaged. The number of buildings that were completely destroyed by the Israeli occupation army reached (156), bringing the number of completely destroyed housing units, according to Al Meezan Center for Human Rights, to (449).

Holding the leaders of the occupation accountable:

In a statement, the Independent Commission welcomed the decision issued by the United Nations Human Rights Council, to form an independent and continuing international investigation committee into the violations of the Israeli occupation, and considered it a step towards accountability of the occupation leaders for the crimes they commit, and stressed that it looks forward to the speedy formation of the committee and the start in assuming its duties.

The authority considered this decision a positive precedent, as for the first time, the Council issued a decision not to restrict the time frame of the international investigation committee, and to grant it an open time mandate to investigate war crimes committed on both sides of the Green Line. The decision is also of particular importance due to the extension of the committee's mandate to investigate crimes of a racial dimension committed within the Green Line, as the committee was tasked with studying the roots and reasons behind the continuous violations practiced by the Israeli occupation forces.

The Commission confirmed that it will work to provide the available documents and data to the investigation committee, hoping that this committee will be quickly formed, and that its formation will lead to concrete steps towards holding accountable those behind the grave violations of international humanitarian law and international human rights law from the leaders of the occupation, while mobilizing international efforts towards real pressure to end the occupation and the apartheid regime.

The Commission addressed the international community through an urgent appeal during the war's aggression, through which it demanded:

- The High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention on the Protection of Civilian Persons in Time of War of 1949, to live up to their legal and moral obligations represented in providing protection to Palestinian civilians in the occupied Palestinian territory; by taking urgent action and effective measures to stop the Israeli aggression on the Strip; exerting serious pressure on the occupying power to stop its aggression immediately on the occupied Gaza Strip; protecting the lives of its residents and preventing more of them from being lost; putting an end to the intimidation and grave violations against them and their property; and ensuring that the occupying power respects the principles of international humanitarian law, which are binding in all cases.

- The international community and the specialized United Nations institutions to take all measures to stop the mass forced displacements carried out by the Israeli occupation forces to the residents of the Gaza Strip.

- The International Criminal Court to investigate war crimes and crimes against humanity that the occupation has committed in the Gaza Strip, targeting civilians and children in every aggression it launched against the Strip, and to hold accountable the occupation leaders who gave orders to commit them and those who executed them. This is in addition to the necessity for international humanitarian organizations to provide for the humanitarian basics of the forcibly displaced in the Gaza Strip, including food, medical supplies, medicines and clean drinking water.

It is noteworthy that this latest Israeli aggression came in the context of the Israeli occupation state continuing its attacks on Al-Aqsa Mosque in the occupied Jerusalem, and its endeavor to implement its expansionist settlement plans and the policy of ethnic cleansing in the occupied city of Jerusalem, to forcibly displace dozens of Palestinian families from the Sheikh Jarrah neighborhood and seize their homes located in the heart of the city. The occupation authorities' efforts seek to change the demographic composition of the city and tighten its control over it, and to replace the Palestinian residents by its settlers in clear violation of the principles of international law, which considers East Jerusalem as an occupied land. This is added to the harassment and systematic attacks by the occupation forces and settlers on Jerusalemites and worshipers in Al-Aqsa Mosque during the month of Ramadan and the residents of Sheikh Jarrah neighborhood and those in solidarity with them. The citizens of the occupied West Bank are also subjected to a new occupation attack by the occupation forces and settlers, which has caused the death of 16 Palestinians in different areas over there since the start of the aggression on Al-Aqsa, and during confrontations that denounced the Israeli aggression on the Strip and other retaliatory incidents.

A report on "Violations of the Israeli military occupation forces against media freedoms in the Gaza Strip (May 11-15, 2021)



The Israeli military occupation forces, starting on May 11, 2021, carried out a large-scale military operation in the Gaza Strip, and during the first five days of the date of this war aggression, that is, until May 15, the number of martyrs reached 122, including (32) male and female children, representing (26%) of the total number of martyrs, and (16%) of the martyrs were women, as their number reached (20). The total number of injuries as a result of this aggression reached about (600) of varying degrees of severity, including 129 children, at a rate of (21.5%) of the total number of injuries, and (89) women were injured at a rate of (15%) of the total number of injuries. The number of housing properties targeted by the bombing reached (35) houses and (3) towers, in addition to the damage of (6) schools and (3) mosques.

According to the data of the Ministry of Information in the Gaza Strip, this continuous aggression resulted in the damage of more than (500) housing units, between total and partial demolitions; damage to at least (1,000) housing units with moderate and slight damage; and (52) governmental headquarters were bombed. These varied between police and security headquarters and service facilities. (7) schools were also significantly damaged, and more than (50) cars and private transportation vehicles were destroyed, in whole or in part, and the size of the material losses, in general, until May 15, 2021 was estimated at more than (70) million US dollars.

Although the relevant international conventions, especially the Fourth Geneva Convention, prohibit attacks on journalists and the media during military operations, as the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights affirm freedom of opinion and expression, the Israeli military occupation forces, during their aggression, has been committing continuous violations to the journalists working in the Gaza Strip.

The international legal framework for the protection of journalists during armed conflict:

The Universal Declaration of Human Rights is one of the most important documents that give journalistic work special importance; and although the Declaration does not provide an explicit text in which it talks about the prohibition of violations of media freedoms, the text of Article (19) indicates that every person has the right to enjoy freedom of opinion and expression. This right includes freedom to hold

opinions without interference and to seek, receive and impart information and ideas through any media and regardless of borders.

The International Covenant on Civil and Political Rights also stipulates in Article 19 that everyone has the right to freedom of expression. This right includes the freedom to seek, receive and impart information and ideas of all kinds, regardless of borders, whether orally, in writing or in print, by way of art, or in another way chosen by him or her.

At the level of the international humanitarian law, Article (79) of the first protocol annexed to the four Geneva Conventions of 1949 stipulates that "journalists engaged in dangerous professional missions in areas of armed conflict shall be considered as civilians who shall be protected as such under the Conventions and this Protocol, provided that they take no action adversely affecting their status as civilians."

In the context of protecting journalists and media workers during armed conflicts, the UN Security Council adopted Resolution No. 2222/2015 in its session held on May 27, 2015, in which it affirmed its resolutions (1265/1999), (1296/2000), (1674/2006) and (1894/2009) on the protection of civilians in armed conflict, and resolution (1738/2006) on the protection of journalists, media professionals and associated personnel in armed conflict.

The resolution included condemning all abuses and violations committed against journalists in situations of armed conflict, and considering journalists, media employees and associated individuals who carry out their tasks in accordance with their profession in areas of armed conflict as civilians who must be respected and protected.

The reality of violations of media freedoms in the Gaza Strip during the period (11-15 May 2021):

The number of violations to media freedoms observed in the Gaza Strip during the period (from 11-15 May 2021) reached nearly (50), and these violations varied within types, as the military occupation forces caused the physical injury of (8) journalists, mostly with shrapnel from missiles, representing (17%) of the total violations. There were also (4) cases of panic and shock, representing (8%) of the total violations. The occupation forces destroyed (26) press institutions completely, representing (54%) of the total violations, and partially (2) press institutions, representing (4%) of the total violations. (6) homes inhabited by journalists were bombed, representing (13%) of the total violations, and partial damage was caused to (1) news agency vehicle, representing (2%) of the violations. The occupation forces then carried out (1) electronic hacking attack with the aim of closing or hacking Palestinian news websites, representing (2%) of the total violations.

Table No. (1)
Types of Violations

Ser.	Type of Violation	Percent	Number
1	Injuring journalists	17%	8
2	Causing shocks	8%	4
3	Destruction of media institution office	54%	26
4	Causing damages to media institution office	4%	2
5	Bombarding journalists' houses	13%	6
6	Destroying equipment/devices/vehicles	2%	1
7	Cyber attacks	2%	1
TOTAL		**100%**	**50**

Policies of the Occupation's military aggression include destruction of infrastructure, houses and towers, most of which were not only residential but commercial, and contained offices for press institutions and agencies. Thus, press institutions were the most affected by this approach, as the number of targeted press institutions reached (26), while the number of journalists whose rights were violated reached (24), most of them males.

Table No. (2)
Distribution of Violations

Ser.	Type	Number
1	Journalist	24
2	Institution	26
TOTAL		50

Gaza City, the economic centre with a demographic weight, has been the scene of most violations of media freedoms, where (80%) of the violations were committed, while the rest of the violations were distributed among the other governorates in the Gaza Strip.

Table No. (3)
Geographical Distribution of Violations

Ser.	Governorate	Number
1	Gaza North	7
2	Gaza City	40
3	Central	0
4	Khan Younis	0
5	Rafah	0
6	General	3
TOTAL		50

Details of the violations committed during the period 11-15 May 2021:

On 11/5/2021 AD, the house of the presenter of the local radio program, Abdel Hamid Abdel Atti, was partially damaged as a result of the bombing by an Israeli occupation F16 aircraft at 8:47 pm, which resulted in him and his family being in a state of panic, and windows were smashed.

On May 11, 2021, the Israeli military occupation forces bombed the (Al-Jawhara) tower in Gaza City. At 2:44 am, Israeli F16 warplanes bombed the tower with two missiles, which led to severe damage to all the apartments of the tower, and the news agencies that were damaged included (The National Media Agency, Palestine Newspaper, Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Al-Arabi TV, the Iraqi Al-Itijah TV, Al-Nujaba TV, Syrian TV, Al-Koufiya TV, Al-Mamlaka TV, Local APA Agency, Sabq 24 Agency, Media Forum, Gate 24). Al-Jazeera TV office, near Al-Jawhara Tower, was also exposed to damages, shattering glass of its windows and main entrance.

In the same bombing, the house of journalist Thaer Abu Al-Oun, adjacent to Al-Jawhara Tower, was severely damaged. The journalist indicated that he had evacuated his house before the bombing. The house of journalist Rawaa Murshid, working for Zaman Radio, was also damaged. On May 12, 2021 at 1:06 am, Al-Aqsa TV announced that its official website had been subjected to an electronic attack by the Israeli occupation army, which caused the disruption of the website's services and the live broadcast.

On May 12, 2021 at 6:09 am, the office of the Masdar News Agency located in the Al-Roya building was partially damaged as a result of the bombing of the police stations adjacent to the office, and the Red Cross evacuated the office's staff, consisting of 4 journalists, to Al-Shifa Hospital, after they suffered a nervous breakdown and suffocation. On May 12, 2021, at 6:40 am, the Israeli occupation forces bombed the (Al-Shorouq) tower, which is a 13-storey commercial tower, located in the middle of the Rimal neighborhood in Gaza City. The twoer houses the offices of the following news agencies: Al-Quds Al-Youm TV, Al-Aqsa TV, Al-Aqsa Radio, Al-Aqsa Visual, Taif Radio, and the PMP company that provides media production services, including services for more than one satellite, such as Russia Today, Dubai Channel, and German TV (Deutsche Welle).

On May 13, 2021, during the Israeli occupation forces shelling Gaza City at 01:29 am while the TRT crew was covering the aerial bombardment, journalist Sami Barhoum suffered a panic attack and shrapnel hit his body, while his injury was described as minor.

On May 13, 2021 at 08:43 am, the Israeli army bombed with 3 missiles the Al-Waleed Building in Gaza City, which led to its collapse; a building that hosts two offices for Record and Idea companies, which work in the field of digital media and the production of documentaries.

On May 13, 2021, at 7:30 pm, the Israeli occupation forces bombed the village of Umm al-Nasr in the northern Gaza Strip, while journalist Daoud Abu al-Kas, a photographer for Palestine Today Agency, and journalists: Muhammad al-Aloul and Mustafa Hassouna from Anadolu Agency, who were covering the bombing operation, were injured by glass shards as a result of the shattering of the windows of their car, which bears a distinctive sign indicating that it is a journalist's car belonging to the Anadolu Agency. They were transferred to the Indonesian Hospital for treatment, and their injuries were described as mild.

On May 14, 2021, at 11:00 p.m., the house of journalist Sawah Ismail Abu Seif, a photojournalist for the German TV office in the Gaza Strip, located in the town of Beit Lahia, was directly bombed by the Israeli occupation forces, which led to damage to the house.

On May 14, 2021, the home of the journalist, director of Al-Mayadeen Media Agency, Faris Marwan Al-Ghoul, and the mother of the owner of the company, Marwan Al-Ghoul, a company that provides satellite broadcasting services, located in the Beit Lahia area, was directly bombarded by the Israeli occupation forces, with two missiles, which led to a severe damage to the house.

On May 15, 2021, at 2:00 pm, the Israeli occupation forces bombed the Al-Jalaa Tower. It is an 11-storey tower, and it houses the offices of a number of media institutions and companies, such as: Al Jazeera Media Network, Al Jazeera Radio, Assra Radio, Al Quds Radio, and Al Mayadeen Media Company. It also houses the American Associated Press, AP, and Al-Istiqlal Newspaper. Shrapnel from the bombing operation also injured journalist Muin al-Dabbah in the face, and his injury was described as light.

Recommendations:

The Geneva Conventions, the Additional Protocols, and the texts of the Statute of the International Criminal Court, all constitute texts to protect journalists. Therefore, the practices of the Israeli occupation towards journalists necessitates calling on the High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention of 1949 to work to stop the violations against media freedoms committed by the Israeli occupation, and practice pressure to start holding the Israeli occupation accountable for violating the rules of international humanitarian law.



The National Institution for Human Rights NIHR Obtains ISO Certificate in Quality Management System for the Second Time

Within the framework of the strenuous efforts made by the National Institution for Human Rights (NIHR) to improve the quality of its services and tasks, and in line with the Kingdom of Bahrain's vision 2030 to achieve comprehensive quality and improve the services, the NIHR Secretariat-General's entitlement, for the second time in a row, has been renewed for the ISO certificate in its updated version (ISO 9001:2015) in the Quality Management System issued by the International Organization for Standardization (ISO), after a series of procedures that included a careful review, conducted by "PERU VERITAS HOLDING COMPANY" UK branch, of all the operations and procedures carried by it to ensure that they are in line with the NIHR's objectives and competencies, improve the work environment and develop a unified methodology to ensure the application of the standards and requirements of the work Quality Management System.

Obtaining the certificate as a result of the commitment and effort of all employees

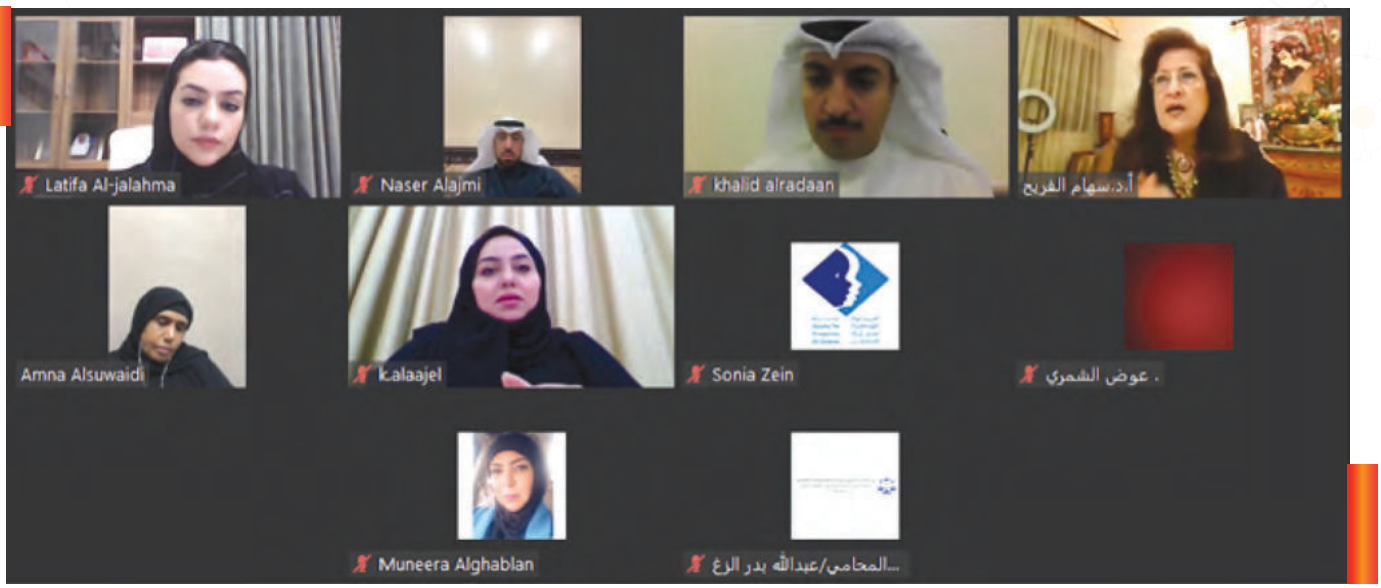
In this regard, Counselor-at-law Yasser Ghanem Shaheen, NIHR Secretary-General, explained that being granted the certificate for the second time in a row was the result of the commitment and effort of all employees in order to improve the level of services and tasks provided by the Secretariat-General, expressing his thanks and appreciation to the team responsible for the Quality System in the NIHR, which carried out this mission with great professionalism, especially during this exceptional time, noting the efforts made by the Secretariat-General to enhance the quality of work and tasks it carries out through investing all available areas in a positive way to implement the objectives and competencies of the NIHR in protecting and promoting human rights, in



line with the Kingdom of Bahrain's vision 2030.

It is worth mentioning that the NIHR pays great attention to ensuring the quality of work and services it provides, and it obtained the ISO certificate in its first version as the first national human rights institution to obtain the ISO certificate at the regional level, as part of its plan to improve the quality of services provided by the customer service team and comply with all requirements of the Quality Management System.

NIHR Participates in a Seminar on "The Role of the Media in Protecting the Child during the Coronavirus Pandemic"



Within the framework of joint cooperation and coordination between the National Institution for Human Rights (NIHR) and the regional and international institutions, Mrs. Latifa Al-Jalahma, Director of NIHR's Legal Affairs and Training Department, participated in a remote seminar entitled "The Media and its Role in Protecting the Child during the Coronavirus Pandemic", which was organized by the National Diwan for Human Rights and the National Society for the Protection of Child Rights in the State of Kuwait.

During her participation, Ms. Latifa presented a worksheet on protecting children's rights in the Kingdom of Bahrain during the Coronavirus pandemic (Covid-19), "Achievements and Challenges", through which she touched on the NIHR's role in promoting and protecting human rights in light of the Coronavirus pandemic (Covid-19), the impact of the pandemic on the right of the child in the area of education and health, and the great measures and efforts taken by the Kingdom of Bahrain to combat this pandemic, through which it has taken into consideration human rights in general, and the right of the child in particular.

NIHR Board of Commissioners Convenes its 1st Procedural Meeting via Video Conference

The National Institution for Human Rights (NIHR)'s Council of Commissioners has convened its 1st procedural meeting via video conference under the chairpersonship of Dr. Fawzya Al-Saleh, being the oldest member, in implementation of the provisions of the NIHR Establishment Law no. (26) of 2014 amended by the Decree-Law no. (20) of 2016, where she congratulated the members of the Board on the occasion of the Honorable assigned by His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, the King of the country, may God protect him, and their assignment by His Majesty as per the Royal Decree no. (22) of 2021 to work for the National Institution for Human Rights (NIHR), affirming their aspiration to work to elevate human rights values in the Kingdom of Bahrain. The



Granting confidence to Al-Darazi and electing him as president

Council of Commissioners reviewed the Law no. (26) of 2014 establishing the National Institution for Human Rights (NIHR), amended by the Decree-Law no. (20) of 2016, and the internal regulations regarding the organization and functioning of the NIHR Council of Commissioners.

Then, the Chairperson and Vice-Chairperson were elected.

Mr. Ali Ahmed Al-Derazi won the presidency of the NIHR by acclamation while Mr. Khalid Abdul-Aziz Al-Sha'er won the position of the Vice-President.

On this occasion, Mr. Ali Al-Derazi, President of the NIHR, thanked the members of the Council of Commissioners for granting him trust by electing him as Chairman of the Council, adding that he is honored to be among this team, is fully confident that we will work as one team in order to enhance human rights awareness in the Kingdom of Bahrain and cooperate with the official authorities to support, protect and promote human rights.

During the meeting, the members of the NIHR permanent quality committees were selected and the heads of the committees were elected, and the results came as follows: The Committee on Complaints, Monitoring and Follow-up will be chaired by Mr. Khaled Abdul-Aziz Al-Sha'er with the membership of Dr. Hoorya Abbas Al-Dairi, Mrs. Rawdha Salman Al-Aradi and Mrs. Hala Ramzy Fayez, the Committee on Public Rights and Freedoms will be chaired by Dr. Fawzeya Saeed Al-Saleh with the membership of Dr. Badr Mohamed Adel and Mr. Ahmed Sabah Al-Salloom, the Committee on Visiting Detention Centres and Facilities will be chaired by Dr. Malallah Jaafar Al Hammadi with the membership of Mrs. Dina Abdulrahman Al-Ladhi and Mr. Daniel Haroun Cohen.

The National Council for Human Rights "visits Burj Al Arab prison"



The National Council for Human Rights expressed its appreciation for opening the way for human rights and media delegations to visit prisons in light of the global pandemic "Covid 19". The delegation of the Council, including Prof. Salah Salam, member of the Council, with Mr. Nabeel Shalabi and Mr. Ahmed Abdel Gaid from the Secretariat-General, as well as a human rights delegation, visited Burj Al Arab prison on Tuesday, April 20, 2021. The delegation also included representatives of a number of human rights organizations in the governorates of Cairo, Giza and Alexandria, and a large media presence that included local and foreign correspondents. This was the third joint visit to prisons during the current year.

The visit began with inspection to the prison hospital and its specialized clinics. The delegation entered the patient wards of prisoners and conducted a dialogue with them to find out their health conditions and the means of care provided to them. The operating rooms of the hospital were also inspected to ensure their readiness for surgical operations, and it was confirmed that nearly 14 surgeries were performed to inmates during the past month, with the help of hospital doctors and consultants from abroad. The delegation moved to inspect the rest of the prison facilities, starting with the library, the literacy class and the religious preaching room for Christian prisoners. Visitors also followed up on the prisoners' exercise period in the prison's courtyard, passing by the laundry, kitchen, oven, carpentry workshops and the products that prisoners manufacture. The delegation conducted several video interviews with the prisoners to see their conditions in prison.



The National Council for Human Rights holds a training course on international conventions



During the period of 3 to April 6, 2021, the National Council for Human Rights held the first qualifying training course on international human rights conventions and protection mechanisms at the (international - regional - national) levels for researchers in the Council's branch in the eleven governorates; namely, Kafr El-Sheikh, Gharbia, Qalyubia, Port Said, Ismailia, Suez, Fayoum, Beni Suef, Assiut, Sohag and Aswan.

The sessions of the first day dealt with how to activate the role of the branches of the Council to accomplish the tasks of fact-finding missions and field visits and how to prepare technical reports. The second day dealt with the mechanism of human rights protection and international conventions at the international and national levels, most notably the Convention on Human Rights.

The work of the second training course continued with its sessions on the national strategy for sustainable development, the banner of Egypt 2030, the work strategy of the National Council for Human Rights 2021, 2024, the development of the complaints system and the importance of guiding the concepts of reporting within the Council. The holding of these courses comes within the framework of the Council's development and building the capacities of researchers in the Council's branches in the various governorates.

President of the "National Council for Human Rights" inaugurates the "Education between Reality and Hope" workshop



Mr. Mohamed Fayek, President of the Council, inaugurated the "Education between Reality and Hope" workshop, which was held by the Council on March 14, 2021, where he stressed the Council's keen interest in education as a basic human right, and that the Council is currently working on completing its project to review curricula from a human rights perspective. He also touched on the crisis of the Corona pandemic with its associating confusion, considering the situation a strenuous effort added to the burdens upon the shoulders of parents. This is in addition to the inability to use the internet in many places and for many groups.

Prof. Nevin Massad, Council member and workshop rapporteur, emphasized that the challenges of education in the post-Corona period are an embodiment of the challenges that existed before the pandemic, the most important of which are spending on education, infrastructure problems, technology and internet connectivity.

Dr. Randa Shaheen, head of the public education sector at the Ministry of Education, participated in the meeting, and stressed that the issue of education affects every Egyptian home, that there is need for cooperation and integration to face problems, and that it is important to qualify teachers to present the new curricula in a sound manner.

Dr. Hossam Badrawi, President of the Association for the Dissemination of Culture and Knowledge, emphasized the importance of sustainability in policies, non-discrimination, focus on the quality of education and declaration of standards in this respect. Prof. Nadia Gamal El-Din, Professor of Education Fundamentals at Cairo University, reviewed the history and reality of education as a human right, as well as education and evaluation systems, in light of the Corona pandemic,

In the workshop that discussed recommendations to improve the educational process, speakers also included Dr. Yasser Abdel Aziz, a member of the Council; Prof. Sami Nassar, an educational expert and professor at the College of Graduate Studies for Education; and Ms. Eman Raslan, a journalist specializing in education affairs.

Also participated in the workshop; experts, human rights defenders, media professionals, representatives of civil society, United Nations bodies, and student union officials, in addition to a number of school principals, teachers and students who shared their experiences and views with the attendees.

The workshop issued a number of recommendations aimed at improving the educational process, and they will be published on the website of the National Council for Human Rights.

A delegation from the National Commission for Human Rights visits the State of South Kordofan





Within the framework of the tasks and competencies of the National Commission for Human Rights to monitor human rights in all States of Sudan, especially conflict areas, a delegation from the Commission headed by Dr. Rifaat Mirghani Abbas Al-Amin, Chairman of the Commission, and with participation by Mr. Samir Ali Makin, Vice-Chairman of the Commission, visited South Kordofan State in the period 16-18 May 2021. The visit aimed at activating the Office of the High Commissioner for the Kordofan Sector in Kadugli, and examining the human rights situation in the State. The visit included a number of meetings with officials, where the delegation met with Dr. Hamid Al-Bashir Ibrahim, the Governor of South Kordofan State, who welcomed the visit and explained their interest in investigating Peace and the steps taken by all

Activating the office of the National Commission for the Kordofan sector

components of the State in this regard, as well as challenges related to human rights issues. The delegation also met with a number of stakeholders from representatives of the Alliance for Freedom and Change in the State and representatives from the resistance committees in the State.

The Commission also examined the conditions of inmates in Kadugli prison, men and women, and listened to prisoners and officials of the prison administration, in addition to visiting the family and children unit in the State to learn how to deal with juvenile and environmental issues that are provided to children in the unit.

In the same context, the delegation visited the IDPs in Marta camp, listened to the camp elders, got acquainted with their needs and the extent of cooperation from the competent authorities in dealing with the situation and taking care of the rights of the displaced in the camp. The delegation also visited the Tafri camp, which includes the IDPs as a result of the tribal conflict that took place in the State in the previous year. The tribal chiefs in the camp explained the problems and challenges facing them.

The delegation was keen to meet with a number of civil administrations in the State and inform them of the role of the Commission and the need to work for the promotion and protection of human rights.

In cooperation with the country office of the OHCHR in Sudan; The National Commission organizes a training workshop on "Monitoring and Documenting Human Rights Violations"

In the framework of capacity building, a training workshop was organized on monitoring and documenting human rights violations. The workshop was held in cooperation with the country office of the OHCHR in Sudan during the period, April 26-29, 2021, targeting staff and volunteers of the National Commission for Human Rights and human rights defenders. Participants were trained on the importance of monitoring, principles and main rules for monitoring human rights violations, the process of collecting information, interviewing skills with victims and eyewitnesses, and monitoring places of detention.

The National Centre for Human Rights holds a panel discussion on the CEDAW report.





Consultation with civil society prior to issuing the report

The National centre for Human Rights conducted a panel discussion on 6/4/2021, about the "Shadow Report on the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women". The discussion session aimed to consult with the relevant civil society institutions prior to preparing the Center's shadow report on the CEDAW Convention, with emphasis on that the report that the Center will prepare is based on concluding observations or recommendations issued by the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women addressed to the Jordanian government, in addition to the recommendations issued by the final report of the universal periodic review in 2019.

The National Centre for Human Rights organizes a round table on "Women's Legislation"



The National Centre for Human Rights, in cooperation with the Danish Institute for Human Rights, organized on 7/4/2021, a round table on "Legislation related to women and their compatibility with international human rights standards", moderated by the Commissioner-General for Human Rights Alaa El-Din Armouti, in the presence of a number of local and international civil society organizations, representatives of the official authorities and the legal judiciary. The discussion centred on legislation related to women in general, and the flaws and shortcomings in their treatment, in order to be in line with international human rights standards to which Jordan is committed, which requires the country to amend these legislations to ensure that women enjoy all their rights. In the closing session, the participants agreed on two priority legislations for the amendment, given their importance in empowering women economically, namely (Social Security Law No. 1 of 2014 and its amendments, and Civil Service System No. 9 of 2020).

Issuing the third periodic report on "The Conditions of Correction and Rehabilitation Centres in the Kingdom of Jordan"

The National Centre for Human Rights launched its third periodic report on the conditions of correction and rehabilitation centres in the Kingdom. The report dealt with a number of themes, including challenges and positive developments regarding the conditions of correction and rehabilitation centres within several themes. The first is the rights of inmates to correction and rehabilitation centres in national law, its approach with international human rights standards, and identification of shortcomings for the purpose of harmonizing national legislation with these standards. The second theme is the conditions of the inmates of the correction and rehabilitation centres, including the infrastructure and surrounding conditions,

Positive developments for reform and rehabilitation centers

the rights of inmates and their care; and this includes classification, inspection, nutrition, the right to contact the outside world, health care, transportation of inmates, dormitories, general hygiene, rehabilitation and educational programs, the availability of necessary facilities, You can find other precise details in the body of the report. The same theme also included the positive developments witnessed by the correction and rehabilitation centres and the improvements that took place within the framework of the holistic, objective and human rights approach devoted by the National Centre for Human Rights. The third theme covered the conditions of the inmates of correction and rehabilitation centres in light of the Corona pandemic. The fourth theme included the most prominent complaints the Centre received from the inmates of the correction centres or their families.

The most prominent recommendations in the report stated that it is necessary to stipulate the rights of these inmates in the law of correction and rehabilitation centres itself or in an independent law that draws inspiration from international standards regulating the treatment and rights of such category of inmates – not just instructions for managing correction and rehabilitation centres as it is now.

The Omani Human Rights Commission "participates as an observer in the UPR of the Sultanate"



The Omani Human Rights Committee participated with a working group headed by the Honorable Sheikh Abdullah bin Shuwain al-Hosani, Chairman of the Commission, in the activities of the universal periodic review (UPR) submitted by the Sultanate to the Human Rights Council in Geneva. The participation was conducted remotely; via video communication technology.

The Sultanate's delegation was headed by Dr. Abdullah bin Muhammad al-Saidi, Minister of Justice and Legal Affairs, who delivered the Sultanate's speech before the Human Rights Council in Geneva, through which he explained the progress made by the Sultanate in the field of human rights since the second periodic review in 2015 until now, highlighting the most prominent achievements in the field of human rights in the Sultanate. A number of delegations from the countries of the world participated in the interventions and discussions that followed the statement of the Sultanate's government in the Human Rights Council.

All member states of the United Nations are reviewed once every four years, and national human rights committees participate as observers in the universal periodic review submitted by the countries of the world, through which they review the most important actions they have taken in the field of human rights. Reviews also cover the commitment to international conventions and treaties that the countries have ratified or joined or signed, along with their efforts to promote the rights of workers, women, children, people with disabilities, the elderly, and all segments of society.

The Commission's participating team included a number of its members, directors of departments and employees specialized in law, monitoring and receiving communications, organizations and international relations, awareness, education and media.



Members of the medical services course for officers in the Royal Army of Oman visit the headquarters of the "Omani Human Rights Commission"



Monitoring irregularities and abuses

A number of members of the medical services course for officers in the Royal Army of Oman visited the headquarters of the Oman Human Rights Commission, where they were received by Dr. Ali bin Abdullah Al-Kalbani, Secretary-General, and a number of officials from the Commission.

During the visit, the officers got acquainted with the Commission, its work mechanism, and the functions it is entrusted with. These include following up on the protection of human rights in the Sultanate in accordance with the Basic Law of the State and international charters and agreements, monitoring what foreign governments, international organizations and NGOs may raise from observations in the field of human rights in the Sultanate along with coordination with the concerned authorities to verify and respond to them. Other functions include contributing to the preparation of that address these topics, as well as monitoring any human rights violations or abuses, and assist in their settlement and resolution.

The officers also listened to a brief explanation of the Commission's monitoring and receiving mechanism, its relationship with regional and international organizations related to human rights, the memberships it obtained in recent years, and its role in raising awareness and education on human rights.

The Iraq High Commission for Human Rights participates in the workshop to discuss the law of compensation for those affected by war operations, military mistakes and terrorist operations





The compensation file is of great importance

The Head of the Iraq High Commission for Human Rights, Dr. Aqeel Jassim Al-Moussawi, confirmed that the Commission in Iraq works as a national institution in accordance with the constitutional mandate and its amended Law No. 53 of (2008).

Head of the Commission, in a speech during his participation in the work of the workshop to discuss the Law of Compensation for Those Affected by War Operations, Military Mistakes and Terrorist Operations No. (20 of 2009) and its amendments established by the Heartland Alliance International, said that the file of compensation is of great importance, especially since the amount of damage from terrorist operations practiced by terrorist groups represented by ISIS gangs and the military mistakes that accompanied the liberation operations from ISIS were very large and required concerted efforts from the executive, legislative, judicial and independent bodies. He indicated that the response of the government and parliament came quickly in terms of amending the Victims Compensation Law to cover a larger segment of them.

Dr. Aqeel Al-Moussawi indicated that the representation of the Commission in the Central Committee for Compensation in accordance with Article (4/first-b) of the First Amendment Law No. (57 of 2015) to the Victims Law is a step in the right direction, especially since the Commission has a quasi-judicial mandate to receive and handle complaints about human rights violation. He pointed out that the second amendment under Law No. 2 of 2020 came with good provisions, but their implementation still faces many obstacles, including the lack of financial allocations for the work of sub-committees and the delay in auditing, as well as the financial crises that Iraq suffers from, which greatly affected the work of the Committees.

Head of the Commission added that we look forward and expect the concerned authorities to put in place a specific mechanism within the compensation system that takes into account the obstacles indicated by the Commission and the recommendations and proposals it presents in its reports. He also stressed that the Commission seeks under its law to ensure, protect, consolidate and enhance respect for human rights in Iraq and the protection of human rights and freedoms stipulated in the constitution, laws, treaties and international conventions ratified by Iraq.

The workshop included interventions and discussions from the members of the Board of Commissioners, Dr. Fadel Al-Gharawi, Prof. Anas Akram Muhammad and Dr. Basma Muhammad. It also had a review of ideas and proposals on the subject.

The workshop was attended by a number of specialists in the House of Representatives, the General Secretariat of the Council of Ministers, the Martyrs Foundation and the Director of Relations and Media at the High Commission for Human Rights in Iraq.

The High Commission for Human Rights in Iraq: Thousands of displaced children and women are still in danger because of their stay in the camps



The High Commission for Human Rights in Iraq, through its monitoring teams and periodic visits to the displacement camps, confirmed the continuation of the human suffering of thousands of displaced people due to their stay in the camps for a long period of time.

In a statement issued by his office, a member of the Commission for Human Rights, Dr. Fadhel Al-Gharawi, said, "The displaced have been subjected to psychological trauma and health problems, and many children have lost their right to education because of their stay in the camps." He added, "The non-disbursement of compensation, the non-provision of requirements for voluntary return, the non-reconstruction of the devastated areas, and the lack of addressing their economic conditions may be the most prominent obstacles that prevent their voluntary return."

Dr. Al-Gharawi called on the Iraqi government to assume its legal and humanitarian responsibility to close all the camps inside Iraq, amounting to (26) camps, and voluntarily return their residents to their areas, with a return grant for each displaced family in the amount of five million dinars, especially after the improvement of public budget revenues and the subjection of women and children to psychological, cultural and scientific rehabilitation and support programs. He emphasized at the same time that the continued stay of the displaced in the camps will lead to an increase in their suffering, especially in these hot weather and health conditions from the spread of the Corona pandemic, and he said: "We hope the Ministry of Health will launch a vaccination campaign in all the camps of the displaced."

Alignment of national legislation with international laws is an important step to advance the reality of children's rights in Iraq



The Iraqi High Commission for Human Rights welcomed the Cabinet's approval of the Child Protection Law submitted by the Ministry of Labor and Social Affairs, which will ensure the provision of an updated legislative foundation for child and family protection.

Member of the Commission for Human Rights, Mr. Zidan Al-Atwani, stressed the importance of strengthening the work of the permanent bodies and institutions concerned with childhood, preparing a comprehensive diagnostic study for the situation of children in Iraq, and a national strategy for childhood while encouraging civil society concerned with children's issues. Al-Atwani also confirmed that the Commission worked to monitor the humanitarian conditions of childhood in Iraq, especially in light of the Corona pandemic, in addition to the previous cases of displacement, hunger and poverty. He said, "The Commission documented this in its official reports on the human rights situation in Iraq for the year 2020," and added, "We have previously called for the importance of working to secure the family, support it and help it improve its outcomes and provide help from the government and international organizations concerned with children to ensure that all services are provided in a professional manner, in accordance with international law." He stressed the Commission's keenness to align laws and legislation related to child rights issues, and to upgrade them "to conform to relevant international standards."

Memorandum of cooperation between the Qatari NHRC and the OHCHR of the Russian Federation







The National Human Rights Committee, represented by its Chairman, Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri, concluded through video conference a memorandum of joint cooperation with the High Commissioner for Human Rights in the Russian Federation represented by Ms. Tatiana Moskalkova, High Commissioner for Human Rights in the Russian Federation. The memorandum aims to strengthen cooperation between the two parties in the scope of protecting citizens' rights and to contribute to protecting human rights and freedoms in the two countries. It also aims to enhance coordination, partnership and mutual assistance between the two parties in the field of promoting human rights, in a way that contributes to the advancement of human rights culture in the two countries.

The memorandum also aims to strengthen the close relations between the two parties in the areas of disseminating the culture of human rights, in addition to cooperation on developing the human rights system, as well as strategies and action plans of each party.

The MoU stipulated that the cooperation between the two sides includes the exchange of experiences, expertise and information related to complaints procedures and any other activities by the two parties within the framework of their powers, including mutual reporting and assistance in cases of violations of human rights and freedoms of Russian citizens on the territory of Qatar and citizens of Qatar on the territory of Russia.

Cooperation in the development of the human rights system

Cooperation also includes the provision of mutual assistance in promoting and protecting the human rights and freedoms of citizens of both parties within their respective mandates. There will also be reciprocal invitations to conferences, workshops, meetings and other activities within the scope of the promotion and protection of human rights, in addition to any other topics related to the powers of the national human rights institutions organized by the two parties. The MoU further covers organizing joint activities on the platforms of international organizations and networks of national human rights institutions, as well as implementing joint projects and programmes, organizing mutual visits, training programs and workshops within the framework of exchanging experiences, providing practical assistance within the scope of protecting citizens, complaints procedures, and any other activities that the two parties carry out within the limits of their powers.

Dr. Ali bin Smaikh Al-Marri and Ms. Tatiana Moskalkova, High Commissioner for Human Rights in the Russian Federation, provided a briefing on the two institutions, their powers and competencies, and their methods of work, as well as the role and efforts of the two institutions during the Covid-19 pandemic.

Marking the World Press Freedom Day.. The NHRC and Al Jazeera organize a panel discussion on the media and the right to know



Doha: 3 May, 2021

His Excellency Dr. Mohammed bin Saif al-Kuwari, Vice Chairman of the National Human Rights Committee, stressed the important role of the media in the process of enabling the public to have the right to know and disseminate accurate information about the Corona virus and how to prevent its spread, noting that this role can be achieved in light of freedom of opinion, expression and free flow of information, with a guarantee of accuracy. This came in a discussion panel entitled "Media and the Right to Know: Responsibilities and Duties" organized on 3 May, 2021 by the National Human Rights Committee in cooperation The Public Liberties and Human Rights Centre at Al Jazeera and Al Jazeera Mubasher on the occasion of World Press Freedom Day. A number of experts and leaders of relevant international organizations participated in the discussion that aimed to examine the reality and challenges of media freedom, and the public's right to access information in light of emergency health crises, armed conflicts and natural disasters, with which emerged the need to respect freedom of expression and convey the truth in order to reduce misinformation and advocacy and incitement to hatred, discrimination, hostility and violence.

An important role for the media in enabling the right to know

Dr. Al-Kuwari said, "The experience of the world during the response to the Corona virus confirmed that the emergency health crisis does not justify imposing restrictions on freedom of expression or the flow of information or enabling people to have the right to know unless it is for the purpose of preventing the dissemination of false information, or that which violates rights and freedoms such as information that is based on the dissemination of hate speech, discrimination, derogation of the rights of others and other information not protected under human rights law." He also stressed the need for restrictions related to the objectives of protecting public health to be of limited duration, stipulated by law, subject to judicial review, non-discriminatory, based on scientific evidence and necessary to protect a better interest. He noted that the right to knowledge is one of the basic rights affirmed by international and regional human rights treaties. Al-Kuwari added, "The importance of the right to knowledge lies in the fact that it is necessary for human beings to realize their basic rights."

For his part, Dr. Mostafa Souaq, Director General of Al Jazeera Media Network, affirmed Al Jazeera's support for press freedom, freedom of media and media professionals, and the citizen's right to know. Mr. Souag said, "The work carried out by media institutions must have goals that serve the community, and on top of these goals is providing knowledge to the public." He added, "If we want to be among the servants of knowledge and those working to provide the correct information to the public, we must be professional in coverage in proportion to the event and ensure accuracy and validity." He pointed out that conveying the event is not intended to confuse, but rather to deepen knowledge about what is

going on by employing different contexts that help understanding. He further noted that the various political positions presented by officials express their opinions, not the opinions of the media institution," and explained, "In order for us to carry out this noble task, the media must be allowed to access information completely and unconditionally, because information is the starting point in the media process." Dr. Souaq expressed his regret over the attempts of many authorities, governments, companies and organizations to deprive the journalist of information and said, "These authorities deprive the citizen of knowledge and want to leave him/her ignorant so that they can manage him/her as they want."

In the same context, Mr. Guy Berger, Director of Policies and Strategies at UNESCO, said, "The professional press should focus on good information that seeks to verify the information and the truth." He added that the press without freedom is a 'public relations' and thus leads to a great danger linked to the work of the press, which must play the required role. He stressed the need for the press to be strong, noting that some media institutions face economic challenges, which affect the work of journalists. With regard to internet companies, Mr. Berger said, "They should be more transparent and protect the content that is broadcast on electronic platforms." He then elaborated, "There must be protection for information and its quality." Explaining the importance of focusing on the audience, he said' "It is important for the public to be aware of the world of digital communication, and thus defend the freedom of the press, and distinguish between good and bad news, misleading and not misleading, and lies."

For his part, Dr. Ibrahim Salama, Chief of the Human Rights Treaties Branch at the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, described the World Press Freedom Day as a pause to reflect on a number of lessons and meanings, stressing the importance of the media in defending human rights. He pointed to the importance of the right to knowledge and its link to freedom of expression, adding, "The role of the media is not limited to defending civil and political rights, but also extends to revealing issues that concern all societies, and it is an essential element in defending human rights as a whole." Pointing out that in times of crisis the importance of knowledge increases, he addressed a package of obstacles that limit the role of the media in defending all human rights, and said, "Among the most important of these obstacles are the gray areas, especially with regard to legislation to combat hate speech and rumors and the dividing line between them and freedom of expression in many national legislations in this regard. This includes all countries – developed and developing – who have many shortcomings and do not conform to international standards."





Paper on "The Role of Special Procedures in the United Nations"



Mohammad Alnsour, Chief of MENA Section at OHCHR

The United Nations human rights system consists of several mechanisms that seek to ensure protection and attention to human rights concerns, and to promote the application of human rights law. Among these mechanisms are the treaty bodies to monitor state parties' compliance with core international human rights treaties and the special procedures of the Human Rights Council. Both treaty bodies and special procedures have worked extensively on the issue of the human rights situation in the occupied Palestinian territory, assessing the implementation of core treaties. They established the legal framework regarding applicable law in the region, and drew attention to human rights concerns through the preparation of public reports and statements.

Treaty Bodies:

Treaty bodies are committees of independent experts who regularly review signatory states to core human rights treaties, to monitor treaty implementation. For example, the implementation of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CRED) is monitored by the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD). This committee is composed of 18 independent experts elected for a term of four years by the States Parties, as referred to in the relevant provisions of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination.

Each treaty body operates slightly differently, but in general there are similarities in the procedure for monitoring and reviewing implementation in a particular country. Experts in each committee meet several times throughout the year to review the human rights situation in a number of treaty signatories. The National Human Rights Institutions (NHRIs) provide important support to the work of the treaty bodies, both in the form of reports to the treaty bodies for consideration and, in some cases, support to governments in efforts to fulfil the obligations contained in the reports to the treaty bodies.

State of Palestine and Treaty Bodies:

The State of Palestine acceded to the core human rights treaties in 2014, and to two optional protocols in 2017. The State of Palestine submitted its first report to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women in March 2017. It is expected that other reports will soon be submitted to the remaining treaty bodies to which Palestine is a signatory. Once these reports are submitted, a date will be set for their review.

Raising compliance issues among treaty signatories

In addition to state party reviews scheduled by treaty bodies, individuals or states may also benefit from a complaint's procedures. Individuals may submit individual complaints to a treaty body, provided that the State concerned accepts the competence of the Committee to examine individual complaints, by ratifying an optional protocol to the treaty itself, or by making a declaration indicating acceptance of such competence under a specific article of the relevant convention.

In addition to individual complaints, the option to file interstate complaints is also available to treaty bodies under the conventions for which this option is available. In such a case, a state could raise issues regarding the compliance of another state signatory to the treaty in question.

23 April, 2018 Palestine submitted a complaint against Israel to the Committee on the Elimination of Racial Discrimination. It is the first complaint that was submitted and published, and therefore it is a good opportunity to gain a deeper understanding about the procedures related to complaints between states, and the ways in which this mechanism can be

used to promote and ensure respect for human rights. Articles 11 to 13 of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination detail the procedures to be followed in the case of inter-state complaints. It will be important to follow the trajectory of this complaint over the coming months to see how it can contribute to the debate on the protection of human rights in the Occupied Palestinian Territories, and the role it may play in relation to efforts to strengthen the protection of human rights in the Occupied Palestinian Territories and elsewhere in the world.

Special Procedures:

The Special Procedures of the Human Rights Council are mandates established by Council decisions, which include the appointment of independent human rights experts with mandates to provide reports and advice on human rights from a thematic or country-specific perspective. There are currently 56 Special Procedures mandates, of which 44 are thematic and 12 are country-specific mandates relating to countries or territories. The mandate may require the appointment of a Special Rapporteur, an independent expert or a working group. The mandate holders serve in their personal capacity and are not United Nations staff — this independence is an important element that enables mandate holders to perform their roles with integrity in the course of their work. They undertake to uphold independence, competence, eligibility and integrity through incorruptibility, honesty, impartiality and good faith. The term of the mandate holder in a particular position shall be limited to a maximum of six years.

Thematic mandates:

The Human Rights Council mandates thematic special procedures to investigate human rights thematic concerns that the Council has identified as priorities, and the thematic mandates are geographically unlimited, as they can undertake efforts to investigate human rights concerns and seek to address them within the subject matter of their mandate worldwide, regardless of ratification of a specific state on relevant human rights conventions. Thematic mandate holders monitor and take action on all allegations of human rights violations committed against individuals or groups, whether globally or in a particular country or territory, and submit regular reports on their activities to the Council and, in some cases, to the General Assembly.

The two most recent states related to vulnerable groups

Thematic mandates are numerous to cover a wide range of fundamental human rights, including the prohibition of torture, freedom of religion, and the prohibition of racial discrimination. In addition, there are thematic mandates relating to particularly vulnerable groups, such as women, children, migrants and internally displaced persons. There are also other thematic mandates covering "third generation rights", such as the right to self-determination. The two most recent mandates created are those of the independent expert on protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity, pursuant to Human Rights Council resolution 32/2 adopted in 2016, and the Special Rapporteur on the elimination of discrimination against persons affected by leprosy and their families, pursuant to Council Human Rights resolution 35/9 adopted in 2017.

The Special Procedures Branch of the Office of the High Commissioner for Human Rights provides support to thematic special procedures through fact-finding, legal expertise, research and analytical work, and administrative and logistical services.

Country-specific mandates:

The Human Rights Council mandates country-mandate holders to investigate, monitor and report on the human rights situation in a particular country or territory. These also cover a wide range of human rights (including: civil, cultural, economic, political and social rights) in the territory or country covered by the mandate.

Generally, country-specific mandates are appointed for a term of one year, with the possibility of renewal each year based on the assessment/resolution of the Human Rights Council. The mandate related to the occupied Palestinian territories - the mandate of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 - was established pursuant to Commission on Human Rights Resolution E/CN.4/RES/1993/2A of 1993. The mandate will continue until end of occupation, therefore not requiring annual renewal. There are currently 8 country-specific mandates covering the following countries/territories: Belarus, Cambodia, Central African Republic, Côte d'Ivoire, Democratic People's Republic of Korea, Eritrea, Haiti, Iran, Mali, Myanmar, Somalia, Sudan, Syria, and the Occupied Palestinian Territories. The OHCHR provides logistical and human

resource support to country-specific mandate holders in the same way as to thematic mandate holders.

Tools of Special Procedures:

Mandate holders have in hand a range of tools that can be employed in order to fulfil their mandate. This includes: written communications, public statements and reports that are submitted to the Human Rights Council, and in some cases, to the General Assembly, along with country visits and additional types of public advocacy activities.

Allegation Letters:

In the course of carrying out their mandates, Special Procedures may intervene directly with governments regarding allegations of human rights violations within their jurisdiction through means including urgent appeals and letters of allegation, widely known as letters. Written communications are one of the primary tools of the mandate holder. It comes in the form of a letter sent by the mandate holder to the permanent mission of the country concerned to the United Nations Office at Geneva. Letters may also be sent by mandate holders based on information provided by civil society organizations or others. The letters are considered confidential for an initial period of six months, and are then published in reports submitted to the Human Rights Council, along with any responses received from Member States.

Urgent Appeals are used to report information about time-sensitive violations including those that may result in loss of life, life-threatening situations, or ongoing damages of a serious nature, and that require urgent intervention to stop the violation. Allegation letters are used to report information about violations that are said to have occurred and whose impact on the alleged victim can no longer be altered. This type of letter is used, for example, in cases where the information reaches the state after a human rights violation has been committed.

In both types of letters, the mandate holder requests the government concerned to take all appropriate measures to investigate and address the alleged incident and to communicate the results of its actions. The letters aim to seek clarification on the alleged violations with the aim of trying to ensure the protection of human rights alongside the government concerned.

Empowerment from entering the occupied territories

Reporting:

Mandate holders regularly report on their activities to the relevant UN bodies – notably the Human Rights Council and in some cases the General Assembly. In these reports, the mandate-holders explain the activities undertaken during the previous year, highlighting their findings with regard to the human rights situation either in the concerned country or territory by geographic mandate, or on a specific issue for thematic mandates. Sometimes, the Council may also ask the mandate holder to submit a report on a specific topic or issue. All reports are published and represent a reliable tool for follow-up or advocacy on the mandate's area of focus, whether thematic or geographical.

Press Releases and Public Statements:

Mandate holders may issue a press release or hold a press conference, either individually or jointly with other mandate holders, on specific situations of serious concern. This is done when a government fails to provide an objective response to a written communication. The aim of the press release is to highlight specific cases of grave concern, including international standards that states respect. The press releases serve to draw the international community's attention to human rights concerns of an especially egregious nature, and to call on states to take action to ensure that human rights are respected and protected. A press release or public statement is among the most powerful tools available within the mandate of mandate holders, and before taking this step the mandate holder seeks to enter into a dialogue with the government through the communications procedure.

The role of special procedures mandate holders regarding the situation in the occupied Palestinian territories:

The mandate holders have used all of the above tools in their work to promote respect for human rights in the Occupied Palestinian Territories, including the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 (SR OPT) - the geographical mandate relevant to the debate at hand - as well as a variety of the thematic mandate holders.

The mandate of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967 was established in 1993 by the then United Nations Commission on Human Rights. The current Special Rapporteur is Mr. Michael Lynk, who was appointed by the

Human Rights Council at its thirty-first session in 2016. The mandate of the Rapporteur in this regard is to:
a) investigate violations by Israel of the principles and rules of international law, international humanitarian law and the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (adopted on August 12, 1949). Such violations are those committed in the Palestinian territories occupied by Israel since 1967.

b) receive communications, hear witnesses, and use the forms of procedures he/she deems necessary for his/her mandate.

c) submit reports, including his/her conclusions and recommendations, to the Commission on Human Rights in its sessions, until the end of the Israeli occupation of those territories.

The Special Rapporteur submits annual reports to the Human Rights Council as well as to the General Assembly. In each report, the current rapporteur selects a major issue to focus on, providing an update on current human rights concerns and then exploring a detailed thematic issue. Recent reports of the Special Rapporteur have covered topics including: the right to health, the legality of the continuing occupation, the situation of human rights defenders, and the right to development. Country visits are one of the most discussed methods of work in this context. The Special Rapporteur on the situation of human rights in the occupied Palestinian territories has noted in his recent reports that no access to the occupied Palestinian territories has been granted by Israel, the occupying power. The last visit of the relevant mandate holder to enter the occupied Palestinian territories was in 2008. Hence, the Special Rapporteur on the situation of human rights in the occupied Palestinian territories sends a mission to the region annually, and visits Jordan to meet with civil society and government representatives who can travel to Amman for meetings. Thematic mandate holders have been allowed to visit the Occupied Palestinian Territories from time to time.

Country visits and reports in the context of country mandates:

In addition to the work of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the occupied Palestinian territories since 1967, other special procedures mandate holders have studied and reported on the situation in the occupied Palestinian territories. Most recently, in June 2017, the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences submitted a report to the Human Rights Council after a visit to Israel and the Occupied Palestinian Territories in September 2016.

Ms. Raquel Rolnik, the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and the right to non-discrimination in this context, visited Israel and the Occupied Palestinian Territories in February 2012 and reported on this mission to the Human Rights Council in March 2013.

Other reports related to the Occupied Palestinian Territories include; Reports of the former Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, Asma Jahangir; and former Special Rapporteur on the Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression, Frank La Rue; and former Special Rapporteur on the right to food, Jean Ziegler.

Advocacy/Public Statements by mandate holders:

Special Procedures mandate holders regularly engage in public advocacy, usually in the context of issuing press releases on the human rights situation in the Occupied Palestinian Territories.

Fears of excessive use of force

Recently, a number of mandate holders have closely followed the demonstrations in Gaza, noting with great concern the death and injury of a number of Palestinian demonstrators. On 6 April, a group of four Rapporteurs raised the issue, highlighting concerns about the potential excessive use of force. As the situation worsened, a group of seven mandate holders issued a statement on 17 April condemning the killing of Palestinian demonstrators and calling on the United Nations to establish an independent commission to investigate the events. In July 2017, a group of seven mandate holders issued a statement on the deteriorating humanitarian situation in Gaza in the midst of the electricity crisis.

Another issue that the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Occupied Palestinian Territories has recently followed up alongside the Working Group on Arbitrary Detention is the arrest and detention of Palestinians by Israeli forces. Special Rapporteur Michael Lynk and José Bermúdez, Rapporteur of the Working Group on Arbitrary Detention, issued a press release on 13 February 2018, expressing concern about the detention of Palestinian youth, Ahed Tamimi, who had been arrested after assaulting an

armed Israeli soldier. The mandate holders called on the Israeli authorities to respect and guarantee basic due process rights, particularly in view of Ahed Tamimi's special protection as a child.

The foregoing is among the most recent examples mentioned in the public statements issued by mandate holders on the situation in the occupied Palestinian territories. These statements are only part of the campaign of mandate holders regarding the human rights situation in the Occupied Palestinian Territories, where reports, country visits and communications also play an important role in efforts to improve the situation.

Communications from mandate holders and human rights in the occupied Palestinian territory:

As noted above, the communications that mandate holders submit to states are published in periodic reports to the Human Rights Council. These reports and their associated database, which are available online, represent a wealth of information on human rights concerns in the Occupied Palestinian Territory which the Special Procedures mandate holders convey through communications.

The issues that the allegation letters have been particularly focused on recently include topics such as access to health care for Gazans, attacks on human rights defenders as a result of their work, arbitrary arrest and detention, home demolitions, the poor situation of the Bedouin community, etc. Letters are usually issued jointly, with several mandate holders contributing to the analysis and description of the legal framework applicable to a particular case.

Next steps: Advancing human rights:

The Special Procedures contribute, in a number of ways, to efforts to ensure respect for human rights. Through letters and reports, as described above, they contribute to the development of the human rights legal framework, at the same time drawing the attention of relevant authorities to issues of concern, and in public reports and statements to the international community.

Communication Letters:

Letters from mandate holders to the authorities can provide scope for developing the human rights legal framework applicable in specific cases, and for engaging in and conducting discussions with the relevant authorities on this legal framework. Eventually, the letters are published (after they were initially confidential) and can be used in the future to reinforce legal arguments made when similar cases arise. For this reason, civil society can ensure that the attention of mandate holders is drawn to issues that raise new legal concerns under human rights law. Independent experts can take this opportunity to explore these legal issues and to put forward legal thinking applicable to ensuring that human rights are protected. Raising such issues with the relevant authorities can also help to report some of their actions in this context, and in some cases may positively affect the way the authorities deal with a particular issue or question.

Cases of concern should be submitted to mandate holders as soon as possible after the details of the case have been collected. Information about the facts of a case or any legal issues identified by the organization or individuals concerned may also be included for consideration and further research by the mandate holder. In order to effectively process the information provided, contact details of the submitting organization or individual must be included.

Coordinated efforts between civil society and individuals to ensure the timely submission of cases, including all relevant information, may help to ensure that key issues are raised in an orderly manner through special procedures.

Reports, public statements and advocacy:

Reports submitted to the Human Rights Council and to the General Assembly provide the opportunity for mandate holders to provide a detailed legal interpretation of specific human rights issues to a wider audience of Member States. This forum may be used to raise questions of interpretation, request action and make recommendations to Member States. It may highlight the general trends of Member States identified as a result of consideration of specific cases, as well as the strengthening of the legal framework for human rights provided for in communications.

For example, the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Occupied Palestinian Territories recently submitted a report to the General Assembly in 2017, explaining some issues related to the legal framework of the occupation in the Occupied Palestinian Territories, the ongoing violations of human rights, and how the international community is addressing this issue through Re-examination of the applicable legal framework. Since the submission of this report, the Rapporteur has taken the opportunity to raise this issue in press

releases and in public speeches in the following months.

Conclusion:

The voice of special procedures mandate holders can draw attention to human rights concerns to a wider international audience, and help raise awareness among international NGOs as well as Member States that may be able to influence the relevant authorities. For this reason, the efforts of civil society and other actors working to promote human rights are coordinated to ensure that mandate holders are informed about key human rights issues on the ground. Additionally, strategic thinking about how best to use the mandate holder's voice can help increase the positive impact of the work of the mandate holder on the human rights situation on the ground. Practically speaking, this entails reaching out to civil society with regard to core human rights concerns that must be brought to the attention of the international community. Giving advice to the mandate holder at a time when his or her voice is needed, and then echoing and hearing the human rights messages highlighted by the mandate holder, can help ensure impact.